۲۰۶

۱۹/۷۴۱

۱۷ کتطر

شرح مختصر

نیکر وفیلم تهیه شد

۱۳۹۱۴

۱۳۸۳/۱۲/۴

آستان قدس

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب شرح مختصر

مصنف ملا سعد الدین مسعود تفتازانی

مؤلف

خطی نسخ ۱۷/۷۴۱

چاپی

سال تحریر جمادی الثانی ۱۰۸۱ عدد اوراق ۲۰۶

جزء کتب معانی و بیان شماره خصوصی

شماره عمومی ۱۳۹۱۴ شماره قبض

واقف فاضلخان تاریخ وقف ۱۰۶۵ ق

طول ۱۹ سم عرض ۱۲ سم شماره صفحات

هفت دکلی ... زد دستارم
بری کرده چو خاک کو پامالم

هو

دل از محفظه شد ... ساده شد
... بهند و ... کلام

دخل فی ملک الفقیر الی الله
محمد علی القاینی
۱۱۳۲

۱۲۰۰۰

۲۱۱۱

آفتاب

۹۱۴۳

اسم کتاب
مصنف
مؤلف
خطی
چاپی
سال
جزء کتب
شماره عمومی
واقف
طول ۱۹

بســـــم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في ايضاح المعاني
ونور قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثاني ونصلي على نبيك
محمد المؤيد دلائل اعجازه باسرار البلاغة وعلى اله واصحابه المحرزين
قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة وبعد فيقول
العبد الفقير الى الله الغني مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازاني
هداه الله سواء الطريق واذاقه حلاوة التحقيق قد شرحت
فيما مضى تلخيص المفتاح واغنيته بالاصباح عن المصباح واودعته
غرايب نكت سمحت بها الانظار ووشحته بلطايف فقر سبكتها
يد الافكار ثم رايت الكثير من الفضلا والجم الغفير من الاذكيا
يسئلونني صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه
وكشف استاره لما شاهدوا من ان المحصلين قد تقاصرت
هممهم عن استطلاع طوالع انواره وتقاعدت عزايمهم عن استكشاف
خبيات اسراره وان المنتحلين قد قلبوا احداق الاخذ والانتهاب

٢

شرح تلخيص

ومدوا اعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت اضرب عن هذا الخطب
صفحا واطوي دون مرامهم كشحا علما مني بان مستحسن الطباع
باسرها ومقبول الاسماع عن اخرها امر لا يسعه مقدرة البشر
وانما هو شان خالق القوى والقدر وان هذا الفن قد نضب اليوم
ماؤه فصار جدالا بلا اثر وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر حتى
طارت بقية اثار السلف ادراج الرياح وسالت باعناق مطايا
تلك الاحاديث البطاح واما الاخذ والانتهاب فامر يرتاح له اللبيب
فللارض من كاس الكرام نصيب وكيف ينهر عن الانهار السائلون
ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم ما زادتهم مدافعتي الا شغفا وغراما
وظما في هواجر الطلب واواما فانتصبت لشرح الكتاب على وفق
مقترحهم ثانيا ولعنان العناية نحو اختصار الاول ثانيا مع جمود
القريحة بصر البليات وخمود الفطنة بصرصر النكبات وترامي
البلدان بي والاقطار ونبو الاوطان عني والاوطار حتى طفقت
اجوب كل اغبر قاتم الارجاء واحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء
يوما بالجزوى ويوما بالعقيق وبالعذيب يوما ويوما بالخليصا
ولما وفقت بعون الله تعالى للاتمام وتقوضت عنه خيام الاختتام
بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ووضعت كنوز

فرايده على طرف الثمام سعد الزمان وساعد الاقبال ودنى المنى و اجابة
الامال وتبسم فى وجه رجائى المطالب بان توجهت تلقاء مدين المارب
حضرة من انام الانام فى ظل الامان وافاض عليهم سحاب العدل والاحسان
ورد بسياسته الغرار فى الاجفان وسد بهيبته دون ياجوج الفتنة
طرق العدوان واعاد رميم الفضايل والكمالات منشورا ووقع باقلام
الخطيبات على صحايف الصفايح لنصرة الاسلام منشورا وهو السلطان
الاعظم مالك رقاب الامم ملاذ سلاطين العرب والعجم ملجا صناديد
ملوك العالم ظل الله تعالى على بريته وخليفته فى خليقته حافظ البلاد لله و
ناصر العباد ماحى الظلم والعناد رافع منازل الشريعة النبوية ناصب
رايات العلوم الدينية خافض جناح الرحمة لاهل الحق واليقين
ماد سرادقات الامن بالنصر العزيز والفتح المبين كهف الانام
ملاذ الخلق قاطبة ظل الاله جلال الحق والدين ابو المظفر السلطان
محمود خانى بيك خان خلد الله سرادق عظمته وجلاله وادام
رداء نعيم الامال من سجال افضاله فحاولت بهذا الكتاب التشبث
باذيال الاقبال والاستظلال بظلال الرافة والافضال فجعلته خدمة
لسدته التى هى ملثم شفاه الاقبال ومعول رجاء الامال ومبوا
العظمة والجلال لانالت محط رحال الافاضل وملاذ ارباب الفضائل

وعون

وعون الاسلام وغوث الانام بالنبى واله عليه الصلوة والسلام
فجاء بحمد الله سبحانه وتعالى كما يروق النواظر ويجلوا صداء
الاذهان ويرهف البصائر ويضئ الباب ارباب البيان ومن
الله التوفيق والهدايه وعليه التوكل فى البداية والنهاية وهو حسبى
ونعم الوكيل بسم الله الرحمن الرحيم الحمد هو الثناء باللسان على قصد
التعظيم سواء تعلق بالنعمة او بغيرها والشكر فعل ينبئ عن تعظيم
المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان فمورد
الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر
لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد اعم من الشكر
باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس لله هو اسم
للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية
للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا
الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى تقديم
الفعل فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك الذى خلق على ما سيجئ وان كان
ذكر اسم الله اهم نظرا الى ذاته على ما انعم اى على انعامه ولم يتعرض
للمنعم به ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم
اختصاصه بشئ دون شئ وقد علم من عطف الخاص على العام

رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على فضيلة نعمة البيان من البيان
بيان لقوله ما لم نعلم قدم رعاية للسجع والبيان هو المنطق الفصيح
المعرب عما فى الضمير والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق با
الصواب وافضل من اوتى الحكمة هى علم الشرايع وكل كلام وافق
الحق وترك فاعل الايتاء لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب
اى الخطاب المفصول البين الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس
عليه او الخطاب الفاصل بين الحق والباطل وعلى آله اصله اهل بدليل
اهيل خص استعماله فى الاشراف واولى الخطر الاطهار جمع طاهر
كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد
هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الاضافة اى بعد الحمد والصلوة
والعامل فيه اما لنيابتها عن الفعل والاصل مهما يكن من شيء بعد
الحمد والصلوة ومهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدا ويكن
شرط والفاء لازم له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء و
الشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم مقام الملزوم
وابقاء لاثره فى الجملة فلما هو ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط
يليه فعل ماض لفظا او معنى كان علم البلاغة هو المعانى والبيان
وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا اذ به
اى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والنحو

٤

والصرف يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق
العلوم سرا ويكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن استارها
اى به يعرف ان القرآن معجز لكونه فى اعلا مراتب البلاغة لاشتماله
على الدقائق والاسرار الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة
الى تصديق النبى صلى الله عليه وسلم وهو وسيلة الى الفوز بجميع السعادات فيكون
من اجل العلوم لكون معلومه وغايته من اجل المعلومات
والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستار
استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه
ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات
الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح ونظم القرآن
تاليف كلماته مترتبة المعانى متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه
العقل لا توالیها فى النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق وكان
القسم الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب
يوسف السكاكى اعظم ما صنف فيه اى فى علم البلاغة وتوابعها
من الكتب المشهورة ترتيبا وهو وضع كل شيء فى مرتبته ولكونه
انفعها تحريرا هو تهذيب الكلام واكثرها اى اكثر الكتب للاصول
هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم

بيان لما صنف نفعا تمييز من اعظم
لكونه اى القسم الثالث احسنها اى
احسن الكتب المشهورة

الورق

لايتقدم عليه والحق جواز ذلك فى الظروف لانها مما يكفيه
رايحة من الفعل ولكن كان اى القسم الثالث غير مصون اى
محفوظ عن الحشو وهو الزايد المستغنى عنه والتطويل وهو الزيادة
على اصل المراد بلا فايدة وستعرف الفرق بينهما فى بحث الاطناب
والتعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة قابلا
خبر بعد خبر اى كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا
اى محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه
من الحشو الفت جواب لما مختصرا يتضمن ما فيه اى فى القسم الثالث
من القواعد جمع قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جزئياته ليتعرف
احكامها منه كقولنا كل حكم مع منكر يجب تاكيده ويشتمل على ما يحتاج
اليه من الامثلة وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد فهى
اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا اى اجتهادا
وقد استعمل الالو ههنا متعديا الى مفعولين وحذف المفعول الاول
والمعنى لم امنعك جهدا فى تحقيقه اى المختصر وتهذيبه اى تنقيحه
ورتبته اى المختصر ترتيبا اقرب تناولا اى اخذا من ترتيبه
اى ترتيب السكاكى والقسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل
او المفعول ولم ابالغ فى اختصار لفظه تقريبا مفعول له لما

القواعد والشواهد وهى الجزئيات المذكورة لاثبات

نفهمه

٥

تضمنه معنى لم ابالغ فى اختصار لفظه اى تركت المبالغة فى الاختصار
تقريبا لتعاطيه اى تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه والضمائر
للمختصر وفى وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ تعريض
بانه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث واضفت
الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوايد عثرت اى اطلعت فى
بعض كتب القوم عليها اى على تلك الفوايد وزوايد لم اظفر
اى لم افز فى كلام احد بالتصريح بها اى بتلك الزوايد ولا بالاشارة
اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان
لم يقصدوها وسميته تلخيص المفتاح ليطابق اسمه معناه وانا
اسئل الله تعالى قدم المسند اليه قصدا الى جعل الواو للحال من فضله
حال من ان ينفع به اى بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح
او القسم الثالث منه انه اى الله ولى ذلك اى النفع وهو حسبى
اى محسبى وكافى ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبى والمخصوص
محذوف واما على حسبى اى وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير
المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل
وعلى كلا التقديرين قد عطف الانشاء على الاخبار مقدمة رتب المختصر
على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد
فى هذا الفن او لا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه

الاحتراز عن الخطا فى تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا
فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى
والا فهو الفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث
وهم كما نبين انشاء الله ولما انجر الكلام فى اخر هذه المقدمة الى
انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف
العهدي بخلاف المقدمة فانها لا مقتضى لايرادها بلفظ المعرفة
فى هذا المقام والخلاف فى ان تنوينها للتعظيم او للتقليل مما لا ينبغى فنكرها وقال مقدمة
ان يقع بين المحصلين والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة
المخصوصة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة
العلم لما يتوقف عليه الشروع فى مسايله ومقدمة الكتاب لطائفة
من الكلام قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها
فيه وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة
فى علمى المعانى والبيان وما يلايم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد
بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من
الناس الفصاحة وهى فى الاصل تنبئ على الابانة والظهور يوصف
بها المفرد مثل كلمة فصيحة والكلام مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة
قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره فانه قد يكون

بيت

بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع انه يتصف
بالفصاحة وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو اطلقوا على مثل هذا المركب
انه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز ان يكون
باعتبار فصاحة المفردات على ان الحق انه داخل فى المفرد لانه يقال على
ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته
بالكلام ههنا قرينة على انه اريد به المعنى الاخير اعنى ما ليس بكلام
ويوصف بها المتكلم ايضا يقال كاتب فصيح اى المتكلم بالنظم وشاعر فصيح اى المتكلم بالنثر والبلاغة
وهى تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران فقط اى
الكلام والمتكلم دون المفرد اذ لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة
انما هى باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهى لا يتحقق فى المفرد وهم
لان ذلك انما هو فى بلاغة الكلام والمتكلم وانما قسم كلا من الفصاحة
والبلاغة اولا لتعذر جمع المعانى المختلفة الغير المشتركة فى امر يعمها
فى تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل
ومنقطع ثم عرف كلا منهما على حدة فالفصاحة فى المفرد قدم الفصاحة
على البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة فى تعريفها ثم قدم لتوقف معرفة البلاغة
فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها خلوصه
اى خلوص المفرد من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس

اللغوي اى المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص
لا يخ عن تسامح فالتنافر وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان
وعسر النطق بها نحو مستشزرات فى قول امرأ القيس غدائره
اى ذوايبه جمع غديرة والضمير عايد الى الفرع مستشزرات اى
مرتفعات او مرفوعات يقال استشزره اى رفعه واستشزر
اى ارتفع الى العلا تضل اى تغيب العقاص جمع عقيصة وهى الخصلة
المجموعة من الشعر فى مثنى ومرسل والمثنى المفتول يعنى ان ذوائبه
مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل
والاول يغيب فى الاخريين والغرض بيان كثرة الشعر والضابط
ههنا ان كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر
سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك على ما صرح به
ابن الاثير فى المثل السائر وزعم بعضهم ان منشأ الثقل فى مستشزر
هو توسط الشين المعجمة التى من المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التى
هى من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر
لان الراء المهملة ايض من المجهورة وقيل ان قرب المخارج سبب
للثقل المخل بالفصاحة وان فى قوله تعالى الم اعهد ثقلا قريبا

من التنافر المخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة
غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل
على كلمة غير عربية عن ان يكون عربيا وفيه نظر لان فصاحة الكلمات
ماخوذة فى تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين الطويل
والقصير على ان هذا القايل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس
على الكلام العربى ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة
عن الفصاحة فمجرد اشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير
فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى عن ذلك علوا
كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة
الاستعمال نحو مسرج فى قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اى
مدققا مطولا وفاحما اى شعرا اسود كالفحم ومرسنا اى انفا مسرجا
اى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب
اليه السيوف او كالسراج فى البريق واللمعان فان قلت لم لا يجعل
اسم مفعول من سرج الله وجهه اى بهجه وحسنه قلت هو
ايض من هذا القبيل وماخوذ من السراج على ما صرح به الامام
المرزوقى رحمه الله حيث قال السريجى منسوب الى السراج و
يجوز ان يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كان فيه

سراجًا ومنه قيل سرّج الله امرك اى حسنه ونوره والمخالفة
ان يكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة
اعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام فى
قوله الحمد لله العلى الاجلل والقياس الاجل بالادغام فنحو آل وماء
وابى يابى وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك و
قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة فى السمع
بان يكون اللفظ بحيث يمجها السمع ويتبرأ من سماعها نحو الجرشى
فى قول ابى الطيب مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اى
النفس شريف النسب والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير
لكل واضح معروف وفيه نظر لان الكراهة فى السمع انما هى من جهة
الغرابة المفسرة بالوحشية مثل تكأكأتم وافرنقعوا وغير ذلك
وقيل لان الكراهية فى السمع وعدمها يرجعان الى طيب النغم و
عدم الطيب لا الى نفس اللفظ وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشى
دون النفس مع قطع النظر عن النغم والفصاحة فى الكلام خلوصه
من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها
هو حال من الضمير فى خلوصه واحترز به عن مثل زيد اجلل وشعره
مستشزر وانفه مسرّج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره

ثم الصلوة على النبي الافضل

بجنبها لسلم من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبى وفيه نظر لانه
حينئذ يكون قيدا للتنافر لا للخلوص ويلزم ان يكون الكلام المشتمل
على تنافر الكلمات فصيحا لانه يصدق عليه انه خالص عن تنافر
الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف
الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور كالاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا والتنافر ان يكون
الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل واحد منها فصيحة كقوله
كقوله وليس قرب قبر حرب هو اسم رجل قبر وصدر البيت وقبر
وقبر حرب بمكان قفر اى خال عن الماء والكلاء ذكر فى العجايب
المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم
على حرب بن امية فمات فقال الجنى وقوله كريم متى امدحه امدحه
والورى معى واذا ما لمته لمته وحدى والواو فى الورى للحال
وهو مبتدأ وخبره قوله معى وانما مثل بمثالين لان الاول مثاه فى
الثقل والثانى دونه ولان منشأ الثقل فى الاول نفس اجتماع
الكلمات وفى الثانى حروف منها وهو فى تكرير امدحه دون مجرد
الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه فى التنزيل مثل فسبحه فلا يصح القول
بان مثل هذا الثقل مخل بالفصاحة ذكر الصاحب اسمعيل بن عباد انه

الغير الفصيحة

انشدهذه القصيدة بحضرة الاستاد ابن العميد فلمّا بلغ هذا البيت قال
له الاستاد هل تعرف فيه شيئا من الهجنة قال نعم مقابلة المدح
باللوم وانما يقابل بالذم او الهجاء فقال الاستاد غيرهذا اريد
فقال لا ادرى غيرذلك فقال الاستاد هذا التكريرفى امدحه امدحه
مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن
حد الاعتدال نافركل التنافرفاثنى عليه الصاحب والتعقيد اى
كون الكلام معقدًا ان لايكون ظاهرالدلالة على المراد منه
لخلل واقع اما فى النظم بسبب تقديم اوتاخيراوحذف واضمارا وغير
ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد كقول الفرزدق فى مدح خال هشام
ابن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام ابن اسمعيل المخزومى ومامثله
فى الناس الا مملكا ابوامه حىّ ابوه يقاربه اى ليس مثله فى الناس
حى يقاربه اى احد يشبهه فى الفضايل الا رجل اعطى الملك يعنى
هشاما ابوامه اى ام ذلك المملك ابوه اى ابو ابراهيم الممدوح
اى لايماثله احد الا ابن اخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدا
والخبراعنى ابوامه ابوه بالاجنبى الذى هو حىّ وبين الموصوف
والصفة اعنى حىّ يقاربه بالاجنبى الذى هو ابوه وتقديم المستثنى
اعنى مملكا على المستثنى منه وهو حى وفصل كثيربين البدل وهو حىّ

والمبدل

والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفى الناس خبره والا مملكا
منصوب لتقدمه على المستثنى منه قيل ذكر ضعف التاليف يغنى
عن ذكر التعقيد اللفظى وفيه نظر لجواز ان يحصل التعقيد باجتماع
عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على
قانون النحو وبهذا يظهر فساد ما قيل انه لاحاجة فى بيان التعقيد
فى البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لاوجه له لان ذلك
جايز باتفاق النحاة اذ لايخفى انه يوجب زيادة التعقيد وهو مما
يقبل الشدة والضعف واما فى الانتقال عطف على قوله اما فى النظم
اى لايكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل فى انتقال الذهن
من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود وذلك
بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع
خفاء القراين الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف
ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق ساطلب بعد الدار
عنكم لتقربوا وتسكب بالرفع وهو الصحيح عيناى الدموع
لتجمدا جعل سكب الدموع كناية عما يلزم من فراق الاحبة من
الكابة والحزن واصاب لكنه اخطأ فى جعل جمود العين كناية عما
يوجبه دوام التلاقى من الفرح والسرور فان الانتقال من جمود
العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهى حالة التحزن على

يعنى ذكر اللازم وهو السكب واراد الملزوم وهو الكابة والحزن

الكابة سوء الحال والانكسار من الحزن

مفارقة الاحبة لا الى ما قصده من السرور الحاصل بالملاقات

الحاصل بالملاقات ومعنى البيت ومعنى البيت انى اليوم

اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاسات الاحزان

والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا بفيض الدموع

من عينى لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول

فان الصبر مفتاح الفرج والى هذا اشار بقوله الشيخ عبد القاهر

فى دلايل الاعجاز وللقوم ههنا كلام فاسد اوردناه فى الشرح

قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات

كقوله وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة سبوح اى فرس حسن الجرى لا تتعب

راكبها كانها تجرى فى الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد

عليها متعلق بشواهد شواهدنا عل الظرف اعنى لها يعنى ان لها من نفسها

علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشى مرة بعد اخرى ولا يخفى

انه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا وفيه نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل

الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا وتتابع الاضافات مثل قوله حمامة

جرعى حومة الجندل اسجعى فانت بمرأى من سعاد ومسمع ففيه اضافة

حمامة الى جرعا وجرعى الى حومة وحومة الى الجندل والجرعا تانيث الاجرع

قصرها للضرورة وهى ارض ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشى

والجندل

والجندل ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت بمرأى

من سعاد ومسمع اى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى

منى ومسمع اى بحيث اراه واسمع قوله كذا فى الصحاح فظهر فساد ما قيل ان

معناه انت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما

يشهد به النقل والعقل وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات

ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا

فلا يخل بالفصاحة كيف وقد وقع فى التنزيل مثل داب قوم نوح وذكر رحمة

ربك عبده ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة فى

المتكلم ملكة وهى كيفية راسخة فى النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله

على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء اوليا فخرج

بالقيد الاول الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك

وبقولنا لا يقتضى القسمة الكميات وبقولنا واللاقسمه النقطة والوحدة

وقولنا اوليا ليدخل فيه العلم بالمعلومات المقتضية للقسمه او اللاقسمة

فقوله ملكة اشعار بانه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا فى

الاصطلاح ما لم يكن راسخا فيه وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود

دون ان يقول يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا اذا وجد فيه تلك الملكة

سواء وجد منه التعبير او لم يوجد وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب

اما المركب فظاهر واما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته اى فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعى الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضى الحال وقولك له ان زيدا في الدار مؤكدا بإن كلام مطابق لمقتضى الحال و تحقيق ذلك انه من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال فان الانكار مثلا يقتضي كلاما موكدا وهذا مطابق له بمعنى انه صادق عليه على عكس ما يقال ان الكلى مطابق للجزئيات وان اردت تحقيق هذا الكلام اى ان زيدا في الدار فارجع الى ما ذكرنا في الشرح في تعريف علم المعاني وهو اى مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو انه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفي المقام كونه محلا له وفي هذا الكلام اى الكلام الاتي اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف كل منها يعني ان المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين المقام الذي

يناسبه

11

يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بموكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما اشبه ذلك ومقام تقديمه اى تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه فقوله خلافه شامل لما ذكرنا و انما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل تنبيها على عظم شان هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه لانه اخصر واظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه على عظم الشان فصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساواة وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبى ولكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة اخرى مصاحبة لها مقام ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا كل من ادوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اى انحطاط شانه بعدمها اى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب هنا الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا للمقام

بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغا يقال اعتبرت الشئ
اذا نظرت اليه وراعيت حاله واراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن
الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات
البديعية فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام يعنى
اذا علم ان ليس ارتفاع شان الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى الا بمطابقته
للاعتبار المناسب على ما يفيده اضافة المصدر ومعلوم انه انما يرتفع با
البلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم وهو الارتفاع
ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق
انه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة
لمقتضى الحال فليتامل فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ بمعنى انه يقال
كلام بليغ لكن لا من حيث انه صوت ولفظ بل باعتبار افادته
المعنى اى الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته
وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى
الحال وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار
المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة
والكلم المجردة وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان
وما للتاكيد بمعنى الكثرة والعامل فيه قوله يسمى ذلك الوصف المذكور

فصاحة

فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة فحيث يقال ان اعجاز القران من جهة
كونه فى اعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى ولها اى للبلاغة
فى الكلام طرفان اعلى وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقى الكلام فى
بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته وما
يقرب منه عطف على قوله هو والضمير فى منه عايد الى اعلى يعنى
ان الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز هذا هو الموافق لما
فى المفتاح وزعم بعضهم انه عطف على حد الاعجاز والضمير عايد
اليه يعنى ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز
وفيه نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى
وقد اوضحنا ذلك فى الشرح واسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما
دونه اى الى مرتبة هى ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان
صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات التى تصدر عن محالها
بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطايف والخواص الزايدة على اصل
المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها
اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات
والبعد من اسباب الخلل بالفصاحة وتتبعها اى بلاغة الكلام الاخلال
وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا

وفى قوله تتبعها اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرض
خارج عن حد البلاغة والى ان هذه الوجوه انما تعد محسنه بعد
رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون
المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة والبلاغة فى المتكلم
ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم مما تقدم ان كل بليغ كلاما
كلاما كان او متكلما على استعمال المشترك فى معنييه او على تاويل كل
ما يطلق عليه لفظ البليغ فصيح لان الفصاحة ماخوذة فى تعريف
البلاغة مطلقا ولا عكس بالمعنى اللغوى اى ليس كل فصيح بليغا لجواز
ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز ان يكون
لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير
مطابقة لمقتضى الحال وعلم ايضا ان البلاغة فى الكلام مرجعها
اى ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الغنى
الى الاحتراز عن الخطا فى تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى
المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال فصيح فلا يكون بليغا
والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق
لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة
فى البلاغة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة

تمييز

من غيرها

١٣

من غيرها لتوقفه عليها والثانى اى تمييز الفصيح من غيره منه
اى بعضه ما يبين اى يوضح فى علم متن اللغة كالغرابة وانما قال
متن اللغة اى معرفة اوضاع المفردات لان اللغة اعم من ذلك
يعنى به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى ان من تتبع
الكتب المتداولة واحاط بمعانى المفردات المانوسة علم ان ما عداها
مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة وبهذا تبين
فساد ما قيل انه ليس فى علم متن اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج
فى معرفته الى ان يبحث عنه فى الكتب المبسوطة فى اللغة او فى علم التصريف
كمخالفة القياس اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل
او فى علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظى او ما يدرك بالحس
كالتنافر اذ به يعرف ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات
وهو اى ما يبين فى العلوم المذكورة او يدرك بالحس فالضمير عايد
الى ما ومن زعم انه عايد الى ما يدرك بالحس فقد سها سهوا ظاهرا
ما عدا التعقيد المعنوى اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم
من التعقيد المعنوى من غيره فعلم ان مرجع البلاغة بعضها مبين فى
العلوم المذكورة وبعضها مدرك بالحس وبقى الاحتراز عن الخطا
فى تادية معنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوى فمست الحاجة

العلمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعاني للاول وعلم البيان
للثاني واليه اشار بقوله وما يحترز به عن الاول اى الخطاء
فى تادية المعنى المراد علم المعانى وما يحترز به عن التعقيد المعنوى
علم البيان وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص
لهما بالبلاغة وان كان البلاغة يتوقف على غيرهما من العلوم ثم
احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا لذلك العلم علم
البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه تحسين الكلام علم البديع
ولما كان هذا المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر المقصود
فى ثلثة فنون وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول
علم المعانى والاخيرين يعنى البيان والبديع علم البيان والثلاثة
علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة الفن الاول علم المعاني
قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة
لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة
شيئ اخر وهو ايراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة وهو علم
اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويجوز ان يراد به نفس
الاصول والقواعد المعلومة ولاستعمالهم المعرفة فى الجزئيات قال
يعرف بها احوال اللفظ العربى اى هو علم يستنبط منه ادراكات

جزئية

جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى
ان اى فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم وقوله التى
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التى ليست بهذه
الصفة مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك
مما لا بد له فى تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس
والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد انه علم يعرف
به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور
ان ليس علم المعانى عبارة عن تصور معانى التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير والاثبات والحذف وغير ذلك وبهذا يخرج عن التعريف
علم البيان اذ ليس البحث فيه عن احوال اللفظ من هذه الحيثية
والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير و
التعريف والتنكير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال
فى التحقيق هو الكلام الكلى المتكيف بكيفية مخصوصة على ما اشير اليه
فى المفتاح وصرح به فى شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم والتاخير
والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والا لما
صح القول بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى
الحال وقد حققنا ذلك فى الشرح واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ

منه ح

والمراد انه

باعتبار ان التاكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس
الجملة وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان الصناعة انما
وضعت لذلك وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب
انحصار الكل في الاجزاء لا انحصار الكلي في الجزئيات احوال الاسناد
الخبري احوال المسند اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر
الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساوات وانما انحصر
فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة
بين الطرفين قايمة بنفس المتكلم وهي تعلق احد الشيئين بالاخر بحيث
يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات
وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه او سلبه عنه خطأ في
هذا الكلام لانه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم المقام
فالكلام ان كان لنسبته خارج اي في احد الازمنة الثلاثة اي يكون
بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق
تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه
بان يكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج
والواقع سلبية او بالعكس فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن
لنسبته خارج كذلك فانشاء وتحقيق ذلك ان الكلام اما ان يكون

نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد
الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء
او يكون نسبته بحيث يقصد ان لها نسبة خارجية مطابقة او
لا مطابقة وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة
في الذهن لابد وان تكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن
لابد وان تكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية بان يكون
هذا ذاك او سلبية بان لا يكون هذا ذاك فان القيام حاصل لزيد قطعا
سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ليست منها وهذا معنى
وجود النسبة الخارجية والخبر لابد له من مسند اليه ومسند واسناد
والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر
واسم المفعول والفاعل وما اشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام
بالخبر وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت
باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زايد
على اصل المراد لفايدة احترز به عن التطويل على انه لا حاجة اليه
بعد تقييد الكلام بالبليغ او غير زايد هذا كله ظاهر لكن لا طايل تحته
لان جميع ما ذكره من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه
انما هي من احوال الجملة او المسند اليه والمسند مثل التاكيد والتقديم

فالواجب

والتاخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب افرادها وجعلها ابوابا براسها وقد لخصنا ذلك في الشرح تنبيه على تفسير الصدق والكذب الذى قد سبق اشارة ما اليه في قوله تطابقه او لا تطابقه اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما فقيل صدق الخبر مطابقته اى مطابقة حكمه للواقع وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى وكذبه اى كذب الخبر عدمها اى عدم مطابقته للواقع يعنى ان الشيئين اللذين اوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد ان يكون بينهما نسبة في الواقع اى مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى في الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها بان يكون احديهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب وقيل صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم او الراجح فيعم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار

اللهم

اللهم الا ان يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد فيكون كاذبا والكلام في ان المشكوك خبرا و ليس بخبر مذكور في الشرح فليطالع ثمة بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله و الله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع و رد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم المواطاة فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو ان هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف او المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعنى في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير واقع مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامر فكانه قيل انهم يزعمون انهم كاذبون في هذا الخبر الصادق وح لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وزعم

اى في تسمية هذه الاخبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها ص

ان صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر
عدمها اى عدم مطابقته للواقع معه اى مع اعتقاد المخبر انه
غير مطابق وغيرهما اى غير هذين القسمين وهى اربعة اعنى المطابقة
مع اعتقاد عدم المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا ليس بصدق
وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا
ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بالتفسيرين
الشابقين لانه اعتبر فى الصدق مطابقته الواقع والاعتقاد جميعا
وفى الكذب عدم مطابقتها جميعا بناء على ان اعتقاد المطابقة
يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح
وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد و
قد اقتصر فى التفسيرين السابقين على احدهما بدليل افترى
على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبى م بالحشر
والنشر على ما يدل عليه قوله اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد
فى الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد
بالثانى اى الاخبار حال الجنة لا قوله ام به جنة على ما سبق الى
بعض الاوهام غير الكذب لانه قسيمه اى لان الثانى قسيم الكذب
اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشئ يجب ان يكون غيره
وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اى لان الكفار لم يعتقدوا صدقه
اصلا فلا يريدون فى هذا المقام الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم

ولوقا

١٧

ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر فرادهم بكونه خبرا
حال الجنة غير الصدق والكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون
باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون
هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم
اعتقادهم الصدق عدم الصدق لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق
بل على عدم ارادة الصدق فليتامل ورد هذا الاستدلال بان المعنى
اى معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اى عن عدم الافتراء بالجنة
لان المجنون لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون و
الثانى ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعنى الافتراء فيكون حصرا
للخبر الكاذب بزعمهم فى نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد
احوال الاسناد الخبرى وهو ضم كلمة او ما يجرى مجراها الى اخرى بحيث
يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفى عنه وانما
لمفهوم الاخرى
قدم بحث الخبر لعظم شانه وكثرة مباحثه ثم قدم احوال الاسناد
على احوال المسند اليه والمسند مع تاخير النسبة عن الطرفين لان
البحث انما هو عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا
وهذا الوصف انما هو يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة

ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اى من يكون
بصدد الاخبار والاعلام والا فالجملة الخبرية كثيرا ما تورد لاغراض
اخر غير افادة الحكم او لازمه مثل التحسر والتحزن فى قوله تعالى
حكاية عن امراة عمران رب انى وضعتها انثى وما اشبه ذلك
بخبره متعلق بقصد افادة المخاطب خبر ان اما الحكم مفعول الافادة
او كونه اى كون المخبر عالما به اى بالحكم والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة
او لا وقوعها وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه فى الواقع
وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه فى
الواقع والا فلا يخفى ان مدلول قولنا زيد قايم ومفهومه ان القيام
ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلى لا مدلوله ولا مفهوم
اللفظ فليفهم ويسمى الاول اى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته
فايدة الخبر والثانى اى كون المخبر عالما به لازمها اى لازم فائدة
الخبر لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به وليس كلما افاد انه عالم بالحكم
افاد نفس الحكم لجواز ان يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما فى قولنا
لمن حفظ التورية قد حفظت التورية وتسمية مثل هذا الحكم فايدة
الخبر بناء على انه من شانه ان يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد

بكونه

بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم فى ذهنه وههنا ابحاث
شريفة سمحنا بها فى الشرح وقد ينزل المخاطب العالم بهما
اى بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان
كان عالما بالفايدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجرى
على موجب علمه هو والجاهل سواء كما تقول للعالم التارك للصلوة
الصلوة واجبة وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات
خطابية كثير فى الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتريه
ما له فى الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون
بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت
اذ رميت فينبغى اى اذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب
ينبغى ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو
فان كان المخاطب خالى الذهن من الحكم والتردد فيه اى لا يكون عالما
بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا فى ان النسبة هل هى واقعة ام لا
وبهذا تبين فساد ما قيل ان الخلو من الحكم يستلزم الخلو عن التردد
فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه متنافيان
استغنى على لفظ المبنى للمفعول عن مؤكدات الحكم لتمكن الحكم فى الذهن

حيث وجده خاليا وان كان المخاطب مترددا فيه اى فى الحكم طالبا له
بان حضر فى ذهنه طرفا الحكم وتحير فى ان الحكم بينهما وقوع النسبة
اولا وقوعها حسن تقويته اى تقوية الحكم بمؤكد ليزيل ذلك المؤكد
تردده ويتمكن الحكم لكن المذكور فى دلايل الاعجاز انه انما يحسن
التاكيد اذا كان للمخاطب ظن فى خلاف حكمك وان كان المخاطب
منكرا للحكم وجب توكيده اى توكيد الحكم بحسب الانكار اى بقدره
قوة وضعفا يعنى يجب زيادة التاكيد بحسب ازدياد الانكار ازالة
له كقوله تع حكاية عن رسل عيسى عليه اذ كذبوا فى المرة الاولى انا
اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفى المرة الثانية ربنا يعلم
انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة
المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وقوله اذ كذبوا مبنى على ان تكذيب
الاثنين تكذيب للثلثة والا فالمكذب اولا اثنان ويسمى الضرب
الاول ابتدائيا والثانى طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام
عليها اى على الوجوه المذكورة وهو الخلو عن التاكيد فى الاول و
التقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب التاكيد بحسب الانكار

فى الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من
مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر
مقتضى الحال من غير عكس كما فى صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر
وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر فيجعل
غير السايل كالسايل اذا قدم اليه اى الى غير السايل ما يلوح اى ما يشير
له اى لغير السايل بالخبر فيستشرف غير السايل له اى للخبر يعنى ينظر اليه
يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق
الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف الطالب المتردد نحو ولا
تخاطبنى فى الذين ظلموا اى لا تدعني يا نوح فى شان قومك واستدفاع
العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بانه
قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب فى انهم
هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فقيل انهم مغرقون مؤكدا
اى محكوما عليهم بالاغراق ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اى ظهر عليه
اى على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو جاء شقيق اسم رجل
عارضا رمحه اى واضعا على العرض فهو لا ينكر ان فى بنى عمه رماحا

لكن بجيئه واضع الرمح على العرض من غير التفات وتهيئ امارة
انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر
وخوطب خطاب التفات بقوله ان بنى عمك فيهم رماح مؤكدا بان
وفى البيت على ما اشار اليه الامام المرزوقى تهكم واستهزاء فكانه
يرميه من الضعف والجبن بحيث لو علم ان فيهم رماحا لما التفت
لفت الكفاح ولم تقويه على حمل الرماح على طريقة قوله قلت
لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام يرميه بانه لم يباشر
الشدايد ولم يدفع الى مضايق المجامع كانه يخاف عليه ان يدس بالقوايم
كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنانه ويجعل
المنكر كغير المنكر اذا كان معه اى مع المنكر ما ان تامله اى شيء من
الدلايل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى
كونه معه اى يكون معلوما له مشاهدا عنده كما تقول لمنكر الاسلام
الاسلام حق من غير تاكيد لان مع ذلك المنكر دلايل دالة على حقية الاسلام
وقيل معنى كونه معه ان يكون معه موجودا فى نفس الامر وفيه نظر
لان مجرد وجوده لا يكفى فى الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده وقيل معنى
ما ان تامله شيء من العقل وفيه نظر لان المناسب ح ان يقال ما ان

يفت
الفت الدق والكفح ... والالتفات ...

تامل به لانه لا يتعلق بتامل العقل بل بتامل نحو لا ريب فيه ظاهر هذا
الكلام انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التاكيد لذلك وبيانه ان معنى
لا ريب فيه ليس القران بمظنة للريب ولا ينبغى ان يرتاب فيه
وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه
لما معهم من الدلايل الدالة على انه ليس مما ينبغى ان يرتاب فيه و
والاحسن ان يقال انه نظير لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على
وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على ما يزيله
حتى صح نفى الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه
لذلك حتى صح ترك التاكيد وهكذا اى مثل اعتبارات الاثبات اعتبارات
النفى من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا
فى الطلبى ووجوب التاكيد بحسب الانكار فى الانكاري تقول للخالى
الذهن ما زيد قايما او ليس زيد قايما وللطالب ما زيد بقايم وللمنكر
والله ما زيد بقايم وعلى هذا القياس ثم الاسناد مطلقا سواء كان
انشائيا او اخباريا منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما
مجاز لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم
والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتى الاسناد دون الكلام

... والاسناد ... الا ...

لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد واوردهما فى علم
المعانى لانهما من احوال اللفظ فيدخلان فى علم المعانى وهى
اى الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ما اى
الى شيء هو اى الفعل او معناه له اى لذلك الشيء كالفاعل فيما بنى له
نحو ضرب زيد عمرا والمفعول فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية
لزيد والمضروبية لعمرو عند المتكلم متعلق بقوله له وبهذا دخل
فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع فى الظاهر وهو ايض متعلق
بقوله له وبه يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل
او معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله
وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له فى اعتقاده ومعنى كونه
له ان معناه قايم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا
لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات
فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف اربعة الاول ما يطابق
الواقع والاعتقاد جميعا كقول المومن انبت الله البقل والثانى ما يطابق
الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل والثالث ما يطابق

الواقع فقط كقول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه خلق الله
الافعال كلها وهذا المثال متروك فى المتن والرابع ما لا يطابق الواقع
ولا الاعتقاد نحو قولك جاء زيد وانت اى والحال انك خاصة تعلم
انه لم يجئ دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب ايض لما تعين كونه حقيقة
لجواز ان يكون المتكلم قد جعل علم المخاطب بانه لم يجئ قرينة على انه
لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر و
منه اى من الاسناد مجاز عقلى ويسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات
واسنادا مجازيا وهو اسناده اى اسناد الفعل او معناه الى ملابس له اى
للفعل او معناه غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه
مبنى له يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول
سواء كان ذلك الغير غيرا فى الواقع او عند المتكلم فى الظاهر وبهذا سقط
ما قيل انه ان اراد غير ما هو له فى الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل انبت
الله البقل مجازا باعتبار الاسناد الى السبب بتاول متعلق باسناده و
معنى التاول تطلب ما يؤل اليه من الحقيقة او الموضع الذى يؤل اليه
من العقل وحاصله ان ينصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد
الى ما هو له اى للفعل وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق للتعريف

عند المتكلم فى الظاهر فلا حاجة الى قوله فى الواقع ... وان اراد غير ما هو له ...

ملابسات شتى اى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول
به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض معه والحال ونحوهما
لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا
له اى للفاعل والمفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له
او الى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول به حقيقة كما مر من الامثلة
واسناده الى غيرهما اى غير الفاعل او المفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى
للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به للملابسة يعنى لاجل ان ذلك
الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل مجاز كقولهم عيشة راضية
فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم
فى عكسه اعنى فيما بنى للمفعول واسند الى الفاعل لان السيل هو الذى يفعم
اى يملأ من افعمت الاناء اى ملأته وشعر شاعر فى المصدر والاولى
التمثيل بنحو جد جده لان الشعر هنا بمعنى المفعول ونهاره صايم فى
الزمان ونهر جار فى المكان لان الشخص صايم فى النهار والماء جار
فى النهر وبنى الامير المدينة فى السبب وينبغى ان يعلم ان المجاز العقلى
يجرى فى النسبة الغير الاسنادية ايضا من الاضافية والايقاعية
نحو اعجبنى انبات الربيع وجرى الانهار قال الله تعالى فان خفتم شقاق

بينهما ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل واجريت النهر قال الله
تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسناد
اللهم الا ان يراد بالاسناد مطلق النسبة وههنا مباحث نفيسة
وشحنا بها الشرح وقولنا فى التعريف بتاول يخرج نحو ما مر
من قول الجاهل انبت الربيع البقلة رائيا الانبات من الربيع فان
هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له فى الواقع لكن لا تاول فيه لانه
مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله
بتاول يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكى
حيث جعل التاول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وللتنبيه على هذا
تعرض المص فى المتن لبيان فايدة هذا القيد مع انه ليس من دابه
فى هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه بنحو قول الجاهل مع انه يخرج
الاقوال الكاذبة ايضا ولهذا اى ولان مثل قول الجاهل خارج عن
المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله اشاب الصغير وافنى الكبير
كر الغداة ومر العشى على المجاز اى على اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة
ومر الليالى مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قايله اى قايل هذا القول
لم يعتقد ظاهره اى ظاهر الاسناد لانتفاء التاول ح لاحتمال ان يكون

هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل انبت الربيع البقل كما استدل
يعنى مالم يعلم ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال
على ان اسناد ميز الى جذب الليالى فى قول ابى النجم ميز عنه اى عن الراس
قنزعا عن قنزع هو الشعر المجتمع فى نواحى الراس جذب الليالى
اى مضيها واختلافها ابطئ او اسرعى حال من الليالى على تقدير القول
اى مقولا فيها ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر مجاز خبر ان
اى استدل على ان اسناد ميز الى جذب الليالى مجاز بقوله متعلق
باستدل اى قول ابى النجم عقيبه اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا
عن قنزع افناه اى ابا النجم او شعر راسه قيل الله اى امره وارادته
للشمس اطلعى فانه يدل على انه فعل الله وانه المبدئ والمعيد
والمنشى والمفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتاول بناء على
انه زمان او سبب واقسامه اى اقسام المجاز العقلى باعتبار
حقيقية الطرفين او مجازيتهما اربعة لان طرفيه وهما المسند
اليه والمسند اما حقيقتان لغويتان نحو انبت الربيع البقل
او مجازان لغويان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد
باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نظارتها

بانو

بانواع النباتات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحيوة وهى :
صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وكذا المراد بشباب :
الزمان زمان ازدياد قواها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن
كون الحيوان فى زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية
مشتعلة او مختلفان بان يكون احد الطرفين حقيقة والاخر
مجازا نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند
اليه مجاز واحيى الارض الربيع فى عكسه ووجه الانحصار فى الاربعة
على مذهب المصنف ظاهر لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا او ما فى
معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز وهو اى
المجاز العقلى فى القران كثير اى كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله
حتى يكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم فى القران على كثير لمجرد
الاهتمام واذا تليت عليهم اياته اى ايات الله زادتهم ايمانا اسند
الزيادة وهى فعل الله تعالى الى الايات لكونها سببا يذبح ابناءهم
نسب التذبيح الذى هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب امر ينزع
عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن ادم وحواء وهو فعل الله
الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته

ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول
به لتتقون اى كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر
يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة
وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان
الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدايد والمحن او عن طوله فان
الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها
اى ما فيها من الدفاين والخزاين نسب الاخراج الى مكانه وهو
فعل الله حقيقة وغير مختص بالخبر عطف على قوله كثيرا اى وهو غير
مختص بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز فى الاثبات وايراده
فى احوال الاسناد الخبرى يوهم اختصاصه بالخبر بل يجرى فى
الانشاء نحو يا هامان ابن لى صرحا فان البناء فعل العملة وهامان
سبب امر وكذا قولك لينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد
جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر والنهى الى ما ليس المطلوب منه
صدور الفعل والترك عنه وكذا قولك ليت النهر جار وقوله نعم
اصلوتك تامرك ولا بد له اى للمجاز العقلى من قرينة صارفة
عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة

لفظية

لفظية كما مر فى قول ابى النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية
كاستحالة قيام المسند بالمذكور اى بالمسند اليه المذكور مع المسند
عقلا اى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لا يدعى احد من المحققين
والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده
محالا كقولك محبتك جاءت بى اليك لظهور استحالة قيام المجئ بالمحبة
او عادة اى من جهة العادة نحو هزم الامير الجند لاستحالة قيام
هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيامه
به ليعم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد وصدور
عطف على استحالة اى وكصدور الكلام عن الموحد فى مثل
اشاب الصغير البيت فانه قد يكون قرينة معنوية على ان اسناد
اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز لا يقال هذا داخل فى الاستحالة
لانا نقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول واحتجنا
فى ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يعنى ان الفعل فى المجاز العقلى
يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة كما مر
فمعرفة فاعله او مفعوله الذى اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة
اما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اى فما ربحوا فى تجارتهم

واما خفية اى لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما فى قوله سرتنى رويتك
اى سرنى الله عند رويتك وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما
زدته نظرا اى يزيدك الله حسنا فى وجهه لما اودعه من دقايق
الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وفى هذا تعريض
بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم انه لا يجب فى المجاز العقلى
ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتنى
فى سرتنى رويتك وليزيدك فى يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون
الاسناد اليه حقيقة وكذا اقدمنى بلدك حق لى على فلان بل الموجود
ههنا هو السرور والزيادة والقدوم واعترض عليه الامام فخر الدين
الرازى بان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل
لا عن فاعل فهو ان كان مما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن
تقديره فزعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وان فاعل
هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها
فتبعه المص وظن ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ وانكره اى المجاز
العقلى السكاكى وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية
بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة

فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى
قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهى عند
السكاكى ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى ان
تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية
بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول
مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى
للانبات يعنى القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذى هو من
اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى اليه اى الى الربيع وعلى هذا القياس
غيره اى غير هذا المثال وحاصله ان يشبه الفاعل المجازى بالفاعل
الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر و
ينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقى وفيه اى فيما ذهب اليه
السكاكى نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فهو فى
عيشة راضية صاحبها كما سيأتى فى الكتاب من تفسير الاستعارة
بالكناية على ما ذهب اليه السكاكى وقد ذكرناه وهو يقتضى ان يكون
المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى فيلزم ان يكون المراد
بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقولنا هو فى صاحب عيشة

وهذا مبنى على ان المراد بعيشه وضمير راضية واحد ويستلزم ان لا
يصح الاضافة فى كل ما اضيف الفاعل المجازى الى الفاعل الحقيقى نحو
نهاره صايم لبطلان اضافة الشى الى نفسه اللازمة من مذهبه
لان المراد بالنهار ح فلان نفسه ولا شك فى صحة هذه الاضافة
ووقوعها فى قوله تع فما ربحت تجارتهم وهذا اولى بالتمثيل و
يستلزم ان لا يكون الامر بالبناء فى قوله تعالى يا هامان ابن لى
صرحا لهامان لان المراد به ح العملة انفسهم واللازم باطل
لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت
الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتنى رويتك مما يكون
الفاعل الحقيقى هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء
الله تعالى توقيفية واللازم باطل لان مثل هذا التركيب صحيح
شايع ذايع عند القايلين بان اسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم
سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا
فينتفى كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم
يوجب انتفاء الملزوم والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات
على ان مذهبه فى الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به

حقيقة

٢٧

حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور ان ليس
المراد بالمنية فى قولنا مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة
والسكاكى مصرح بذلك فى كتابه والمص لم يطلع عليه ولانه اى ولان
ما ذهب اليه السكاكى ينتقض بنحو نهاره صايم وليله قايم ومما اشبه
ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه و
هو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكى والجواب انه
انما يكون مانعا اذا كان ذكرها على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل انه جعل
قوله لا تعجبوا من بلا غلالته قد زر ازراره على القمر من باب
الاستعارة بالكناية مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد
السكاكى بالاستعارة بالكناية اجاب عن هذه الاعتراضات بما هو
برئ عنه وراينا تركه اولى احوال المسند اليه اى الامور العارضة
له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه على المسند لما سياتى اما
حذفه قدمه على ساير الاحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم
الحادث سابق على وجوده وذكره هنا بلفظ الحذف وفى المسند بلفظ
الترك تنبيها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة
اليه حتى انه اذا لم يذكر فكانه اتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه

ليس بهذا المثابة فكأنه ترك عن اصله فلا احتراز عن العبث بناء على
الظاهر لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة ركنا من الكلام
او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ فان الاعتماد
عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة
العقل وهو اقوى لافتقار اللفظ اليه وانما قال تخييل لان الدال حقيقة
عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين كقوله قال لي كيف انت
قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه
السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه
بالقراين الخفية ام لا او ايهام صونه اي صون المسند اليه عن لسانك
تعظيما له او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له او تأتي الانكار
اي تيسره لدى الحاجة نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على ان المراد زيد
ليتأتى لك ان تقول ما اردت زيدا بل غيره او تعينه حقيقة والظاهر
ان ذكر الاحتراز عن العبث يغني عن ذلك لكن ذكره لامرين احدهما
الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكروه من المثال وهو خالق لما يشاء
فعال لما يريد اي الله والثاني التوطية والتمهيد لقوله او ادعاء التعين
له نحو وهاب الالوف اي السلطان او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة

الكلام

٣٧

الكلام بسبب ضجرة او سامة او فوات فرصة او محافظة على نظم او
قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال او لا اخفاء عن غير السامع
من الحاضرين مثل جاء او لاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية
من غير رام او على ترك نظايره مثل الرفع على المدح او الذم او الترحم
واما ذكره اي ذكر المسند اليه فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول
عنه او للاحتياط لضعف التعويل اي الاعتماد على القرينة او التنبيه على
غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير وعليه قوله تعالى اولئك
على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون او اظهار تعظيمه لكون اسمه
مما يدل على التعظيم نحو امير المؤمنين حاضر او اهانته اي اهانة
المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر
او التبرك بذكره مثل النبي صلعم قائل هذا القول او استلذاذه مثل الحبيب
حاضر او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء
السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباء
نحو قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام هي عصاي اتوكأ عليها
وقد يكون الذكر للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على
السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار واما تعريفه اي ايراد المسند اليه

معرفة وانما قدم ههنا التعريف وفى المسند التنكير لان الاصل فى المسند اليه
التعريف وفى المسند التنكير فبالاضمار لان المقام للتكلم نحو انا ضربتُ
او الخطاب نحو انت ضربتَ او الغيبة نحو هو ضرب لتقدم ذكره اما
لفظا تحقيقا او تقديرا واما معنى بدلالة لفظ عليه او قرينة حال
عليه واما حكما واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان
وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام
الى حاضر وقد يترك الخطاب مع معين الى غيره اى غير معين ليعم الخطاب
كل معين مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
عند ربهم لا يريد بقوله ولو ترى مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع
حال المجرمين اى تناهت حالهم فى الظهور لاهل المحشر الى حيث
يمتنع خفاؤها فلا تختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص
به اى بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله
مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا تختص بها اى برؤية حالهم
مخاطب وبحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف وبالعلمية اى تعريف
المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته لاحضاره اى
المسند اليه بعينه اى بتشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز

٣٨

بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى فى ذهن السامع ابتداء
اى اول مرة واحترز به عن نحو جاءنى زيد وهو راكب باسم مختص به
اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز
به عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب واسم الاشارة او الموصول
او المعرف بلام العهد او الاضافة وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية
والا فالقيد الاخير مغن عما سبق وقيل احترز بقوله ابتداء عن الاحضار
بشرط كما فى المضمر الغايب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم
ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق
التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع نحو قل
هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف
ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم
الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد
فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى حقيقى وفيه نظر لانا لا نسلم انه
اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة
توحيد ولو كان اسما للمفهوم الكلى لما افاد التوحيد لان الكلى من حيث
هو كلى يحتمل الكثرة او تعظيم او اهانة كما فى الالقاب الصالحة لذلك

مثل ركب علىّ وهرب معاوية او كناية عن معنى يصلح العلم له نحو ابو لهب
فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول اعنى الاضافى
لان معناه ملازم النار وملابسها ويلزمه انه جهنمى فيكون انتقالا
من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف فى الكناية
وقيل فى هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه اى
جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رايت ابا لهب اى جهنميا وفيه نظر
لانه ح يكون استعارة لا كناية على ما سيجئ ولو كان المراد ما ذكره لكان
قولنا فعل كذا هذا الرجل مشيرا الى كافر وقولنا ابو جهل فعل كذا كناية
عن الجهنمى ولم يقل به احد ومما يدل على فساد ذلك انه مثل صاحب المفتاح
وغيره فى هذه الكناية بقوله تعالى تبت يدا ابى لهب ولا شك ان المراد
به الشخص المسمى بابى لهب لا كافر اخر او ايهام استلذاذه اى وجدان العلم
لذيذا نحو قوله تالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى
من البشر او التبرك به نحو الله الهادى ومحمد الشفيع او نحو ذلك
كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره فى
الاعلام وبالموصولية اى تعريف المسند اليه بايراده اسم موصول لعدم
علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا

امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة
نحو الذين فى بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى
مثل هذا الكلام او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير
اى تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير
المسند اليه نحو وراودته اى يوسف والمراودة مفاعلة من راد
يرود بمعنى جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت
فعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد ان يخرجه من يده
يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته
اياها والمسند اليه هو قوله التى هو فى بيتها عن نفسه متعلق
براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عم وطهارة ذيله
والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان فى بيتها
وتمكن من نيل المراد عنها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة وقيل هو
تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير للمسند
اليه لامكان وقوع الابهام او الاشتراك فى امرأة العزيز او زليخا
والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط وظنى انها مثال لها
ولاستهجان التصريح بالاسم وقد بيّنته فى الشرح او التفخيم اى التعظيم

التهويل نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى او تنبيه المخاطب على خطأ نحو ان الذين ترونهم اى تظنونهم اخوانكم يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا اى تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني او الايماء اى الاشارة الى وجه بناء الخبر اى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى طرزه وطريقته يعني ان تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله سيدخلون جهنم داخرين ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك في الشرح ثم انه اى الايماء الى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام ربما جعل ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اى لشان الخبر نحو ان الذي سمك اى رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت

ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء له اعظم منها وارفع او ذريعة الى تعظيم شان غيره اى غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه او لشان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر اى جعله ثابتا محققا نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المحبة المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل ان الذي سمك السماء اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر

وبالاشارة

اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز لغرض من الاغراض نحو هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال

في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان
بالبادية يعني انهم يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او
التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اولئك
آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند
اليه في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد
واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وامثال ذلك
هذه المباحث ينظر فيها اللغة من حيث تبين ان هذا مثلا
للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعاني المعاني
من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زايد
على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند المذكور المعبر عنه بشيء يوجب
تصوره على اي وجه كان او تحقيره اي تحقير المسند اليه بالقرب
نحو اهذا الذي يذكر الهتكم او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب
تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة او تحقيره بالبعد
كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة الحضور والخطاب
منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غايب عينا كان
او معنى وكثيرا ما يذكر المعنى المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس
فكانه بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب

المشار

المشار اليه باوصاف اي عند ايراد الاوصاف على عقيب المشار يقال عقبه
فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول الثاني وتقول عقبته
بالشيء اذا جعلت الشيء على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل ان معناه
عند جعل اسم الاشارة بعقب اوصاف على انه متعلق بالتنبيه اي للتنبيه
على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها
متعلق بجدير اي حقيق بذلك لاجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار
اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك
على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة
الى غير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء
بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح اجلا
من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة وباللام اي تعريف المسند
اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة
بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا
اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو ليس الذكر
كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امراة عمران كالتي كالانثى التي

وهبت تلك الانثى لها اى لامراة عمران فان الانثى اشارة الى
ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها انثى
لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله تعالى
رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظة ما وان كان يعم
الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة البيت
المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو المسند اليه وقد يستغنى
عن ذكره لتقدم علم المخاطب به بالقراين نحو خرج الامير اذا لم
يكن فى البلد الا اميرا واحدا او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم
المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير
من المراة وقد ياتى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار
عهديته فى الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف
بلام الحقيقة التى هى موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد
موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات
تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى من
جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس القصد الى نفس
الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها

فى ضمن بعض الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد
فى الخارج ومثله قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب وهذا فى المعنى
كالنكرة وان كان فى اللفظ يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه
مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة
لما بينهما من تفاوت ما وهو ان النكرة معناها بعض غير معين
من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانما يستفاد البعضية
من القرينة كالدخول والاكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر الى
القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ولكونه فى المعنى كالنكرة
قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبنى وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق
نحو ان الانسان لفى خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها
الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد
بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى
فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التى لتعريف العهد الذهنى
او الاستغراق هى لام الحقيقة حمل على ما ذكرناه بحسب المقام
والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير فى قوله وقد ياتى وقد يفيد

عايد الى اللام المشار بها الى الحقيقة ولابد فى لام الحقيقة من ان
يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها فى الذهن ليتميز
عن اسماء الاجناس النكرات مثل الرجعى و رجعى واذا اعتبر الحضور
فى الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد ان لام العهد اشارة
الى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة ولام
الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فليتامل
وهو اى الاستغراق ضربان حقيقى وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله
اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اى كل غيب وشهادة
وعرفى وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف
نحو جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او اطراف مملكته لانه المفهوم
عرفا لا صاغة الدنيا قيل المثال مبنى على مذهب المازنى والا فاللام
فى اسم الفاعل عند غيره موصول وفيه نظر لان الخلاف انما هو فى اسم
الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المومن والكافر والعالم والجاهل
لانهم قالوا هذه فعل فى صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث
ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف
التعريف وغيره والموصول ايضا مما ياتى للاستغراق نحو اكرم

الذين ياتونك الا زيدا واضرب القاعدين الا عمرا واستغراق
المفرد سواء كان بحرف التعريف وغيره اشمل من استغراق المثنى
والمجموع بمعنى انه يتناول كل واحد واحد من الافراد والمثنى يتناول
كل اثنين والجمع يتناول كل جماعة بدليل صحة لا رجال فى الدار اذا
كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل
او رجلان وهذا فى النكرة المنفية مسلم واما فى المعرف باللام فلا بل الجمع
المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره
اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء واشار اليه ائمة التفسير
وقد اشبعنا الكلام فى هذا المقام فى الشرح فليطالع ثمة ولما كان ههنا
مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق
يدل على تعدده وهما متنافيان اجاب عنه بقوله ولا تنافى بين الاستغراق
وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفى ولام التعريف
انما يدخل عليه اى على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى
الوحدة وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى
ولانه اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد
ولهذا امتنع نعته وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش
فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض وبالاضافة اى تعريفا المسند اليه

بالاضافة الى شيء من المعارف لانها اى الاضافة اخصر طريق الى
فى ذهن السامع نحو هواى اى مهويى وهذا اخصر من الذى اهواه ونحو
ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه فى السجن
والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اى مبعد ذاهب فى الارض
وتمامه جنيب وجثمانى بمكة موثق فالجنيب المجنوب المستتبع والجثمان
الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحزن
لتضمنها اى لتضمن الاضافة تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف
او غيرهما كقولك فى تعظيم المضاف اليه عبدى حضر تعظيما لك بان
لك عبدا او فى تعظيم المضاف عبد الخليفة ركب تعظيما للعبد بانه عبد الخليفة
وفى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه عبد السلطان عندى تعظيما
للمتكلم بان عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغيرهما
اضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا
للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او
غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق
اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل
مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك

من

تنكير المسند اليه

من الاعتبارات واما تنكيره اى تنكير المسند اليه فللافراد اى للقصد
الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة
يسعى او النوعية اى للقصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة
اى نوع من الاغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله وفى
المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة او التعظيم او التحقير كقوله
له حاجب اى مانع عظيم من كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن
طالب العرف حاجب اى مانع حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم
ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق
بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة
والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما فى الابل او تقديرا كما
فى الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى ان بينهما فرقا قال
وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير معا نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك اى ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وذوو آيات عظام
هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل نحو حصل لى منه شيء
اى حقير قليل ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية
نحو والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة
معينة هى نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع

من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدابة
ومن تنكير غيره للتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله و رسوله اى حرب
عظيم و للتحقير نحو ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن
مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد
وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع ما ضربته
الا ضربا على ان يكون المصدر للتاكيد لان مصدر ضربته لا يحتمل
غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا يشمل المستثنى
وغيره وكما ان التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك
صريح لفظ البعض كما فى قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات
اراد محمدا صلى الله عليه واله ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء
قدره ما لا يخفى واما وصفه اى وصف المسند اليه والوصف
قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق لمعنى المصدر وهو الانسب
ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه اى اما ذكر النعت
له فلكونه اى الوصف بمعنى المصدر والاحسن ان يكون بمعنى النعت
على ان يراد باللفظ احد معنييه وبضميره معناه الاخر على ما سيجئ فى
علم البديع مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل
العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله فان هذه الاوصاف مما يوضح
الجسم

الجسم ويقع تعريفا له ونحوه فى الكشف اى مثل هذا القول فى كون الوصف
للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه قوله الالمعى الذى يظن
بك الظن كان قد راى وقد سمعا فان الالمعى معناه الذكى المتوقد والوصف
بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس مسندا اليه لانه اما مرفوع
على انه خبر ان فى البيت السابق اعنى قوله ان الذى جمع السماحة
والنجدة والبر والتقى جمعا او منصوب على انه صفة لاسم ان او بتقدير
اعنى او لكون الوصف مخصصا للمسند اليه اى مقللا اشتراكه او رافعا
احتماله وفى عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك فى النكرات
والتوضيح عن رفع الاحتمال فى المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان وصفه
بالتاجر يرفع احتمال غيره او لكون الوصف مدحا او ذما نحو جاءنى زيد
العالم او الجاهل حيث يتعين اى الموصوف اعنى زيدا قبل ذكره اى ذكر الوصف
والا لكان الوصف مخصصا او لكون الوصف تاكيدا نحو امس الدابر كان
يوما عظيما فان الامس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود
وتفسيره كقوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف
دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد
وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واما توكيده اى
توكيد المسند اليه فللتقرير اى تقرير المسند اليه اى تحقيق مفهومه ومدلوله

اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد
اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه
وقيل المراد تقرير الحكم نحو انا عرفت او المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك
وحدي ولا غيري وفيه نظر لانه ليس من تاكيد المسند في شيء وتاكيد
المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا او دفع توهم التجوز
اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم
ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه او لدفع توهم السهو
نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو
او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان
بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كقولك بنوا فلان قتلوا
زيدا والقاتل واحد منهم واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلا يضاحه
باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح لجواز
ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم
مختص به كقوله والمؤمن العايذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل
والسند فان الطير عطف بيان للعايذات مع انه ليس اسما يختص بها
وقد تجئ عطف البيان لغير الايضاح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة

البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف
بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك واما الابدال
منه اي من المسند اليه فلزيادة التقرير من اضافة المصدر الى المفعول
او من اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير وهذا من عادة افتنان
صاحب المفتاح حيث قال في التاكيد للتقرير وههنا لزيادة التقرير
ومع هذا فلا يخلو عن نكتة لطيفة وهي الايماء الى ان الغرض من البدل
هو ان يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف
التاكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق نحو جاءني اخوك زيد
في بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض
وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وبيان التقرير فيهما ان المتبوع يشتمل
على التابع اجمالا حتى كانه مذكور اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال
فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث انه يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى
النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب
ان يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا
اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا
بان نحو جاءني زيد اخوه او غلامه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض

النحاة ثم بدل البعض ثم الاشتمال ثم بدل الكل لانه لا يخرج عن تفسير وايضاح
ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام واما العطف
اى جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار
نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو من
غير دلالة على تفصيل الفعل بان المجيئين كانا معًا او مرتبين مع مهلة
او بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني
عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع انه ليس من عطف المسند اليه
وما يقال من انه احتراز عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف
فليس بشيء اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان يكون
اضرابا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز او لتفصيل
المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع مهلة
او بلا مهلة كذلك اى مع اختصار واحترز بذلك عن نحو جاءني زيد
وعمرو بعده بيوم او سنة ومما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او
جاءني القوم حتى خالد فالثلثة تشترك في تفصيل المسند الا ان
الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى على ان
اجزاء ما قبلها مرتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس
فمعنى تفصيل المسند فيها ان يعتبر تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا

من حيث انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب
الخارجي فان قلت في هذه الثلثة ايضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل
او لتفصيلهما معًا قلت فرق بين ان يكون الشيء حاصلا من شيء و
بين ان يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه في هذه الثلثة وان
كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل على قيد
زايد على مجرد الاثبات والنفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام
ففي هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كانه امر كان معلومًا وانما سيق الكلام
لبيان ان مجيء احدهما كان بعد الآخر فليتامل هذا البحث مما اورده
الشيخ في دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه او رد السامع عن الخطأ
في الحكم الى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمروا جاءك
دون زيد او انهما جاءاك جميعا ولكن ايضا للرد الى الصواب الا انه لا يقال
لنفي الشركة حتى ان نحو ما جاءني زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد ان
زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد انهما جاءاك جميعًا وفي كلام النحاة
ما يشعر بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعًا او صرف الحكم
عن محكوم عليه الى محكوم عليه آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى
الاضراب عن المتبوع ان يجعل في حكم المسكوت عنه لا ان ينفى عنه الحكم

قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم فى المثبت ظاهر وكذا فى
المنفى ان جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت
عنه او متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاء نى زيد بل عمرو ان عمروا
لم يجئ وعدم مجئ زيد ومجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق كما هو
مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون
معنى ما جاء نى زيد بل عمرو ان عمروا جاء كما هو مذهب الجمهور ففيه
اشكال او والشك من المتكلم او والتشكيك للسامع اى ايقاعه فى الشك نحو
جاء زيد او عمرو او للابهام نحو قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى
او فى ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو
والفرق بينهما ان فى الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير واما الفصل
اى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند
اليه لانه يقترن به اولا ولانه فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق
له فلتخصيصه اى المسند اليه بالمسند يعنى لقصر المسند على المسند اليه
لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه
الى عمرو فالباء فى قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها فى قولهم خصصت
فلانا بالذكر اى ذكرته دون غيره كانك جعلته بين من الاشخاص مختصا
بالذكر اى منفردا به والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين ما يصح

الضمانه

بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند كما يقال فى اياك نعبد
معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك واما تقديمه اى تقديم المسند اليه
فلكون ذكره اهم ولا يكفى فى التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا بد ان يبين
ان الاهتمام من اى جهة وباى سبب فلهذا فصله بقوله اما لانه
اى تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه
قبل الحكم فقصدوا ان يكون فى الذكر ايضا مقدما ولا مقتضى للعدول
عنه اى عن ذلك الاصل اذ لو كان امر يقتضى العدول عنه فلا يقدم
كما فى الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول واما ليتمكن الخبر فى ذهن
السامع لان فى المبتدا تشويقا اليه اى الى الخبر كقوله والذى حارت
البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعنى تحيرت الخلائق فى المعاد
الجسمانى والنشور الذى ليس نفسانيا بدليل ما قبله بان امر الاله و
اختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول
به واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل علة لتعجيل المسرة او التطير
علة لتعجيل المساءة نحو سعد فى دارك لتعجيل المسرة والسفاح فى دار
صديقك لتعجيل المساءة واما لايهام انه اى المسند اليه لا يزول عن الخاطر
لكونه مطلوبا او انه يستلذ لكونه محبوبا واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه
او تحقيره او ما اشبه ذلك قال عبد القاهر وقد يقدم اى المسند اليه

ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه ان
ولي المسند اليه حرف النفي اي وقع بعدها بلا فصل نحو ما انا قلت هذا
اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي القول عن المتكلم
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص ولا يلزم
ثبوته لجميع من سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب
اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه ولهذا اي لان التقديم
يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا
قلت هذا ولا غيري لان مفهوم ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول
لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفيها عنه وهما متنافيان ولا ما انا رايت
احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد من الناس
لانه قد نفى الرؤية عن المتكلم على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت
لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي ولا ما انا
ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى
زيد لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر
وجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام وان خاصا فخاص
وفي هذا المقام مباحث كثيرة نفيسة وشحنا بها الشرح والا اي وان
لم يلي المسند اليه حرف النفي بان لا يكون في الكلام حرف النفي او يكون حرف

النفي

متاخرا عن المسند اليه فقد ياتي التقديم للتخصيص ردا على من زعم
انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم
مشاركته اي مشاركة الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك
لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلب او زعم مشاركته لك في
السعي فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول اي على تقدير كونه ردا على
من زعم انفراد الغير بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سوى
وما اشبه ذلك لانه الدال صريحا على نفي شبهة ان الفعل صدر من الغير
ويؤكد على الثاني اي على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة بنحو
وحدي مثل منفردا ومتوحدا وغير ذلك لانه الدال صريحا على ازالة
شبهة الاشتراك الغير في الفعل والتاكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت
قلب السامع وقد ياتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون
التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى تحقيق انه يفعل اعطاء الجزيل
وسيرد عليك تحقيق معنى التقوي وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد
ياتي التقديم للتخصيص وقد ياتي للتقوي فالاول نحو انت ما سعيت
في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي والثاني نحو انت لا تكذب
وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب
لما فيه من تكرر الاسناد المفقود في لا تكذب واقتصر المص على مثال

التقوى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه كما اشار اليه
بقوله وكذا من لا تكذب انت يعنى انه اشد لنفى الكذب من لا تكذب
انت مع ان فيه تاكيدا لانه اى لان لفظ انت ولان لا تكذب انت
لتاكيد المحكوم عليه بانه هو ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه
على سبيل السهو او التجوز او النسيان لا لتاكيد الحكم لعدم تكرر الاسناد
هذا الذى ذكر من ان التقديم للتخصيص تارة والتقوى اخرى ان بنى
الفعل على معرف وان بنى الفعل على منكر افاد التقديم تخصيص الجنس
او الواحد به اى بالفعل نحو رجل جاءنى اى لا امراة فيكون تخصيص جنس
او لا رجلان فيكون تخصيص واحد وذلك لان اسم الجنس حامل المعنيين
الجنسية والعدد المعين اعنى الواحد اذا كان مفردا او الاثنين ان كان
مثنى والزايد عليه ان كان جمعا واصل النكرة المفردة ان تكون لواحد
من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذى
يشعر به كلام الشيخ انه ان ولى حرف النفى فهو للتخصيص قطعا والا فقد
يكون للتخصيص وقد نص فى دلائل الاعجاز ان لا فرق بين النكرة والمعرفة
فى ان البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى ووافقه اى
عبد القاهر السكاكى على ذلك اى على ان التقديم يفيد التخصيص
لكن خالفه فى شرايط وتفاصيل فان مذهب الشيخ انه ان ولى حرف

النفى

النفى فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى
مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او
منفيا ومذهب السكاكى انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه
مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان
مضمرا فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة
بين ما يلى حرف النفى وغيره والى هذا اشار بقوله الا انه قال
التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه اى المسند اليه
فى الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه
يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى تاكيدا لفظا
وقدر عطف على جاز يعنى ان افادة التخصيص مشروطة بشرطين
احدهما جواز التقدير والاخر ان يعتبر ذلك اى يقدر انه كان فى
الاصل مؤخرا والا اى وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم الا
تقوى الحكم سواء جاز تقدير التاخير كما مر فى نحو انا قمت ولم يقدر
او لم يجز تقدير التاخير اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله
قام زيد فقدم ذكره لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو
رجل جاءنى مفيدا للتخصيص لانه اذا اخر فهو فاعل لفظا ايضا لا معنى فقط
استثناه السكاكى واخرجه من هذا الحكم بان جعله فى الاصل موخرا

على انه فاعل معنى لا لفظا بان يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل
لفظا وهذا معنى قوله واستثنى السكاكى المنكر بجعله من باب
واسروا النجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير
يعنى قدر ان اصل رجل جاءنى جاءنى رجل على ان رجلا ليس بفاعل
بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر فى قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا
الباب لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له اى للتخصيص سواه اى سوى
تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على انه فاعل معنى ولولا انه مخصص لما
صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير
اعتبار التخصيص فيلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد فى المنكر دون
المعرف فان قيل فيلزم ابراز الضمير فى مثل جاءنى رجلان وجاءنى
رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده ان المرفوع فى قولنا جاءنى
رجل بدل لا فاعل ففى مثل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل
بل المراد ان فى مثل قولنا رجل جاءنى يقدر ان الاصل جاءنى رجل
على ان رجل بدل لا فاعل ففى مثل جاءنى يقدر ان الاصل جاءنى رجال
فليتامل ثم قال السكاكى وشرطه اى شرط جعل المنكر من هذا الباب
واعتبار التقديم والتاخير فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولك

رجل جاءنى

رجل جاءنى على ما مر ان معناه رجل جاءنى لا امراة او لا رجلان دون
قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير
الاول يعنى تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر
لا يكون الا شرا واما على التقدير الثانى يعنى تخصيص الواحد فلنبوه عن
مظان استعماله اى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام
لانه لا يقصد به ان المهر شر لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح
الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اى
وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين قولنا بالمانع من التخصيص تفظيع
شان الشر بتنكيره اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر
عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما
كان من تخصيص الجنس او الواحد وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكى نظر
اذ الفاعل اللفظى والمعنوى كالتاكيد والبدل سواء فى امتناع التقديم
على الفعل ما بقيا على حالهما اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع
تقديم التابع اولى فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم وكذا تجويز
الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه
فاعلا والا فلا امتناع فى ان يقال فى نحو زيد قام انه كان فى الاصل قام زيد
فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال فى جرد قطيفة ان جرد كان فى الاصل

صفة تقدم وجعل بضا فا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما
اجمع عليه النحاة الا فى العطف فى ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة و
القول بان فى حالة تقديم الفاعل يجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن
الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض
ثم لا نم انتفاء التخصيص فى نحو رجل جاء نى لولا تقدير التقديم لحصوله
اى التخصيص بغيره اى غير تقديم بر التقديم كما ذكره السكاكى فى شر اهر
ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكى وان لم
يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه فى المفتاح
حيث قال انما نرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لا لفوات
شرط الابتداء ومن العجايب ان السكاكى انما ارتكب فى مثل رجل جاءنى
ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم انه عند
السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ وان الجملة فعلية لا اسمية وتمسك فى ذلك
بتلويحات بعيدة من كلام السكاكى وبما وقع من السهو للشارح العلامة
فى مثل زيد قام وعمرو قعد ان المرفوع يحتمل ان يكون مقدما ولا يلتفت
الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح فى هذا المقام ان
الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه ما واما التوابع فتحتمل التقديم على
طريق الفسخ وهو ان يفسخ كونه تابعا ويقدم واما الا على طريق الفسخ فيمتنع

تقديمها

تقديمها ايضا لاستحالة تقديم التابع من حيث هو تابع فافهم ثم لا نم
امتناع ان المهر شر لا خير كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم
شر لان المعنى ان الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال اى
السكاكى ويقرب من قبيل هو قام زيد قايم فى التقوى لتضمنه اى لتضمن
قايم الضمير مثل قام فيه فيحصل للحكم تقوي وشبهه اى شبه السكاكى
مثل قايم المتضمن للضمير بالخالى عنه اى عن الضمير من جهة عدم تغيره
فى التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قايم وانت قايم وهو قايم كما لا يتغير الخالى
عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال ويقرب ولم
يقل نظيره وفى بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه
يعنى ان قوله ويقرب مشعر بان فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى فى
زيد قام فالاول لتضمنه الضمير والثانى لشبهه بالخالى عن الضمير ولهذا
اى ولشبهه بالخالى عن الضمير لم يحكم بانه اى مثل قايم مع الضمير وكذا مع
فاعله الظاهر ايضا جملة ولا عومل قايم مع الضمير معاملتها اى معاملة
الجملة فى البناء فى مثل رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم ومما يرى تقديمه
اى ومن المسند اليه الذى يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير
اذا استعملا على سبيل الكناية فى نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى
انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد

بالمثل والغير انسانا اخر مماثل للمخاطب وغير مماثل بل المراد نفي البخل
عنه على طريق الكناية لانه اذا نفي عمن كان على صفته من غير قصد
الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه
محلا يقوم به وانما يرى التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم لكونه
اى التقديم اعون على المراد بهما اى بهذين التركيبين لان الغرض منهما
اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح والتقديم لافادة
التقوي اعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم
بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التاخير لكن لم يرد الاستعمال
الا على التقديم نص عليه الشيخ في دلايل الاعجاز قيل وقد يقدم اى المسند اليه
المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اى التقديم دال على العموم
اى على نفي الحكم عن كل فرد نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن
كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه
يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد السلب وشمول
النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اى كون التقديم
مفيدا للعموم دون التاخير لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون
لفظ كل لتقرير معنى الحاصل قبله على التاسيس وهو ان يكون لافادة
معنى جديد مع ان التاسيس راجح لان الافادة خير من الاعادة وبيان

لزوم

٤٣

لزوم ترجيح التاكيد على التاسيس اما في صورة التقديم فلان قولنا
انسان لم يقم موجبة مهملة اما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت
عدم القيام للانسان لا بنفي القيام عنه لان حرف السلب وقع جزءا
من المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد
الموضوع مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان واذا كان انسان
لم يقم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة
السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما
متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق
عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يكون
يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق
نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية
المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع
اما بنفي الحكم عن كل فرد او نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض وايا ما كان
يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن
البعض ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام
عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك

كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفى الحكم عن كل فرد ليكون
كل لتاسيس معنى اخر ترجيحا للتاسيس على التاكيد واما فى صورة التاخير
فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لانه لا سور فيها والسالبة المهملة
فى قوة السالبة الكلية المقتضية للنفى عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان
بقايم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من ان المهملة فى قوة الجزئيه
بينه بقوله لورود موضوعها اى موضوع المهملة فى سياق النفى حال
كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد واذا
كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد فلو كان بعد
دخول كل ايضا كذلك كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفى القيام
عن جملة الافراد ليكون كل لتاسيس معنى اخر وذلك لان لفظ كل فى هذا
المقام لا يفيد الا احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر
ضرورة والحاصل ان التقديم بدون كل لسلب العموم ونفى الشمول و
التاخير لعموم السلب وشمول النفى فبعد دخول كل يجب ان يعكس هذا
ليكون كل للتاسيس الراجح دون التاكيد المرجوح وفيه نظر لان النفى
عن الجملة فى الصورة الاولى يعنى الموجبة المهملة المعدولة المحمول
نحو انسان لم يقم وعن كل فرد فى الصورة الثانية يعنى السالبة المهملة
نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها الى كل
لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اى على تقدير ان يكون الاسناد الى

كل ايضا مفيد للمعنى

الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد
لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان هذا
المعنى ح انما افاده الاسناد الى لفظ كل لا شيء اخر حتى يكون كل تاكيدا
له وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى
حمل عليه قبل كل كان كل للتاكيد ولا يخفى ان هذا انما يصح على تقدير ان
يراد التاكيد الاصطلاحى اما لو اريد بذلك ان يكون كل لافادة معنى
كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وح يتوجه ما اشار اليه
بقوله ولان الصورة الثانية يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا
افادت النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن الجملة فاذا حملت كل على
الثانى اى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل
انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل
تاكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وحينئذ فلو جعلت
لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس اصلا بل انما لزم ترجيح
احد التاكيدين على الاخر وما يقال ان دلالة لم يقم انسان
على النفى عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان
عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا ففيه نظر اذ لو اشترط

في التاكيد لاتحاد الدلالتين لم يكن كل انسان لم يقم على تقدير
كونه لنفي الحكم عن الجملة تاكيدا لان دلالة انسان
لم يقم على هذا المعنى التزام ولان النكرة المنفية اذا عمت
كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا
القايل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد
من الافراد والبيان لا بد له من مبين فلا محالة
هنا شيء يدل على ان الحكم فيها على كية كل افراد
الموضوع ولا نعني بالسور سوى هذا وحينئذ يندفع
ما قيل انها مهملة باعتبار عدم السور وقال عبد القاهر
ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته
سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا
نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او معمولة للفعل
المنفي والظاهر انه عطف على داخلة وليس بسديد لان الدخول
في حيز النفي شامل لذلك وكذا لو عطفها على اخرت بمعنى او جعلت معمولة لان
التاخير اللهم الا ان يخصص التاخير بما اذا لم يدخل الاداة على
عن اداة النفي ايضا شامل له

لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير
ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى فعل عامل في كل على ما يشعر به
المثال والمعمول اعم من ان يكون فاعلا او مفعولا او تاكيدا لاحدهما
او غير ذلك نحو ما جاءني القوم كلهم في تاكيد الفاعل او ما جاءني كل القوم
في الفاعل وقدم التاكيد على الفاعل لان كلا اصل فيه او لم اخذ كل الدراهم
في المفعول المتاخر او كل الدراهم لم اخذ في المفعول المتقدم وكذا لم
اخذ الدراهم كلها او الدراهم كلها لم اخذ ففي جميع هذه الصور توجه
النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل
او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل
او الوصف المذكور في الكلام او افاد تعلقه اي تعلق الفعل والوصف
به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف وذلك بدليل
الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق ان هذا الحكم اكثري
لا كلي بدليل قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل
كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين والا اي وان لم يكن داخلة في
حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم يقع معمولة للفعل المنفي عم النفي
كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي ص
لما قال ذو اليدين اسم واحد من الصحابة اقصرت الصلوة بالرفع

فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن هذا قول النبى عم و
المعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على شمول النفى وعمومه لوجهين
احدهما ان جواب ام اما بتعيين احد الامرين او بنفيهما جميعا تخطية
للمستفهم لا بنفى الجمع بينهما لانه عارف بان الكاين احدهما والثانى ما
روى انه لما قال النبى عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض
ذلك قد كان ومعلوم ان الثبوت للبعض انما ينافى النفى عن كل فرد لا النفى
عن المجموع وعليه اى وعلى عموم النفى عن كل فرد قوله اى قول ابى النجم قد
اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع
شيئا مما تدعيه على من الذنوب ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب
المستغنى عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه اى لم اصنعه واما تاخيره
اى تاخير المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجى بيانه هذا
اى الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك فى المقامات
المذكورة كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه
اى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر
كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام
هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة
تدل عليه وهذا الضمير عايد الى متعقل معهود فى الذهن والتزم تفسيره

بنكرة

بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر
فى احد القولين اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف
اما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده ان يكون الضمير
عايدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا ويكون التزام افراد الضمير
حيث لم يقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال
الجامدة وقولهم هو او هى زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار
فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم ان الاستعمال
على ان ضمير الشان انما يونث اذا كان فى الكلام مونث غير فضلة
فقوله هى زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع الضمير موضع المظهر فى البابين
بقوله ليتمكن ما يعقبه اى يعقب الضمير اى يجى على عقبه فى ذهن
السامع لانه اى السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى
انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده
فضل تمكن لان المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب ولا يخفى
ان هذا لا يحسن فى باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه
ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار وقد يعكس وضع المضمر موضع
المظهر اى يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الذى وضع موضع
المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتميزه اى تميز المسند اليه لاختصاصه

قوله عطف على كمال العناية لما كان الكلام في معطوفا على كمال الاختصاص وكون كمال التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به في المفتاح حيث قال واذ قد عرفت ذلك فاذا كملت العناية بتميزه لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان او لانه قصد التهكم باب يع الالاته لما كان لورد لم قصد التهكم السامع لا تقتضي كمال العناية بالتمييز بل تعيض كاسم الاشارة سوار قصد كمال العناية بالمميز ام لا جله عطف على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور ولا كمال الحرات كاسم الاشارة يعتنيد كمال التمييز وكذا لسان التهكم يزيد زياده التمييز فاذا قصد التهكم اعتني بالمميز لتقصيده الكمال التمييز واورد اسم الاشارة حكمي

بحكم بديع كقوله كم عاقل عاقل هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه اعيت اى اعيته واعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اى طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حايرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر الامور علما اى اتقنها زنديقا اى كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية بتميزه ليرى السامعين ان هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حايرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذي اثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة او التهكم عطف على كمال العناية بالسامع كما اذا كان السامع فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته اى بلادة السامع بان لا يدرك غير المحسوس او على كمال فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اى باب المسند اليه تعاللت اى اظهرت العلة والمرض كي اشجى اى احزن من شجي بالكسر اى صار حزينا لا من شجي بالعظم بمعنى نشب في حلقه وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اى بقتلي

كان

قوله وبالحق انزلناه كون المثال من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذ قد صرح الشارح بان ذكر به الاول لما يرد عليه قاعدة اشارة المعرفة معرفة ولا اذ فسر للاول والثواني مما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان الكلام في الحقيقة متعلقة كذا في شرح للمفتاح وقيل الحق انه لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير ايضا لكون من باب الاستخدام وانت خبير بانه مرجوح لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الوضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه حكى

كان مقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك
اشارة
الى ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس وان كان المظهر الذي وضع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد اى الذي يصمد اليه ويقصد في الحوايج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكين ونظيره اى نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن من غيره اى من غير باب المسند اليه وبالحق اى بالحكمة المقتضية للانزال انزلناه اى القران وبالحق نزل حيث لم يقل وبه نزل او ادخال الروع عطف على زيادة التمكين في ضمير السامع وتربية المهابة وهذا كالتاكيد لادخال الروع او تقوية داعي المامور ومثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفا امير المومنين يامرك بكذا مكان انا امرك وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور به من غيره اى من غير باب المسند اليه فاذا عزمت فتوكل على الله لم يقل على الله لما في لفظ الله من تقوية الداعي الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالاوصاف الكاملة من القدرة وغيرها او الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا لم يقل انا لما في لفظ عبدك من التخضع واستحقاق الرحمة وطلب ترقب الشفقة

قال السكاكى هذا اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند
اليه ولا النقل مطلقا مختص بهذا القدر اى بان يكون عن الحكاية الى
الغيبة ولا يخ العبارة عن تسامح بل كل من التكلم والخطاب والغيبة
مطلقا اى سواء كان فى المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها وارد فى
الكلام او كان مقتضى الظاهر ايراده ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الثلثة فى الاثنين ولفظ مطلقا ليس فى عبارة السكاكى
لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات و بالنظر الى الامثلة ويسمى
هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من يمينه
الى شماله وبالعكس كقوله اى قول امرء القيس تطاول ليلك خطابا لنفسه
التفاتا ومقتضى الظاهر ليلى بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع والمشهور
ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب
والغيبة بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى باخر منها اى بطريق اخر من
الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على ما يقتضيه الظاهر ويترقبه
السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو ونحن
اللذون صبحوا الصباحا وقوله تعالى اياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات
انما هو فى اياك نعبد والباقى جار على اسلوبه ومن زعم ان فى مثل يا ايها الذين
امنوا التفاتا والقياس امنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو وهذا

الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى لان النقل عنده اعم
من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق ثم بطريق اخر او يكون مقتضى
الظاهر ان يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل الى طريق اخر فيتحقق الالتفات
بتعبير واحد عنده وعند الجمهور مختص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات
بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى تطاول
ليلك مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالى لا اعبد الذى فطرنى
واليه ترجعون ومقتضى الظاهر ارجع والتحقيق ان المراد ما لكم لا تعبدون
لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقى الكلام
على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين ومثال
الالتفات من التكلم الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ومقتضى
الظاهر لنا ومثال الالتفات من الخطاب الى التكلم قول الشاعر طحا بك اى ذهب
بك قلب فى الحسان متعلق بقوله طروب ومعنى طروب فى الحسان ان له طربا فى
طلب الحسان ونشاطا فى مراودتها بعيد الشباب تصغير بعد للقرب اى حين ولى
الشباب وكاد ينصرم عصر ظرف زمان مضاف الى الجملة الفعلية اعنى قوله
حان اى قرب مشيب يكلفنى ليلى فيه التفات من الخطاب فى بك الى التكلم و
مقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى والمعنى
يطالبنى القلب بوصل ليلى وروى تكلفنى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى

والمفعول الثانى محذوف اى شدايد فراقنا او على انه خطاب للقلب فيكون
التفاتا اخر من الغيبة الى الخطاب وقد شط اى بعد وليها اى قربها وعادت
عواد بيننا وخطوب قال المرزوقى عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة
كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود
اى عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل ومثال الالتفات
من الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم والقياس
بكم ومثال الالتفات من الغيبة الى التكلم قوله تعالى الله الذى ارسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه ومقتضى الظاهر ساقه اى ساق الله ذلك السحاب
واجراه الى بلد ميت ومثال الالتفات من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى
مالك يوم الدين اياك نعبد واياك نستعين ومقتضى الظاهر اياه ووجهه
اى وجه حسن الالتفات ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان ذلك
الكلام احسن تطرية اى تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع
وكان اكثر ايقاظا للاصغاء اليه اى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا
وجه حسن الالتفات على الاطلاق وقد يختص مواقعه بلطايف غير هذا الوجه
العام كما فى سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك
العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى
عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى

خاتمتها

الخطاب الامر العظيم

اشارة برانكيختن

49

خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات يعنى مالك يوم الدين المفيده انه اى ذلك
الحقيق بالحمد مالك الامر كله فى يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين
على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف
دلالة على التعميم يوجب ذلك المحرك لتناهيه فى القوة الاقبال عليه
اى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع
والاستعانة فى المهمات فالباء فى بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته
بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات
مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول
فاللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هى ان فيه تنبيها على ان العبد
اذا اخذ فى القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك
المحرك ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه
وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى اى مقتضى
الظاهر تلقى المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اى تلقى المتكلم المخاطب
بغير ما يترقبه المخاطب والباء فى بغير للتعدية وفى بحمل كلامه للسببية اى لنا
تلقاه بغير ما يترقبه بسبب ان حمل كلامه اى الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف
مراده اى مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده تنبيها للمخاطب على
انه اى ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج

وقد قال الحجاج

له اى للقبعثرى حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد
هذا مقول قول الحجاج مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا مقول
قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان
حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض
وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى ذهب السواد ومراد الحجاج
انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير
اى من كان مثل الامير فى السلطان اى الغلبة وبسطة اليد اى الكرم والمال
والنعمة فجدير بان يصفد اى يعطى من اصفده لا ان يصفد اى يقيد من
صفده او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل
سواله منزلة غيره اى غير ذلك السوال تنبيها للسائل على انه اى ذلك الغير
الاولى بحاله او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت
للناس والحج سئلوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه فاجيبوا
ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف
معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون و
الصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى
والاليق بحالهم ان يسئلوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على
دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون

قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن
السبيل سئلوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان
المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها
ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ
الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى
السموات ومن فى الارض بمعنى يصعق ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ
اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع مكان يقع ونحوه التعبير عن
المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس مكان
يجمع وههنا بحث وهو ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال
وان لم يكن ذلك بحسب اصل الوضع فيكون كلا منهما ههنا فى موقعه واردا
على حسب مقتضى الظاهر والجواب ان كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع
الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه و
منه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام
مكان الاخر والاخر مكانه نحو عرضت الناقة على الحوض مكان عرضت
الحوض على الناقة اى اظهرته عليها لتشرب وقبله اى القلب السكاكى مطلقا
ورده غيره اى غير السكاكى مطلقا لانه
عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا

زسم ستوران در آن پهن دشت زمین شش شد و آسمان گشت هشت
با صحرای برکردیت افلاقی که گویا زمینش کسب رنگ سبزی از آسمان کرده

غير الملاحة التي او ربما نفس القلب قبل كقوله ومهمه اي مفازة معبرة
متلونة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا
كان لون ارضه سماؤه على حذف المضاف اي لونها يعني لون السماء فا
المصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سماءه لغبرتها لون
ارضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة
حتى كانه صار بحيث يشبه به لون الارض في ذلك مع ان الارض
اصل فيه والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى
الظاهر من غير نكتة تعتد بها كقوله فلما ان جرى سمن عليها كما طينت
بالفدن اي القصر السياعا اي الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن
بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولقائل ان يقول انه يتضمن من
المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن
بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل
والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن احوال المسند اما
تركه فلما مر في حذف المسند اليه كقوله ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني
وقيار بها لغريب الرحل هو المنزل وقيار اسم جمل للشاعر وهو ضابي الحارث البرجمي
كذا في الصحاح وقيل اسم فرس ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع
فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على

الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة النظم الوزن ولا يجوز
ان يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا واما اذا قدرنا له خبرا محذوفا
فيجوز ان يكون هو عطفا على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون
مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو لذاهب وهو جايز ويجوز
ان يكون قيار مبتدأ والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان
مع اسمها وخبرها وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف
فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا اي نحن بما عندنا راضون فالمحذوف
ههنا خبر الاول بقرينة الثاني وفي البيت السابق بالعكس وقولك زيد منطلق
وعمرو اي عمرو منطلق فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام ونحو
قولك خرجت فاذا زيد اي موجود او حاضر او واقف او بالباب وما اشبه
ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود
وقد ينضم اليها قراين تدل على نوع خصوصيته كلفظ الخروج المشعر بان
المراد فاذا زيد بالباب وحاضر او نحو ذلك وقوله ان محلا وان مرتحلا
وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة
ارتحالا والمسافرون قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن
قريب فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول
بخلاف فاذا زيد فانه يحتمل الظرف وغيره

الى قوى لدليلين اعنى العقل ولضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر
ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع
سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقوله تع
قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى نقوله انتم ليس بمبتدا لان لو انما يدخل
على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف فالاصل لو تملكون تملكون فحذف
الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل ضمير
منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل
وفيما سنح اسم او جملة وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند
او المسند اليه اى فصبرى جميل اجمل او فامرى صبر جميل ففى الحذف تكثير
للفايدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون
نصا فى احدهما ولا بد له اى للحذف من قرينة دالة عليه ليفهم منه المعنى كوقوع
الكلام جوابا لسوال محقق نحو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض
ليقولن الله اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض
من الشرط والجزا يكون جوابا عن سوال محقق والدليل على ان المرفوع فاعل
والمحذوف فعله انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله ولئن سالتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال من
يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى انشاها اول مرة او مقدر عطف على

محقق

٥١

محقق نحو قول ضرار بن نهشل يرثى يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من
يبكيه فقال ضارع اى يبكيه ضارع ذليل لخصومة لانه كان ملجا للاذلاء
وعونا للضعفاء وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط الذى يأتيك
للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط
وما مصدرية اى يسئل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيكى المقدر
اى يبكى لاجل اذهاب المنايا يزيد وفضله اى رجحان نحو ليبك يزيد
يزيد ضارع مبنيا للمفعول على خلافه يعنى ليبك يزيد ضارع مبنيا
للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا الضارع بتكرر الاسناد بان اجمل اولا
ثم فصل تفصيلا اما التفصيل فظاهر واما الاجمال فلانه لما قيل ليبك يزيد
علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول لا بد له
من فاعل محذوف اقيم المفعول مقامه ولا شك ان المتكرر اوكد واقوى
وان الاجمال ثم التفصيل اوقع فى النفس وبوقوع نحو يزيد غير فضلة لكونه
مسندا اليه لا مفعولا كما فى خلافه وبكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير
مترقبة لان اول الكلام غير مطمع فى ذكره اى فى ذكر الفاعل لاسناد الفعل
الى المفعول وتمام الكلام به بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع فى ذكر
الفاعل اذ لا بد للفعل من شىء يسند هو اليه واما ذكره اى ذكر المسند فلامر

في ذكر المسند اليه من كونه الاصل مع عدم المقتضى للعدول ومن الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة
السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم وغير ذلك واما لاجل ان
يتعين بذكر المسند كونه اسما فيفيد الثبوت او فعلا فيفيد التجدد واما
افراده اى جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم
اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة
قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل قريب من زيد قام فى ذلك
وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى
الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت وبحرف
التاكيد نحو ان زيدا عارف ونقول ان تقوى الحكم فى الاصطلاح هو تاكيده
بالطريق المخصوص نحو زيد قام فان قلت المسند قد يكون غير سببى ولا
مفيدا للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا انا سعيت فى حاجتك و
رجل جاء نى وما انا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا ان ليس
القصد فى هذه الصور الى التقوى لكن لا نسلم انها لا تفيد التقوى ضرورة
حصول تكرر الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد ان افراد المسند قد
يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد فى جميع صور تحقق هذا
المعنى ثم السببى والفعلى من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى فى

النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال
ما هو من سببه نحو رجل كريم ابوه وصفا سببيا وفسرهما بما لا يخلو عن
صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المص فى بيان المسند السببى بالمثال
وقال والمراد بالسببى نحو زيد ابوه منطلق وكذا زيد انطلق ابوه ويمكن
ان يفسر المسند السببى بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا
اليه فى تلك الجملة فخرج المسند فى نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد و
فى نحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفى نحو زيد قام
وزيد هو قائم لان العائد فيهما مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم
وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد ضربته
ونحو ذلك من الجمل التى وقعت خبر مبتدأ ولا يفيد التقوى والعمدة
فى ذلك تتبع كلام السكاكى لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله واما كونه
اى المسند فعلا فللتقييد اى تقييد المسند باحد الازمنة الثلاثة الماضى
وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى انت فيه والمستقبل وهو الزمان
الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضى
واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا امر عرفى وذلك لان
الفعل دال بصيغته على احد الازمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل
على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجة كقولنا زيد قائم

قوله ولافادة عدمها اى اظهر ان تقول ولافادة مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعى للاسم كما فان الاسمية لا يفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل بها لعدم ما يدل عليها فتامل حكذ

قوله او كلما وردت العمرة للتقرير فتقرير المعطوف عليه يستحضر وهذا للانكار فتقرير لم تيسر قوله والحاصل فى كلا الوجهين لعبو احكذ

قرار در كف آزادگان نگيرد مال
چو صبر در دل عاشق چو آب در غربال

الان اوامس اوغدا ولهذا قال على اخصر وجه ولما كان التجدد لانما للزمان لكونه كما غير قار الذات اى لا يجتمع اجزاؤه فى الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة مفيدا للتجدد واليه اشار بقوله مع افادة التجدد كقوله او كلما وردت عكاظ وهو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة الى عريفهم وعريف القوم القيم بامرهم الذى شهر بذلك وعرف بتوسم اى يصدر عنه تفرس الوجوه وتاملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة واما كونه اى المسند اسما فلافادة عدمها اى عدم التقييد المذكور والتجدد يعنى لافادة الدوام لاغراض يتعلق بذلك كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق يعنى ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دايما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على ان يثبت به الشى للشى من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض فى زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل وعمرو قصير واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتميز والاستثناء فلتربية الفايدة لان الحكم كلما ازداد خصوصا ازداد غرابة وكلما ازداد غرابة ازداد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شى ما موجود وفلان ابن فلان حفظ التورية

سنة كذا فى بلدة كذا ولما استشعر سوالا وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول به والتقييد به ليس لتربية الفايدة لعدم الفايدة بدونه اشار الى جوابه بقوله والمقيد فى نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند ولفظ كان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق فى الزمان الماضى واما تركه اى ترك التقييد فلمانع منها اى من تربية الفايدة مثل خوف انقضاء الفرصة والمدة او ارادة ان لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل او مكانه او مفعوله او عدم العلم بالمقيدات او نحو ذلك واما تقييده اى تقييد الفعل بالشرط مثل اكرمك ان تكرمنى وان تكرمنى اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضى تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته يعنى حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل فى علم النحو وفى هذا الكلام اشارة الى ان الشرط فى عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتنى اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اياى ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتنى اكرمك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه واما نفس الشرط فقد اخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من ان كلا من الشرط والجزاء خارج عن

الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء
المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول فاما هو باعتبار المنطقيين فمفهوم
قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل العربية
الحكم بوجود النهار في كل من اوقات طلوع الشمس والمحكوم عليه هو النهار
والمحكوم به هو الموجود وباعتبار المنطقيين الحكم عليه فمفهوم قولنا
كلما كانت الشمس بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه هو
طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين
ولكن لابد من النظر ههنا في ان واذا ولو لان فيها ابحاثا كثيرة
لم يتعرض لها في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن
اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط فلا يقع في كلام الله تعالى
على الاصل الا حكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم
بوقوعه فان واذا تشتركان في الاستقبال بخلاف لو وتفترقان
بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلاوقوع الشرط فلم
يتعرض له لكونه مشتركا بين ان واذا والمقصود بيان وجه الافتراق
ولذلك اى ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع كان الحكم النادر
لكونه غير مقطوع به في الغالب موقعا لان ولان اصل اذا الجزم
بالوقوع غلب لفظ الماضي لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى لفظ

نفس

نفس اللفظ وان نقل ههنا الى معنى الاستقبال مع اذا نحو اذا جاءتهم اى قوم
موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اى هي مختصة بنا ونحن
مستحقوها وان تصبهم سيئة اى جدب وبلاء يطيروا اى يتشاءموا
بموسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي
مع اذا لان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به و
لهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس اى الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب لكثرته
واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع وجيء في جانب السيئة بلفظ
المضارع مع ان لما ذكر بقوله والسيئة نادرة بالنسبة اليها اى الحسنة المطلقة
ولذا نكرت السيئة ليدل على التقليل وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط
تجاهلا كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول
ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد او لعدم جزم المخاطب بوقوع
الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده كقولك لمن يكذبك ان صدقت
فماذا تفعل مع علمك بانك صادق او تنزيله اى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط
منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا
تؤذه او التوبيخ اى لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله
على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه اى الشرط كما يفرض المحال لغرض
من الاغراض نحو قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر اى انهملكم فنضرب عنكم

القران وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد صفحًا اى اعراضا او للاعراض
او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ انْ بالكسر فان الشرط
وهو كونهم مسرفين امر مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ و
تصوير ان الاسراف من العاقل يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض و
التقدير كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الايات الدالة على الاسراف
مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا
بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على
سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت كما فى قوله تعالى قل ان كان
للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اى بالشرط على المتصف
به كما اذا كان القيام قطعى الحصول لزيد غير قطعى الحصول لعمرو فتقول ان
قمتما كان كذا وقوله تعالى للمخاطبين المرتابين وان كنتم فى ريب مما نزلنا
على عبدنا فاتوا بسورة من مثله يحتملهما اى يحتمل ان يكون للتوبيخ والتصوير
المذكورين وان يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان فى المخاطبين
من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم وههنا بحث
وهو انه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعى اللاوقوع فلا يصح
استعمال ان فيه كما اذا كان قطعى الوقوع لانها انما يستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة
وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون انّ

ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على انّ انْ لا تقلب كان الى معنى
الاستقبال لقوة دلالته على المضى فمجرد التغليب لا يصحح استعمال انْ ههنا
بل لا بد من ان يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط
قطعى الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام
كقوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان للرحمن
ولد فانا اول العابدين والتغليب باب واسع يجرى فى فنون كثيرة كقوله
تعالى وكانت من القانتين غلب الذكر على الانثى بان اجرى الصفة المشتركة
بينهما على طريقة اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به
الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجرى على الذكور فقط وقوله تعالى
بل انتم قوم تجهلون غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون
بياء الغيبة لان الضمير عايد الى قوم ولفظه لفظ الغايب لكونه اسما مظهرا
لكنه فى المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة
ومنه اى ومن التغليب ابوان للاب والام ونحوه كالعمرين لابى بكر وعمر والقمرين
للشمس والقمر وذلك بان يغلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر
بان يجعل الاخر متفقا له فى الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا
فمثل الابوان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهم بعضهم
لان الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت والحاصل ان مخالفة

الظاهر فى مثل القانتين من جهة الهيئة والصيغة وفى مثل الابوان
من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية ولكونهما اى ان واذا للتعليق امر
هو حصول مضمون الجزاء بغيره على معنى انه يجعل حصول الجزاء مترتبا
ومعلقا على حصول الشرط فى الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر
لان التعليق انما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال الا ترى انك اذا قلت
ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت فى هذه الحالة حريته على دخول
الدار فى الاستقبال كان كل من جملتى كل من ان واذا يعنى الشرط والجزا
فعلية استقبالية اما الشرط فلانه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع
ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى
الاستقبال ويمتنع تعلق حصول الحاصل الثابت على ما يحصل فى المستقبل
ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير
فايدة وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما
اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى
الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياى الان فاعتد باكرامى
اياك امس وقد يستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو وان
كنتم فى ريب وان كنتم فى شك كما مر واذا جئ بها فى مقام التاكيد وبعد
واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر ماله بخيل

وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفى غير ذلك قليلا كقوله فيا وطنى ان فاتنى
بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال ثم اشار الى تفصيل النكتة الداعية
الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله كابراز غير الحاصل فى معرض
الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة فى حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد
اسباب الاشتراء او كون ما هو للوقوع كالواقع هذا عطف على قوة الاسباب
وكذا المعطوفات بعد ذلك باو لانها كلها علل الابراز غير الحاصل فى معرض
الحاصل على ما اشار اليه فى اظهار الرغبة ومن زعم انها كلها عطف
على ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل فقد سها سهوا بينا او التفاؤل
او اظهار الرغبة فى وقوعه اى وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة
فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة فى وقوعه ولما كان اقتضاء
اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما اشار
اليه بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره
اى الطالب اياه اى ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اى الى ذلك الطالب
حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى وعليه اى على استعمال الماضى مع ان لاظهار
الرغبة فى الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن
تحصنا حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن
التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط

اجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه
انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته
في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة
فالمولى احق بارادتها وايضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو
بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه
والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي والتعريض اي ابراز غير الحاصل في
معرض الحاصل اما لما ذكر واما للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد
غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
ليحبطن عملك فالمخاطب هو النبي عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به
لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل
على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت
اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه
ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنه الاشراك وان ذكر المضارع
لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف
نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن
في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض
قوله تعالى ومالي لا اعبد الذي فطرني اي ومالكم لا تعبدون الذي

فطركم

فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب ان يقال واليه
ارجع على ما هو الموافق للسياق ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض
اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق هو المفعول الثاني للاسماع
على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح
بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي
اي على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه
ادخل في امحاض النصح لهم حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه
ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول
لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم
انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني
الشرط يعني ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور
بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني
مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون
للشيء اسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء
جميع اسبابه فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني الا يرى ان قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد

على امتناع تعدد الالهة دون العكس واستحسن المتاخرون راى ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم وانا اقول منشأ هذا الاعتراض قلة التامل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم اجمعين ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية يعني انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا يرى ان قولهم لولا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئ اعني عدم الاكرام بسبب عدم المجئ قال الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر وقال المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام واما المنطقيون فجعلوا ان ولو اداة اللزوم

تقدم

واما

وانما يستعملونها في القياس لحصول العلم بالنتايج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي وقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشايع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرناه من اسرار الفن وفي هذا المقام مباحث اخرى شريفة اوردناها في الشرح واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها اذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه السلام اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو قعتم في جهد وهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا والفعل هو الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما ان الجملة الاسمية المثبتة يفيد

تاكيد الثبوت ودوامه والمنفية يفيد تاكيد النفى ودوامه لا نفى التاكيد
والدوام كقوله تعالى وما هم بمومنين رد القولهم انا امنا على ابلغ وجه
واكده كما فى قوله تعالى الله يستهزء بهم حيث لم يقل الله مستهزء
بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا ودخولها على
المضارع فى نحو ولو ترى الخطاب لمحمد او لكل من يتاتى منه الرؤية
اذ وقفوا على النار اى اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا
هى تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف اى
لرايت امرا فظيعا لتنزيله اى المضارع منزلة الماضى لصدوره
اى المضارع او الكلام عمن لا خلاف فى اخباره فهذه الحالة انما هى
فى القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل فيها لو واذ
المختصان بالماضى لكن عدل عن لفظ الماضى ولم يقل لو رايت اشارة
الى انه كلام من لا خلاف فى اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضى فى تحقق
الوقوع فهذا الامر مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل
قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا فظيعا كما عدل عن الماضى
الى المضارع فى ربما يود الذين كفروا لتنزيله منزلة الماضى لصدوره عمن لا
خلاف فى اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضى لانه قد التزم ابن
السراج وابو على فى الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب

ان يكون

ان يكون ماضيا لانها للتقليل فى الماضى ومعنى التقليل ههنا انه يدهشهم
اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل
هى مستعارة للتكثير او للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا
مسلمين عليه ولو للتمنى حكاية لودادتهم واما على راى من جعل لو للتمنى
حرفا مصدرية فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة
عطف على قوله لتنزيله يعنى ان العدول الى المضارع فى نحو ولو ترى
اما لما ذكر واما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على
النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شانه ان يشاهد
كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا
يفعل ذلك الا فى امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك كما
قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذى ارسل الرياح
استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة يعنى
صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة
والانقلابات المتفاوتة واما تنكيره اى تنكير المسند فلارادة عدم الحصر — تنكير المسند
والعهد الدال عليهما التعريف كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم
نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب
او التحقير نحو ما زيد شيئا واما تخصيصه اى المسند بالاضافة نحو زيد — تخصيص المسند

قوله مجرد اصطلاح لما ان تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعانى فى اللغات يصح من غير ان يكون هناك مناسبة لكن يصح فى الاصطلاح الان الغالب فيها رعاية المناسبات واعتبار المرجحات فان بعضهم من معمولات المسند ومن اضافته ووصفه فرق بعضهم لان العقد مسندا والاثم لتقييد معموله ثانيا والاسم المضاف او الموصوف لاثم مسندا ثانيا فهناك تقييد مسند وهنا اسناد مقيد فاريد التنبيه على الفرق بتعدد الاسم والتخصيص احد الاسمين باحد المعنيين فاعتبار الفعل بحسب اصله فى وضعه ان شانه نطق التقييد بالنسبة الى الاسم فقد يكون فيه ميل الى العموم والشمول بحسب اصل الوضع والتخصيص بالنسبة الى القدر والرجحان كما فى المشتقات فهى باعتبار العمل فى حكم الفعل لانها انما تعمل لاشتمالها على معنى الفعل س

غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفايدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص يوجب تمة الفايدة واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجيء فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر واما تركه اى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق فى ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفايدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اى للسامع باحدى طرق التعريف يعنى انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس فى كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة فى الجملة الخبرية بآخر مثله اى حكما على امر معلوم له بامر آخر مثله فى كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق او لازمه حكم عطف على حكما كذلك اى على امر معلوم بآخر مثله وفى هذا تنبيه على ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافى افادة الكلام للسامع فايدة مجهولة لان العلم بنفس المبتدا والخبر لا يستلزم العلم بانتساب احدهما الى الآخر نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق معرفا باعتبار تعريف العهد او الجنس وظاهر لفظ الكتاب

تعريف المسند

ان نحو

قد تصدى بعض المحققين من كلامه بان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثانى الى ما طرء عليها فى الاستعمال واتى به بالنقل عن نجم الائمة وحاصله ان غلام زيد دون غلام لزيد بحسب اصل وضع الاضافة لغلام معهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان له غلمان غلام لزيد ربما اشتهر بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او لكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون غيره لكن قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كالمعرف باللام فى اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك على خلاف وضعه س

ان نحو زيد اخوك انما يقال لمن يعرف زيدا ان له اخا والمذكور فى الايضاح انه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف ان له اخا او لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما فى الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما فى الايضاح الى خلافه وعكسهما اى نحو عكس المثالين المذكورين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط فى التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخرى يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتداء وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم بثبوته للذات او انتفائه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك

ويظهر ذلك في نحو قولنا رايت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب
والثاني يعني اعتبار تعريف الجنس قد لا يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو
زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة لكماله فيه اي لكمال ذلك الشيء
في ذلك الجنس او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة كانه لا اعتداد
بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس
مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم
في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو والحاصل ان المعرف
بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة
او نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا والجنس قد يبقى على اطلاقه
كما مر وقد يقيد بوصف او حال او ظرف او نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو
السائر راكبا وهو الامير في البلد وهو الواهب الف قنطار وجميع ذلك
معلوم بالاستقراء وتتبع تراكيب البلغاء وقوله قد يفيد بلفظ قد
اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء اذ قبح البكاء
على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانه يعرف بحسب الذوق السليم
والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب ان ليس المعنى ههنا
على القصر وان امكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتامل القاصر وقيل في نحو

زيد

٧١

زيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر
لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت
لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتدا هو المنسوب اليه ومعنى الخبر
هو المنسوب به والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء
قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا
وهذا راي الامام الرازي قدس الله سره ورد بان المعنى الشخص الذي
له الصفة صاحب الاسم يعني ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا
اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا واما كونه اي المسند جملة

كون المسند جملة

فللتقوي نحو زيد قام او لكونه سببيا نحو زيد ابوه قايم كما مر من ان افراده
يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوي وسبب التقوي في مثل زيد
قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتداء يستدعي
ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه
المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما
حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما
في زيد قايم صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص
التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته
اي المسند

ويجب ان يجعل سببيا واما على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز وهو ان
الاسم لا يوتى به معرا عن العوامل اللفظية الا لحديث قد نوى اسناده
اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه
فهذا توطية له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول
المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس
الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك
يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته
وزيد مررت به ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية او التقوي خبر ضمير
الشان ولم يتعرض له لشهرة امره وكونه معلوما مما سبق واما صورة التخصيص
نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني فداخلة في التقوى على ما مر واسميتها
وفعليتها وشرطيتها لما مر يعني ان كون المسند جملة للسببية او التقوي
وكون تلك الجملة اسمية للثبوت والدوام وكونها فعلية للحدوث والتجدد
والدلالة على احد الازمنة الثلثة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات
المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ
هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل
باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف

صلة

صلة للموصول نحو الذي في الدار اخوك واجيب بان الصلة من مظان
الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح لكان
اصوب لان ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل
على القول الغير الاصح ولا يخفى فساده

تاخير المسند

واما تاخيره اي تاخير المسند فلان
ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه

تقديم المسند

واما تقديمه اي تقديم المسند
فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه في
ضمير الفصل لان معنى قولنا تميمي انا هو انه مقصور على التميمية لا يتجاوزها
الى القيسية نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا فان قلت
المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه
اعني الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة قلت المقصود ان عدم الغول مقصور
على الاتصاف بفي خمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا وان
اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول
في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه
مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذلك القياس في قوله تعالى
لكم دينكم ولي دين ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله
ان حسابهم الا على ربي لو تشعرون من ان المعنى حسابهم مقصور على

٦٣

الاتصاف بعلى دنى لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى غيره فجميع ذلك

من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم ولهذا

اى ولان التقديم يفيد التخصيص لم يقدم الظرف الذى هو المسند على

المسند اليه فى لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه

ثبوت الحكم الريب فى ساير كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب

بالقران وانما قال فى ساير كتب الله تعالى لانه المعتبر فى مقابلة القران

كما ان المعتبر فى مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا لا مطلق المشروبات

وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اى تقديم المسند للتنبيه من اول

الامر على انه اى المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما

قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل فى المعنى والنظر الى

انه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدا كقوله له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى

اجل من الدهر حيث لم يقل همم له او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام

او التشويق الى ذكر المسند اليه بان يكون فى المسند المتقدم طول يشوق النفس

الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع فى النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد

الطلب اعز من المساق بلا تعب كقوله ثلثة هذا هو المسند المتقدم الموصوف

بقوله تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا الدنيا فاعل تشرق والعايد الى

الموصوف

٤٣

الموصوف هو الضمير المجرور فى قوله ببهجتها اى بحسنها ونضارتها

اى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها والمسند اليه

المتاخر هو قوله شمس الضحى وابو اسحق والقمر تنبيه كثير مما ذكر فى

هذا الباب يعنى باب المسند والذى قبله يعنى باب المسند اليه غير

مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم

والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان

بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه

والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دايما

وقيل هو اشارة الى ان جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتعريف فانه

لا يجرى فى الحال والتميز وكالتقديم فانه لا يجرى فى المضاف اليه وفيه نظر لان

قولنا جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما لا يقتضى ان يجرى شيء من

المذكورات فى كل واحد من الامور التى هى غير المسند اليه والمسند

فضلا عن ان يجرى كل منها فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين

ثبوته فى شيء مما يغايرهما فافهم والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما

اى فى البابين لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما من المفاعيل والملحقات بها

والمضاف اليه احوال متعلقات الفعل قد اشير فى التنبيه الى ان كثيرا

قوله الفعل مع المفعول اه الظاهر ان الظرف معمول مضاف مقدر اي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وادخل ههنا كلمة مع على التعيين اعني الفاعل والمفعول اللذين كل منهما قيد للفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشارح في حواشي المفتاح ولكن كان يبع دخولها على المتبوع رعاية لاختلاط بدون الكلام في متعلقات الفعل من حيث هو مضاف اليه وحق المضاف اليه العدم في الذكر التفصيلي ثم جرى على الانتهاء في دخولها على التبوع والرجه هو الاول وقيد ان في الثاني رعاية الظن تقتضي لوضوح الفهم وهو ارجاع الاولين من الضارلا الى المكنى واحد وكذا الثانيين ...

من الاعتبارات السابقة تجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ثم مهد لذلك مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه واما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو اريد ذلك لقيل وقع الضرب او وجد او ثبت من غير ذكر الفاعل او المفعول لكونه عبثا فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطي الدنانير يكون لبيان جنس

ما يتناوله

ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص اي لا يستوي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله السكاكي ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر من غير مرجح ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه

الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة لام الاستغراق
فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا
خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله
ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار
كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه
التعيين البرهاني افاد ذلك المقام او الفعل ذلك اى كون الغرض ثبوته
لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم
من حمله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى يعطى ح انه يفعل
الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق
الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر
لا يقال افادة التعميم ينافي كون الغرض الثبوت او النفي عنه مطلقا اى من
غير اعتبار عموم ولا خصوص لانا نقول لا نسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا
في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود
ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها
والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول
البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ

عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اى ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر
محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا
نصب عطف على يدرك المنصوب قبله اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين
يتمنون الامامة الى منازعته في الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع
منزلة اللازم اى من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص
ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص
وهو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره
ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان اثاره و
اخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها
كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا تلك الاثار ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار
فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ففي ترك المفعول
والاعراض عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة
الى حيث يكفي فيها مجرد ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد
بالفضائل ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول وتقديره
والا اى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول

غير مذكور وجب التقدير بحسب القراين الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام
وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين انه مراد ومحذوف
من اللفظ لغرض فاشار الى تفصيل الغرض بقوله ثم الغرض الحذف اما للبيان
بعد الابهام كما فى فعل المشية والارادة ونحوها اذا وقع شرطا فان الجواب
يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف ما لم يكن تعلقه به اى تعلق فعل المشية
بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهديكم اجمعين اى لو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين
فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه
مبهم فاذا جئ بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع فى النفس بخلاف ما كان
تعلق فعل المشية به غريبا فانه لا يحذف ح كما فى نحو قوله ولو شئت ان
ابكى دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية
ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويانس به واما قوله فلم
يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه
اى مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب
اليه صدر الافاضل فى ضرام السقط من ان المراد لو شئت ان ابكى تفكرا
بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان
تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا

القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقى لا البكاء التفكرى لانه لم يرد ان يقول
لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افنانى النحول فلم يبق
غير خواطر تجول فى حتى لو شئت البكاء فمريت جفونى وعصرت عينى
ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى اراد
ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء
الثانى مقيد معدى الى التفكر فلا يصح تفسير الاول وبيانا له كما اذا قلت
لو شئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين كذا فى دلايل الاعجاز ومما نشا
فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام فى مفعول ابكى
والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل
انما حذف لغرض اخر وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت
تفكرا اى لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر فيكون
من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشية لغرابته وفيه نظر لان ترتب هذا الكلام على
قوله لم يبق منى الشوق غير تفكرى يابى هذا المعنى عند التامل الصادق لان
القدرة على بكاء التفكر لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فافهم واما
لدفع توهم غير المراد عطف على اما للبيان ابتداء متعلق بتوهم كقوله وكم ذدت
اى دفعت عنى من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم

فى البيت خبرية مميزها قوله من تخامل قالوا واذا فصل بين كم الخبرية
ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بالمفعول ومحل
كم النصب على انه مفعول زدت وقيل المميز محذوف اى كم مرة ومن
فى من تخامل زايدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة
بما ذكرناه وسورة ايام اى شدتها وصولتها حززن اى قطعن اللحم الى
العظم فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده
اى بعد اللحم يعنى الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم وانما كان فى بعض
اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا
على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه لا على الضمير العايد اليه
اظهارا لكمال العناية بوقوعه اى الفعل عليه اى على المفعول حتى كانه لا يرضى
ان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله قد طلبنا فلم نجد لك فى السودد
والمجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذ لو ذكره لكان
المناسب فلم نجده فيفوت الغرض اعنى ايقاع عدم الوجدان على صريح
لفظ المثل ويجوز ان يكون السبب فى حذف مفعول ترك مواجهة الممدوح
بطلب مثل له قصدا الى المبالغة فى التادب حتى كانه لا يجوز وجود المثل له
ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما للتعميم فى المفعول

مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يولم اى كل احد بقرينة ان المقام مقام
المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم
لكن يفوت الاختصار ح وعليه اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار
ورد قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام اى جميع عباده فالمثال الاول
يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا واما لمجرد الاختصار من غير ان يعتبر
معه فايدة اخرى من التعميم وغيره وفى بعض النسخ عند قيام قرينة وهو
تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه وما يقال من ان المراد عند قيام قرينة دالة
على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع
هذا جار فى ساير الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار اصغيت
اليه اى اذنى وعليه اى على الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى رب ارنى
انظر اليك اى ذاتك وههنا بحث وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار
ان لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم اصلا وان كانت فالتعميم
من عموم المقدر سواء حذف او لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار
واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك
ربك وما قلى اى وما قلاك وحصول الاختصار ايضا ظاهر واما
لاستهجان ذكره اى ذكر المفعول كقول عايشة ما رايت منه اى من النبى

ولا راى منى اى العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره
اى مست اليه حاجة او تعينه حقيقة او ادعاء ونحو ذلك وتقديم
مفعوله اى مفعول الفعل ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور و
الظرف والحال وما اشبه ذلك عليه اى على الفعل لرد الخطاء فى التعيين
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا واصاب فى ذلك واعتقد
انه غير زيد واخطأ فيه وتقول لتاكيده اى لتاكيد هذا الرد زيدا عرفت
لا غيره وقد يكون لرد الخطأ فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد
انك عرفت زيدا وعمروا وغيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت لكا وحده
وكذا فى نحو زيدا اكرم وعمروا لا تكرم امرا ونهيا وكان الاحسن ان يقول
لافادة الاختصاص ولهذا اى ولان التقديم لرد الخطاء فى تعيين المفعول
مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره
لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص
وقولك ولا غيره ينفى ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره
نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا
زيدا ضربت وغيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لان مبنى الكلام ليس
على ان الخطاء واقع فى الفعل بانه الضرب حتى يرده الى الصواب بانه الاكرام

وانما الخطاء فى تعيين المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب
ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمروا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان
قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب اى عرفت
زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده فتخصيص
اى زيدا عرفت عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه
كالتقديم على المذكور فى افادة الاختصاص كما فى بسم الله فنحو زيدا
عرفته محتمل للمعنيين التخصيص ومجرد التاكيد والرجوع فى المعنيين
الى القراين وعند قيام القرينة على انه للتخصيص يكون اوكد من قولنا
زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفى بعض النسخ واما نحو قوله تعالى
واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لامتناع ان يقدر الفعل مقدما
نحو واما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفا بل التقدير
واما ثمود فهدينا هديناهم بتقديم المفعول وفى كون هذا التقديم للتخصيص
نظر لانه يكون مع الجهل بثبوت اصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو
ثم سالك سائل ما فعلت بهما فتقول اما زيدا فضربته واما عمروا فاكرمته
فليتامل وكذلك اى ومثل قولك زيدا عرفت فى افادة الاختصاص
قولك بزيد مررت فى المفعول بواسطة لمن اعتقد انك مررت بانسان

وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته
وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا اي لا ينفك عن تقديم المفعول
ونحوه في اكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق وانما قال غالبا لان
اللزوم الكلي غير متحقق فيه اذ التقديم قد يكون لاغراض اخر كمجرد الاهتمام
والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع
والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة
ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال الله تعالى وان عليكم لحافظين كراما
كاتبين وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقال الله تعالى وما
ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص
عند من له معرفة باساليب الكلام ولهذا اي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا
يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة بمعنى
نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك وفي
لالى الله تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره ويفيد التقديم في الجميع
اي جميع صور التخصيص وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون
الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا
اي بسم الله افعل كذا ليفيد التقديم مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا

يبتدؤن

69

يبتدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد
الموحد تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد
اقرأ باسم ربك يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب
ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب
رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر
بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله تعالى اهم في نفسه هذا
جواب الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي
بعده ومعنى اقرأ الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء
به كما في فلان يعطي كذا في المفتاح وتقديم بعض معمولات
الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر
ولا مقتضى للعدول عنه اي عن الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا لانه
عمدة في الكلام وحقه ان يلي الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد عمرا
لان في نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل والمفعول
الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم لما فيه من معنى
الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض
الذي اهم جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في

يقدم

المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح
ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا
يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم
للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم
فمراد المص بالاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه
والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان لان الاهم
في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ليتخلص الناس من شره او لان في التاخير
اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من ال فرعون يكتم ايمانه فانه لو
اخر قوله من ال فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم اي
يكتم ايمانه من ال فرعون فلم يفهم انه اي ذلك الرجل كان منهم اي من ال فرعون
والحاصل انه ذكر لرجل ثلثة اوصاف قدم الاول اعني مؤمن لكونه اشرف الاوصاف
ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب
كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور
والمفعول على الفاعل لان فواصل الاي على الالف والله اعلم القصر في اللغة
الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو حقيقي

باب القصر

٧١

وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة
وفي نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة
والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وان امكن ان يتجاوزه
الى شيء اخر في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم
بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى
اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي لا ينافي كون التخصيص مطلقا هذا المعنى
من قبيل الاضافات وكل منهما اي من الحقيقي وغيره نوعان قصر الموصوف
على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة الى صفة اخرى
لكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف اخر وقصر الصفة على الموصوف
وهو ان لا يتجاوز الصفة عن ذلك الموصوف الى موصوف اخر لكن يجوز
ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية
اعني المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي اعني التابع الذي يدل على معنى
في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في اعجبني
هذا العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل واما نحو قولك نحو
ما زيد اخوك وما الباب الا ساج وما هذا الا زيد او غير ذلك مما وقع فيه

الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ المعنى انه مقصور على
الاتصاف بكونه اخا او ساجا او زيدا والاول اى قصر الموصوف على الصفة
من الحقيقى نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اى غير
الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشئ حتى يمكن اثبات
شئ منها ونفى ما عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية نقيضا
وهو من الصفات التى لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين
مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب واردنا انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف
بالقيام ولا بنقيضه وهو محال والثانى اى قصر الصفة على الموصوف
من الحقيقى كثير نحو ما فى الدار الا زيد على معنى ان الحصول فى الدار المعينة
مقصور على زيد وقد يقصد به اى بالثانى المبالغة لعدم الاعتداد بغير
المذكور كما يقصد بقولنا ما فى الدار الا زيد ان جميع من فى الدار ممن عدا
زيد فى حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا واما فى القصر الغير الحقيقى
فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الحصول فى الدار مقصور
على زيد بمعنى انه ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد والاول
اى قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقى تخصيص امر بصفة دون [صفة]

اخرى

٣١

اخرى او مكانها اى تخصيص امر بصفة مكان اخرى والثانى اى قصر الصفة
على الموصوف من غير الحقيقى تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه
وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب يعتقد
اشتراكه فى صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الاخرى
ومعنى دون فى الاصل ادنى مكان من الشئ يقال هذا دون ذلك اذا كان [احط]
منه قليلا ثم استعير للتفاوت فى الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل — والرتب
فى كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم ولقايل ان يقول ان اريد بقوله
دون اخرى ودون اخر دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر
فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين
كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا
زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان اريد اعم من الواحد وغيره فقد دخل
فى هذا التفسير القصر الحقيقى وكذا الكلام على مكان اخرى ومكان اخر فكل
منهما اى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص بشئ دون شئ
والثانى التخصيص بشئ مكان شئ والمخاطب بالاول من ضربى كل من قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ونعنى بالاول التخصيص

بشيء دون شيء من يعتقد الشركة اى شركة صفتين فى موصوف واحد
فى قصر الموصوف على الصفة او شركة موصوفين فى صفة واحدة فى قصر
الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه
بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو
فى الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة التى اعتقدها المخاطب
والمخاطب بالثانى اعنى التخصيص بشيء مكان شيء من ضربى كل من القصرين
من يعتقد العكس اى عكس الحكم الذى اثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا ما زيد الا
قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد
ان الشاعر عمرو لا زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا
عنده عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح اى المخاطب بالثانى
اما يعتقد العكس او من تساوى عنده الامران اعنى الاتصاف بالصفة
المذكورة وغيرها فى قصر الموصوف واتصاف الامر المذكور وغيره بالصفة
فى قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه
بالقيام او القعود من غير علم بالتعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد
ان الشاعر زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا
القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص

بشيء

لشيء دون شيء اخر قصر افراد والتخصيص بشيء مكان شيء ان اعتقد المخاطب
فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانا
لو سلمنا ان فى قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر فلا يخفى
ان فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن
تردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا
جعل السكاكى التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الافراد
والقصر الذى سماه المص قصر تعيين وجعل التخصيص بشيء مكان شيء
قصر قلب فقط وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافى
الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما فى الموصوف حتى يكون
الصفة المنفية فى قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه
مفحما اى غير شاعر لان الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافى
الشاعرية وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اى
تنافى الوصفين حتى يكون المنفى فى قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا او
مضطجعا او نحو ذلك مما ينافى القيام ولقد احسن صاحب المفتاح
فى اهمال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب
وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به فى المفتاح مع عدم تنافى الشعر والكتابة

انما قال كذلك اشارة الى ان المخاطب فى قصر التعيين لم يثبت صفة اخرى فى قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم خلافها الا بتشبيه الكلام

ومثل هذا خارج عن اقسام القصر على ما ذكره المص لا يقال هذا شرط
الحسن او المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لانا نقول اما الاول فلا دلالة
للفظ عليه مع انا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده
كاتبا غير شاعر واما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم
مما ذكره في تفسيره ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس
فيكون هذا الاشتراط ضايعا وايضا لم يصح قول المص ان السكاكي لم يشترط
في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المص اشتراط تنافي الوصفين بقوله
ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في الشرح
وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او لا فكل
مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس
وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة
المذكورة منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة
افرادا زيد شاعر لا كاتب وما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين اولهما
الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف والثاني بالعكس
وقلبا زيد قايم لا قاعد وما زيد قايما بل قاعد فان قلت اذا تحقق تنافي الوصفين
في قصر القلب فاثبات احدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فايدة نفي الغير

واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفايدة فيه التنبيه على رد الخطاء
وان المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قايم وان دل على نفي القعود
لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقد انه قاعد وفي قصرها
اي قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا بحسب المقام زيد شاعر
لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر
لكنه يجب ح رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف
مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق
التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافي فيه الوصفان بخلاف
قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما
يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا في ساير الطرق ومنها
النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا
قايم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين
والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره
افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قايم وفي قصرها افرادا وقلبا انما
قايم زيد وفي دلايل الاعجاز ان انما ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام
المعتد به لقصر القلب دون الافراد واشار الى سبب افادة انما القصر

لتضمنه معنى ما والا واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون فى الشئ معنى الشئ وان يكون الشئ الشئ على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ فى دلايل الاعجاز ولما اختلفوا فى افادة انما القصر وفى تضمنه معنى ما والا بينه بثلاثة اوجه فقال لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اى رفع الميتة وتقرير هذا الكلام ان فى الاية ثلث قراات حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا فى تفسير الكواشى فعلى القراءة الاولى ما فى انما كافة اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول بلا عايد وعلى الثانية موصولة والعايد محذوف ليكون الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذى حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر لما مر فى تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية والا لم يكن مطابقة لها لافادتها القصر فمراد السكاكى والمص

بقراءه النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية ولهذا لم يتعرضا للخلاف فى لفظ حرم بل فى لفظ الميتة رفعا ونصبا واما على القراءة الثالثة اعنى رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون ما كافة اى ما حرم عليكم الا الميتة وان تكون موصولة اى ان الذى حرم عليكم هو الميتة ورجح هذا ابقاء ان عاملة على ما هو اصلها وبعضهم توهم ان مراد المص والسكاكى بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة نطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصولة مع ان الزجاج اختار انها كافة ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه اى سوى ما يذكر بعده اما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قايم فهو لاثبات قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه واما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما ولصحة انفصال الضمير معه اى مع انما نحو انما يقوم انا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الا انا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو ممن يستشهد بشعره لاثبات القواعد ولهذا صرح باسمه فقال قال الفرزدق انا الزايد من الذود وهو الطرد الحامى الذمار اى العهد وفى الاساس هو الحامى

الذمار اذا حمى مالو لم يحمه لِيمُ وعُنِّف من حماه وحريه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى لما كان غرضه ان يخصّ المدافع لا المدافَع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا تاكيدا وليست ما موصولة وانا خبرها اذ لا ضرورة فى العدول عن لفظ من الى لفظ ما ومنها التقديم اى تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمعمولات على الفعل كقولك فى قصره اى قصر الموصوف تميمى انا كان الانسب ذكر المثالين لان التيمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفى قصرها انا كفيت مهمك افرادا او قلبا او تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها فى افادة القصر تختلف من وجوه فدلالة الرابع اى التقديم بالفحوى اى بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل صاحب الذوق السليم فيه فهم منه القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضعها لمعان تفيد القصر والاصل اى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف ان الاصل فى الاول اى فى طريق

النص على المثبت والمنفى كما مر فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما اى فى هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما فى الاول فمعناه لا غير النحو اى لا التصريف ولا العروض واما فى الثانى فمعناه لا غير زيد اى لا عمرو ولا بكر ولا خالد وحذف المضاف اليه من غير وبنى هو على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النحاة ان لا فى لا غير ليست عاطفة بل لنفى الجنس او نحوه اى نحو لا غير مثل لا ما سواه و لا من عداه او ما اشبه ذلك والاصل فى الثلثة الباقيه النص على المثبت فقط دون المنفى وهو ظ والنفى اى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفى بلا العاطفة لا يجامع الثانى اعنى النفى والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قايم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين لا فى كلام البلغاء لان شرط المنفى بلا العاطفة ان لا يكون ذلك المنفى منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفى لانها موضوعة لان ينفى بها ما اثبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفى فى شئ قد نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قايم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نايم و

(بلا العاطفة م)

ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت شيئا هو منفي قبلها بالنافيه
وكذا الكلام في ما يقوم الا زيد وقوله بغيرها يعني من ادوات النفي على
ما صرح به في المفتاح وفايدته الاحتراز عما كان منفيا بفحوى الكلام
او علم المتكلم او السامع او نحو ذلك كما سيجي في انما لا يقال هذا يقتضي جواز
(كالافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وغير ذلك)
ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى نحو جاءني الرجال لا النساء
لا هند لانا نقول الضمير لذلك الشخص اي بغير لا العاطفة التي نفي بها
ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع ان ينفي الشي بلا قبل
الاتيان بها وهذا كما يقال داب الرجل الكريم ان لا يوذي غيره فان المفهوم
منه ان لا يوذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم ويجامع النفي
بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي
وهو ياتيني لا عمرو لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به كما في
النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا بغيرها من ادوات
النفي وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجي لا عمرو فانه يدل على نفي المجي عن
جهة ان المجي المنفي الضمني زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح
هو ايجاب امتناع المجي عن زيد فيكون لا نفيا لذلك الايجاب والتشبيه
بقوله امتنع زيد عن المجي من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح

لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في
انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجي على نفي
امتناع مجي عمرو لا ضمنا ولا صريحا قال السكاكي شرط مجامعته
اي مجامعة النفي بلا العاطفة الثالث اي انما ان لا يكون الوصف
مختصا بالموصوف لتحصل الفايدة نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا يكون الا ممن
يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص
بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن مجامعة الثالث في الوصف المختص
كما يحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند
قصد زيادة التحقيق والتاكيد واصل الثاني اي الوجه الرابع من وجوه
الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون ما استعمل له النفي
اي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء مما يجهله المخاطب وينكره
بخلاف الثالث اي انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه
مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح نقلا عن دلايل الاعجاز
وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا
بالخطا لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه ان

ان انما يكون لخبرٍ من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره
يزول بادنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح
كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقد غيره
اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيدٍ مصرا على هذا الاعتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اى لذلك
المعلوم الثانى اى النفى والاستثناء افرادا اى حال كونه قصر افراد
نحو وما محمد الا رسول اى مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرؤ
من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة كانوا عالمين بكونه مقصورا
على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرؤ من الهلاك لكنهم لما كانوا
يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم
اياه اى الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب
هو الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه او
قلبا عطف على قوله افرادا نحو ان انتم الا بشر مثلنا فالمخاطبون وهم
الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك
لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين وهم الكفار ان الرسول
لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة فنزلهم القائلون

منزلة

منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافى
بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا
اى مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها
ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافى بين الرسا
له
والبشرية وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا
بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم
سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول
الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم و
مماشاة
ارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم
من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك حيث يراد تبكيته اى اسكات
الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم قالوا ان ما ادعيتم
من كوننا بشرا حق لا ننكره ولكن هذا لا ينافى ان يمن الله علينا
بالرسالة فلهذا اثبتوا البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر
فليكون على وفق كلام الخصم وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك
وهذا مثال لاصل انما اى الاصل فى انما ان يستعمل فى ما لا ينكره المخاطب
كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه

عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على اخيه والاولى بناء
على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظ وقد ينزل
المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اى انما نحو
قوله تع حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين
امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا
انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية
الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل
المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون
الكلام مما له خطر وبه عناية ثم التاكيد بان ثم تعقيبه بما يدل على التقريع
والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون ومزية انما على العطف انه يعقل
منها اى من انما الحكمان اعنى الاثبات للمذكور والنفى عما عداه
معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفى نحو زيد
قايم لا قاعد او بالعكس نحو ما زيد قايما بل قاعد واحسن مواقعها اى مواقع
انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار
من فرط جهلهم كالبهايم فطمع النظر منهم كطمعه منها اى كطمع
النظر من البهايم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر يقع بين

الفعل

٢٨

الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول
نحو ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب عمروا الا زيد والمفعولين
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا و
غير ذلك من المتعلقات ففى النفى والاستثناء يؤخر المقصور عليه
مع اداة الاستثناء حتى لو اريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمروا
الا زيد ولو اريد القصر على المفعول قيل ما ضرب زيد الا عمروا
ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل
على المفعول وعلى هذا قياس البواقى فيرجع الى قصر الصفة على
الموصوف ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا وقلبا وتعيينا
ولا يخفى اعتبار ذلك وقل اى جاز على قلة تقديمهما اى تقديم المقصور
عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كونهما بحالهما وهو
ان يلى المقصور عليه الاداة نحو ما ضرب الا عمروا زيد فى قصر
الفاعل على المفعول وما ضرب الا زيد عمروا فى قصر المفعول على
الفاعل وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما
بان يؤخر الاداة عن المقصور عليه كقولك فى ما ضرب زيد الا عمروا
ما ضرب عمروا الا زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى

وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما لاستلزامه قصر الصفة
قبل تمامها لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هى الفعل الواقع
على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن
قصره وعلى هذا فقس البواقى وانما جاز على قلة نظرا الى انها فى حكم
التام باعتبار المتعلق فى الاخر ووجه الجميع اى السبب فى افادة النفى
والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذكرهم
ذلك ان النفى فى الاستثناء المفرغ الذى حذف فيه المستثنى منه و
اعرب ما بعد الا بحسب العوامل يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه
لان الا للاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه عام ليتناول المستثنى
وغيره فيتحقق الاخراج مناسب للمستثنى فى جنسه بان يقدر فى نحو
ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفى نحو ما كسوته الا جبة ما كسوته لباسا
وفى نحو ما جاء بى الا راكبا ما جاء كائنا على حال من الاحوال وفى نحو
ما سرت الا يوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات وعلى هذا
القياس و فى صفته يعنى فى الفاعلية والمفعولية والحالية
ونحو ذلك واذا كان النفى متوجها الى هذا المقدر العام المناسب
للمستثنى فى جنسه وصفته فاذا اوجب منه اى من ذلك المقدر شيئ

بالا

بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء وفى انما
يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمروا فيكون القيد الاخير
بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه
اى تقديم المقصور عليه بانما على غيره للالتباس كما اذا قلنا فى انما
ضرب زيد عمروا انما ضرب عمروا زيد بخلاف النفى والاستثناء فانه
لا التباس فيه اذ المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم او اخر
وههنا ليس الا مذكورا فى اللفظ بل ضمنا وغير كالا فى افادة القصرين
اى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا
وقلبا وتعيينا و فى امتناع مجامعة لا العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد
غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو الانشاء اعلم ان
بالنصب لبقاء العمل فى المثال الاخير بالرفع لبطلان العمل بتقدم الخبر
الانشاء قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه
او لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم اعنى القاء مثل هذا الكلام
كما ان الاخبار كذلك والاظهر ان المراد ههنا هو الثانى بقرينة
تقسيمه الى الطلب وغيره وتقسيم الطلب الى التمنى والاستفهام و
غيرهما والمراد بها معانيها المصدرية بقرينة قوله واللفظ الموضوع
اى بالتمنى والاستفهام وغيرهما
له كذا وكذا لظهور ان لفظ ليت مثلا مستعمل لمعنى التمنى لا لقولنا ليت

زيدا قايم فافهم فالانشاء ان لم يكن طلبا كافعال المقاربة وافعال
المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث
عنها ههنا لقلة المباحث الانشائيه المتعلقة بها ولان اكثرها
في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء وان كان طلبا استدعى مطلوبا
غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب
لمطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها
بحسب القراين ما يناسب المقام وانواعه اى الطلب كثيرة منها
التمني وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له
ليت ولا يشترط امكان المتمنى بخلاف الترجي تقول ليت الشباب
يعود بجلا ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان المتمنى ممكنا يجب ان
لا يكون لك توقع وطماعية فى وقوعه والا لصار ترجيا وقد يتمنى
بهل نحو هل لى من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع له لانه ح يمتنع حمله على
حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة فى التمني بهل و
العدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن
الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب
على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة دالة على ان لو ليست على اصلها

اذلا

اذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار ان وانما يضمر ان بعد الاشيا
الستة والمناسب ههنا هو التمني قال السكاكى كان حروف التنديم
والتحضيض وهى هلا والا بقلب الهاء همزة ولوما ولولا ماخوذة
منهما خبر كان اى كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال
كونهما مركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين
والتضمين جعل الشيء فى ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا
جعلته متضمنا لتلك الابواب يعنى ان الغرض والمطلوب من هذا التركيب
والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما
يعنى ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد
منه اى من معنى التمني المتضمنتين هما اياه فى الماضى التنديم نحو
هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله
نادما على ترك الاكرام وفى المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم
على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام والمذكور فى الكتاب ليس عبارة
السكاكى لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول
ومعنى التمني مفعوله الثانى وقد وقع فى بعض النسخ لتضمنهما على لفظ التفعل
وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كان لعدم القطع بذلك
وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب فى جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلى

اجحّ فازورك بالنصب لبعد المرجوعن الحصول وبهذا يشبه المحالات والممكنات
التى لا طماعية فى وقوعها فيتولد منه معنى التمنى ومنها اى ومن انواع الطلب
الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيى فى الذهن فان كانت وقوع
نسبة بين امرين اولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور
والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واىّ وكيف وكم واين وانّى
ومتى وايان فالهمزة لطلب التصديق اى انقياد الذهن واذعانه بوقوع
نسبة تامة بين الشيئين اولا وقوعها كقولك اقام زيد فى الجملة الفعليه وازيد
قايم فى الجملة الاسمية او لطلب التصور اى ادراك غير النسبة كقولك فى طلب
تصور المسند اليه ادبس فى الاناء ام عسل عالما بحصول شيى فى الاناء طالبا
لتعينه وفى طلب تصور المسند افى الخابية دبسك ام فى الزق عالما بكون الدبس
فى واحد من الخابيه او الزق طالبا للتعيين ذلك ولهذا اى ولمجى الهمزة لطلب التصور
لم يقبح فى طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح فى طلب
تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعى
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر
فى مثل اعمرا عرفت لا فى ازيد قام فليتامل والمسؤل عنه بها اى بالهمزة هو ما
يليها كالفعل فى اضربت زيدا اذا كان الشك فى نفس الفعل اعنى الضرب

الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده
فتكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان تعلم
انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب او اكرام
والفاعل فى انت ضربت اذا كان الشك فى الضارب والمفعول فى ازيدا
ضربت اذا كان الشك فى المضروب وكذا قياس ساير المتعلقات وهل
لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد
اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو
ولهذا اى ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو
لان وقوع المفرد ههنا دليل على ان ام متصلة وهى لطلب تعيين احد
الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل انما يكون لطلب الحكم ولو قلت
هل زيد قام بدون ام عمرو فيقبح ولا يمتنع كما سيجى ولهذا ايضا قبح هل زيدا
ضربت لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول
فعل محذوف يفسره الظاهر اى هل ضربت زيدا ضربت لكن يقبح
لعدم اشتغال المفسر بالضمير او يكون التقديم لا للتخصيص لكن ذلك
خلاف الظاهر دون هل زيدا ضربته فانه لا يقبح لجواز تقدير المفسر

قبل زيدا اى هل ضربت زيدا ضربته وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف
لذلك اى لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق
من مذهبه من ان الاصل عرف رجل على ان الرجل بدل من الضمير
فى عرف قدم للتخصيص ويلزمه اى السكاكى ان لا يقبح هل زيد عرف
لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول
التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع النحاة وفيه نظر لان ما ذكره
من اللزوم ممنوع لجواز ان يقبح بعلة اخرى وعلل غيره اى غير السكاكى
قبحهما اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد فى الاصل
واصله اهل وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام فاقيمت
هى مقام الهمزة وقد تطفلت عليها فى الاستفهام وقد من خواص الافعال
نكذا ما هى بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قايم لانها اذا لم تر الفعل فى حيزها
ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا راته فانها تذكرت العهود وحنت
الى الالف المالوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما وهى اى هل تخصص
المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب
زيدا فى ان يكون الضرب واقعا فى الحال على ما يفهم عرفا من قوله و
هو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك قصدا الى انكار الفعل

الواقع فى الحال بمعنى انه لا ينبغى ان يكون وذلك لان هل تخصص المضارع
بالاستقبال فلا تصح لانكار الفعل الواقع فى الحال بخلاف الهمزة وقولنا
فى ان يكون الضرب واقعا فى الحال ليعلم ان هذا الامتناع جار فى كل
ما يوجد فيه قرينة تدل على ان المراد انكار الفعل الواقع فى الحال سوا
كان عمل ذلك المضارع فى جملة حالية كقولك اتضرب زيدا وهو اخوك
او لا كقوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتؤذى اباك وا تشتم
الامير ولا يصح وقوع هل فى هذه المواقع ومن العجايب ما وقع لبعضهم
فى شرح هذا الموضع من ان هذا الامتناع بسبب ان الفعل المستقبل
لا يجوز تقييده بالحال واعماله فيها ولعمرى ان هذا فرية ما فيها مرية
اذ لم ينقل عن احد من النحاة امتناع مثل سيجى زيد راكبا وساضرب
زيدا وهو بين يدى الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم
داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفى الحماسة
ساغسل عنى العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وامثال
هذه اكثر من ان يحصى واعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة انه
يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافى الحال و
الاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز يأتينى زيد سيركب

اولی برکیف منه انه یجب تجرید الفعل العامل فی الحال عن علامة
الاستقبال حتی لا یصح تقییده مثل هل تضرب وستضرب ولن تضرب
بالحال واورد هذا المثال دلیلا علی ما ادعاه ولم ینظر فی صدر هذا المقال
حتی یعرف انه لبیان امتناع تصدیر الجملة الحالیة بعلم الاستقبال ولا
التصدیق بها ای لکون هل مقصورة علی طلب التصدیق وعدم مجیها لغیر
التصدیق کما ذکر فیما سبق وتخصیصها المضارع بالاستقبال کان لها مزید
اختصاص بما کونه زمانیا اظهر وما موصولة وکونه مبتدا خبره اظهر
وزمانیا خبر الکون ای بالشیء الذی زمانیته اظهر کالفعل فان الزمان
جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما یدل علیه حیث یدل بعروضه
له اما اقتضاء تخصیصها بالفعل المضارع بالاستقبال المزید اختصاصها بالفعل
فظاهر واما اقتضاء کونها لطلب التصدیق فقط لذلک فلان التصدیق هو
الحکم بالثبوت او الانتفاء والنفی والاثبات انما یتوجهان الی المعانی والاحداث
التی هی مدلولات الافعال لا الی الذوات التی هی مدلولات الاسماء ولهذا
ای ولان لها مزید اختصاص بالفعل کان فهل انتم شاکرون ادل علی طلب الشکر
من فهل تشکرون وفهل انتم تشکرون مع انه مؤکد بالتکریر اذ انتم فاعل
فعل محذوف لان ابراز ما سیتجدد فی معرض الثابت دل علی کمال العنایة

بحصوله من ابقائه علی اصله کما فی هل تشکرون وفهل انتم تشکرون لان
هل فی فهل تشکرون وهل انتم تشکرون علی اصلها لکونها داخلة علی الفعل
تحقیقا فی الاول وتقدیرا فی الثانی وفهل انتم شاکرون ادل علی طلب الشکر
من افانتم شاکرون ایضا وان کان للثبوت باعتبار کون الجملة اسمیة لان هل
ادعی للفعل من الهمزة فترکه معها ای ترک الفعل مع هل ادل علی ذلک ای علی کمال
العنایة بحصول ما سیتجدد ولهذا ای ولان هل ادعی للفعل من الهمزة لا یحسن
هل زید منطلق الا من البلیغ لانه الذی یقصد به الدلالة علی الثبوت وابراز
ما سیتجدد فی معرض الموجود وهی ای هل قسمان بسیطة وهی التی یطلب بها وجود
الشیء او لا وجوده کقولنا هل الحرکة موجودة او لا موجودة ومرکبة وهی التی
یطلب بها وجود شیء لشیء او لا وجوده له کقولنا هل الحرکة دائمة او لا دائمة
فان المطلوب وجود الدوام للحرکة او لا وجوده لها وقد اعتبر فی هذه شیئان
غیر الوجود وفی الاولی شیء واحد فکانت مرکبة بالنسبة الی الاولی وهی
بسیطة بالنسبة الیها والباقیة من الفاظ الاستفهام یشترک فی انها للطلب التصور
فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بکل منها تصور شیء اخر فیطلب بما شرح
الاسم کقولنا ما العنقاء طالبا ان یشرح هذا الاسم ویبین مفهومه فیجاب
بایراد لفظ اشهر او ماهیة المسمی ای حقیقته التی هو بها هو کقولنا ما الحرکة

اى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته وتقع هل البسيطة فى
الترتيب بينهما اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية يعنى
ان مقتضى الترتيب الطبعى ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم
فى نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه ان
يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال منه ان يطلب
حقيقته وماهيته اذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له والفرق بين المفهوم من
الاسم بالجملة وبين الماهية التى يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من
خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشى الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما
باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات
لما كان لها حقايق ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية واما المعدومات
فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات
لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى اول
التعاليم انما هو حدود اسمية ثم اذا برهن من حدود الاشياء التى يبرهن
عليها فى اثناء التعاليم انما هو حدود اسمية ثم اذا برهن عليها واثبت
وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور فى
الشفا ويطلب بهل العارض المتخصص اى الامر الذى يعرض لذى العلم فيفيد

تشخصه وتعينه كقولنا من فى الدار فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه
وقال السكاكى يسئل بما عن الجنس تقول ما عندك اى اى اجناس الاشياء
عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السوال عن الماهية والحقيقة
نحو ما الكلمة اى اى اجناس الالفاظ هى والجواب لفظ مفرد موضوع
او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه ويسئل بمن عن الجنس
من ذوى العلم تقول من جبرئيل اى ابشر هو ام ملك ام جنى وفيه
نظر اذ لا نسلم انه للسوال عن الجنس وانه يصح فى جواب من جبرئيل
ان يقال ملك بل جوابه ملك ياتى بالوحى كذا وكذا مما يفيد تشخصه
ويسئل باى عما يميز احد المتشاركين فى امر يعمهما وهو مضمون ما اضيف
اليه اى نحو اى الفريقين خير مقاما اى نحن ام اصحاب محمد
فالمومنون والكافرون قد اشتركا فى الفريقية وسئلوا عما يميز احدهما
عن الاخر مثل الكون كافرين قائلين بهذا القول ومثل الكون اصحاب
محمد صلى الله عليه واله ويسئل بكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم اتيناهم
من اية بينة اى كم اية اتيناهم اعشرين ام ثلثين او غير ذلك فمن اية
مميز كم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعد بين كم ومميزها كما ذكرنا
فى الخبرية فكم ههنا للسوال عن العدد لكن الغرض من هذا السوال

هو التقريع والتوبيخ ويسال بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان
ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل فى مواضع
التفخيم مثل ايان يوم الدين اى يوم القيمة وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب
ان يكون بعدها فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال شئتم ومن
اى شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف
هو وتارة اخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الرزق
الاتى كل يوم وقوله تستعمل اشارة الى انه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين
وان يكون فى احدهما حقيقة وفى الاخر مجازا ويحتمل ان يكون معناه اين
الا انه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله من اين عشرون لنا من اين
على ما ذكره بعض النحاة ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل فى غير
الاستفهام مما يناسب المقام بحسب معونة القراين كالاستبطاء نحو
كم دعوتك والتعجب نحو ما لى لا ارى الهدهد لانه كان لا يغيب عن سليمان
عليه السلام بلا اذنه فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه فى عدم ابصاره
اياه ولا يخفى انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف
نظر سليمان عليه السلام الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال ما لى لا ارى الهدهد
على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب

فاضرب عن ذلك واخذ يقول هو غايب كانه يسال عن صحة ما لاح له يدل
على ان الاستفهام على حقيقته والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون و
الوعيد كقولك لمن يسيئ الادب الم اؤدب فلانا اذا علم المخاطب ذلك
وهو انك ادبت فلانا فيفهم معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال
والتقرير اى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه بايلاء المقرر
به الهمزة اى بشرط ان يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما
مر فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤل عنه الهمزة تقول اضربت زيدا
فى تقريره بالفعل وانت ضربت فى تقريره بالفاعل وازيدا ضربت
فى تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق و
التثبيت فيقال اضربت زيدا بمعنى انك ضربته البتة والانكار كذلك
اى بايلاء المنكر الهمزة كالفعل فى قوله ايقتلنى والمشرفى مضاجعى والفاعل
فى قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك والمفعول فى نحو قوله تعالى اغير الله
تدعون وقوله تعالى اغير الله اتخذ وليا واما غير الهمزة فيجى للتقرير والانكار
لكن لا يجرى فيه هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه
ومنه اى ومن مجئ الهمزة للانكار نحو اليس الله بكاف عبده اى الله كاف لان
انكار النفى نفى له ونفى النفى اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه

للتقرير اى لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفى وهو الله كاف لا بالنفى
وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذى دخلت عليه
الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم اثباتا او نفيا وعليه قوله تعالى
ءانت قلت للناس اتخذونى وامى الهين من دون الله فان الهمزة فيه
للتقرير اى بما يعرفه عيسى ع من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك وقوله و
الانكار كذلك دل على ان صورة انكار الفعل ان يلى الفعل الهمزة ولما كان له
صورة اخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة
اخرى وهى نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان
يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن اصله لانه لا بد
له من محل يتعلق به والانكار اما للتوبيخ اى ما كان ينبغى ان يكون ذلك الامر
الذى كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع لكنه منكر وما يقال انه
للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت او لا ينبغى ان يكون اى ان يحدث ويتحقق
مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك فى المستقبل نحو اتعصى ربك بمعنى لا
ينبغى ان يتحقق العصيان او للتكذيب فى الماضى اى لم يكن نحو افاصفاكم
ربكم بالبنين اى لم يفعل ذلك او فى المستقبل اى لا يكون نحو انلزمكموها
اى انلزمكم تلك الهداية او الحجة بمعنى انكرهكم على قبولها ونقسركم على

على الاسلام والحال انكم لها كارهون يعنى لا يكون هذا الالزام والتهكم عطف
على الاستبطاء او على الانكار وذلك انهم اختلفوا فى انه اذا ذكر معطوفات
كثيرة ان الجميع معطوف على الاول او كل واحد عطف على ما قبله نحو اصلوتك
تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا وذلك ان شعيبا ع كان كثير الصلوة و
كان قومه اذا راوه يصلى تضاحكوا فقصدوا بقولهم اصلوتك تامرك الهزؤ
والسخرية لا حقيقة الاستفهام والتحقير نحو من هذا استحقارا بشانه
مع انك تعرفه والتهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب
المهين من فرعون بلفظ الاستفهام اى من بفتح الميم ورفع فرعون على
انه مبتدا ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على الخلاف فى الرأيين فانه
لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا وهو ظ بل المراد انه لما وصف العذاب
بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اى هل تعرفون من هو
فى فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ولهذا
قال انه كان عاليا من المسرفين زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه و
الاستبعاد نحو انى لهم الذكرى فانه لا يجوز حمله على حقيقة وهو ظاهر بل
المراد استبعاد ان يكون لهم الذكرى بقرينة قوله وقد جاءهم رسول مبين
ثم تولوا عنه اى كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان

عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل فى وجوب الادكار من
كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الايات والبينات من الكتاب
اى الذى من علامات القيامة وعذاب الاخرة
المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه ومنها اى ومن انواع الطلب الامر
وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل فى معان كثيرة
واختلفوا فى حقيقته الموضوعة هى لها اختلافا كثيرا ولما لم يكن الدلائل مفيدة
للقطع بشئ من ذلك قال المص والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام
نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمروا ورويد بكرا فالمراد بصيغته ما دل
على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما او فعلا موضوعة لطلب الفعل
استعلاء اى على طريق طلب العلو وعد الامر نفسه عاليا سواء كان عاليا
فى نفسه ام لا لتبادر الفهم عند سماعها اى سماع الصيغة الى ذلك المعنى
اعنى الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة وقد
تستعمل صيغة الامر لغيره اى لغير طلب الفعل استعلاء كالاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين فيجوز له ان يجالس احدهما او كليهما وان لا يجالس
احدهما اصلا والتهديد اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ
مع التخويف فى الصحاح الانذار تخويف مع دعوة نحو اعملوا ما شئتم
لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل شاؤا والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله

اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا والظرف اعنى قوله
من مثله متعلق بفاتوا والضمير لعبدنا او صفة لسورة والضمير لما نزلنا
او لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون الضمير لما نزلنا قلت
لانه يقتضى ثبوت مثل القران فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق
اذ التعجيز انما يكون عن المأتى به فكان مثل القران ثابت لكنهم عجزوا
عن ان ياتوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان المعجوز عنه
هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز
باعتبار انتفاء المأتى منه قلت احتمال عقلى لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له
مساغ فى اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ولبعضهم ههنا
كلام طويل لا طائل تحته والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن فى التسخير يحصل الفعل اعنى
صيرورتهم قردة وفى الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة
بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا ففى الاباحة كان المخاطب توهم
ان الفعل محظور عليه فاذن له فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك وفى
التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة

اليه فرجح ذلك وسوى بينهما والتمنى نحو الا ايها الليل الطويل الا انجلى
بصبح وما الاصباح منك بامثل اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل
اذ ليس ذلك فى وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له فى الليل
من تباريح الجوى ولاستطالته تلك الليلة كانه لا طماعية له فى انجلائها
فلهذا يحمل على التمنى دون الترجى والدعاء اى الطلب على سبيل التضرع
نحو رب اغفرلى والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء
والتضرع والاحتقار نحو القوا ما انتم ملقون فان قيل اى حاجة الى
قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك قلت قد سبق ان الاستعلاء
لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من المساوى بل من الادنى ايضا ثم
الامر قال السكاكى حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف
كما فى الاستفهام والندا ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه
الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخى فان المولى
اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم
الى انه غيّر الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام
والاضطجاع مع تراخى احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام
عن القراين ومنها اى ومن انواع الطلب النهى وهو طلب الكف

عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة فى نحو قولك لا تفعل
وهو كالامر فى الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وقد تستعمل فى غير طلب
الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض
كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امرى وكالدعاء والالتماس
وهو ظاهر وهذه الاربعة يعنى التمنى والاستفهام والامر والنهى
يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة
مع الشرط كقولك فى التمنى ليت لى مالا انفقه اى ان ارزقه انفقه
وفى الاستفهام اين بيتك ازرك اى ان تعرفنيه ازرك وفى الامر اكرمنى
اكرمك اى ان تكرمنى اكرمك وفى النهى لا تشتمنى يكن خيرا لك اى
ان لا تشتمنى يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبى
كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره لتوقف ذلك الغير
على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده
ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا
لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر
ذلك الشئ ظاهرا ولما جعل النحاة الاشياء التى يضمر الشرط بعدها
خمسة اشار المص الى ذلك بقوله واما العرض كقولك الا تنزل تصب

خيرا اى ان تنزل تصب خيرا فتولد من الاستفهام وليس شيئا اخر براسه
لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفى وامتنع حملها على حقيقة
الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا فتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض
النزول على المخاطب وطلبه منه ويجوز تقدير الشرط فى غيرها اى
فى غير هذه المواضع لقرينة تدل عليه نحو ام اتخذوا من دونه اولياء
فالله هو الولى اى ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذى يجب ان يتولى
وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد وقيل لا شك ان قوله ام اتخذوا
انكار توبيخ بمعنى لا ينبغى ان يتخذ من دون الله اولياء وح يترتب
عليه قوله تعالى فالله هو الولى من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغى
ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه
معنى الشىء حكمه حكم ذلك الشىء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة
قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف انضرب زيدا فهو
اخوك استفهام انكار فانه لا يصح الا بالواو الحالية ومنها اى ومن
انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نايب مناب ادعو لفظا
او تقديرا وقد يستعمل صيغته اى صيغة النداء فى غير معناه وهو طلب
الاقبال كالاغراء فى قولك لمن اقبل عليك يتظلم يا مظلوم قصدا الى

اغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل
والاختصاص فى قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فقولنا ايها الرجل اصله
تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال
ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد باى
ووصفه المخاطب بل ما يدل عليه ضمير المتكلم فايها مضموم والرجل مرفوع
والمجموع فى محل النصب على انه حال ولهذا قال المص اى مختصا من بين
الرجال وقد تستعمل صيغة النداء فى الاستغاثة نحو يا لله والتعجب نحو يا للماء
والتحسر والتوجع كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا وما يشبه ذلك
ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضى دلالة على انه كانه
وقع نحو وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص فى وقوعه كما مر فى بحث الشرط
من ان الطالب اذا عظم رغبته فى شىء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه
حاصلا نحو رزقنى الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضى من البليغ كقوله
رحمه الله يحتملهما اى التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل
عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى
ينظر المولى الى ساعة دون انظر لانه فى صورة الامر لانه فى صورة الامر وان
قصد به الدعاء او الشفاعة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون

مختصا

[illegible]

[illegible]

المخاطب ممن لا يجب ان يكذب الطالب اى ينسب الى الكذب كقولك

لصاحبك الذى لا يجب تكذيبك تاتينى غدا مقام ائتنى بحمله بالطف وجه

على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون

كلامك فى صورة الخبر تنبيه الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة

السابقة يعنى احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل

والقصر فليعتبره اى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر

بنور البصيرة فى لطايف الكلام مثلا الكلام الانشائى ايضا اما مؤكد او

غير مؤكد والمسند اليه فيه اما محذوف او مذكور الى غير ذلك الفصل

والوصل بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طارع عارض عليه حاصل بزيادة

حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عدمها والاعدام

انما تعرف بملكاتها بدأ فى التعريف بذكر الوصل فقال الوصل عطف بعض

الجمل على بعض والفصل تركه اى ترك عطفه عليه فاذا اتت جملة بعد جملة

فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اى على تقدير

ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اى للاولى

فى حكمه اى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة

او نحو ذلك عطفت اى الثانية عليها اى على الاولى ليدل العطف على

التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله فى حكم اعرابه

من كونه فاعلا او مفعولا او نحو ذلك وجب عطفه عليه فشرط كونه

اى كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما

اى بين الجملتين جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة

والشعر من التناسب الظاهر او يعطى ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد

وذلك لان المراد بالكتابة عندهم انشاء النثر

بخلاف زيد يكتب ويمنع او يعطى ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما

كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه اراد به ما يدل على التشريك

كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان

لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك والجمعية فان تحقق

هذا المعنى حسن العطف وان لم يوجد جهة جامعة بخلاف الواو ولهذا

اى ولانه لا بد فى الواو من جهة جامعة عيب على ابى تمام فى قوله لا

والذى هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم

ابى الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على

مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى

عالم لان وجود الجامع شرط فى الصورتين وقوله لا نفى لما ادعت الحبيبة عليه

من اندراس هواه بدلالة البيت السابق والا لم يقصد تشريك الثانية

للاولى فى حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك
الذي ليس بمقصود نحو قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه
ليس من مقولهم فلو عطف عليه لزم تشريكه له فى كونه مقول قالوا فيلزم
ان يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك وانما قال على انا معكم لان قوله انما نحن
مستهزؤن بيان لقوله انا معكم فحكمه حكمه وايضا العطف على المتبوع هو الاصل
وعلى الثانى اى على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها
اى ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت الثانية على الاولى
به اى بذلك العاطف من غير اشتراط امر اخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم
خرج عمرو اذا قصد التعقيب والمهلة وذلك لان ما سوى الواو من الحروف
العاطفة يفيد مع الاشتراك معانى محصلة مفصلة فى علم النحو فاذا عطفت
الثانية على الاولى بذلك العطف ظهرت الفايدة اعنى حصول معانى هذه
الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له
حكم اعرابى واما فى غيره ففيه خفاء واشكال وهو السبب فى
صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل
والا اى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان

للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل
التشريك فى ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف قوله الله يستهزئ بهم على
قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه
من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله تعالى بهم مختصا
بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا شرطية لا ظرفية قلنا اذا
الشرطية هى الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافى ما ذكرناه
لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل وهو قالوا انا معكم بدلالة المعنى واذا
قدم متعلق الفعل وعطف فعل اخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا
يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق والا عطف على قوله
فان كان للاولى حكم اى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
وذلك بان لا يكون لها حكم زايد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه
للثانية ايضا فان كان بينهما اى بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اى بدون
ان يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اى احد
الكمالين فكذلك يتعين الفصل لان الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة والا اى وان
لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل
متعين لوجود الداعى وعدم المانع والحاصل ان للجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب

ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة احوال الاول كمال الانقطاع
بلا ايهام الثانى كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع والرابع شبه كمال الاتصال
الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين
الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل فاخذ المصنف فى تحقيق الاحوال الستة
وقال اما كمال الانقطاع بين الجملتين فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى
بان يكون احديهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى صح نحو وقال رائدهم هو الذى يتقدم
القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا اى اقيموا من ارسيت السفينة اذا حبستها
بالمرساة نزاولها اى نحاول تلك الحرب ونعالجها فكل حتف امرئ يجرى
بمقدار اى اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه
ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على ارسوا لانه خبر لفظا ومعنى وارسوا
انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما
خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل
من الاعراب والا فالجملتان فى محل النصب بانهما مفعولا قال او
لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان يكون احديهما خبرا معنى
والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبرين او انشائين لفظا نحو مات
فلان رحمه الله لم يعطف رحمه الله على مات لانه انشاء معنى ومات خبر

معنى

٩٣

معنى وان كانتا جميعا خبرين لفظا او لانه عطف على لاختلافهما والضمير
للشان لا جامع بينهما كما سيأتى بيان الجامع فلا يصح العطف فى مثل زيد
طويل وعمرو قصير قايم واما كمال الاتصال بين الجملتين فلكون الثانية
مؤكدة للاولى تاكيدا معنويا لدفع توهم تجوز او غلط نحو لا ريب فيه
بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت الم طايفة من الحروف وجمله مستقلة
وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة فانه لما بولغ فى وصفه
اى وصف الكتاب ببلوغه متعلق بوصفه اى فى ان وصفه بانه بلغ
الدرجة القصوى فى الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء فى قوله بجعل
المبتداء ذلك الدال على كمال العناية بتميزه والتوسل ببعده الى التعظيم
وعلو الدرجة وتعريف الخبر باللام الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد
فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل الذى يستاهل ان يسمى كتابا كان
ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص بل ليس بكتاب جاز جواب لما اى جاز
بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه
اى قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير صدوره عن روية
وبصيرة فاتبعه على لفظ المبنى للمفعول والمفعول المستتر عايد
الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب اى جعل لا ريب

تابعا لذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اى وزان لا ريب فيه
مع ذلك الكتاب وزان نفسه مع زيد فى جاءنى زيد نفسه فظهر
ان لفظ وزان فى قوله وزان نفسه ليس بزايد كما توهم او تاكيدا
لفظيا كما اشار اليه بقوله ونحو هدى اى هو هدى للمتقين اى الضالين
الصايرين الى التقوى فان معناه انه اى الكتاب فى الهداية بالغ درجة
لا يدرك كنهها اى غايتها لما فى تنكير هدى من الابهام والتفخيم حتى
كانه هداية محضة حيث قيل هدى ولم يقل هاد وهذا معنى ذلك الكتاب
لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله اى الكتاب كماله فى الهداية
لان الكتب السماوية بحسبها اى بقدر الهداية واعتبارها تتفاوت
فى درجات الكمال لا بحسب غيرها لانها المقصود الاصلى من الانزال
فوزانه اى وزان هدى للمتقين هو وزان زيد الثانى فى جاءنى
زيد زيد لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف
لا ريب فيه فانه يخالفه معنى وكون الجملة الثانية بدلا منها اى من
الاولى لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد او لغير الوافية حيث
يكون فى الوفاء قصور ما او خفاء بخلاف الثانية فانها وافية كمال
الوفاء والمقام يقتضى اعتناء بشانه اى شان المراد لنكتة لكونه اى

المراد مطلوبا فى نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فينزل الثانية منزلة
بدل البعض والاشتمال فالاول وهو ان ينزل منزلة بدل البعض نحو امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله
تعالى والمقام يقتضى اعتناء بشانه لكونه مطلوبا فى نفسه وذريعة الى غيره
والثانى اعنى قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اى تادية المراد الذى
هو التنبيه لدلالته اى الثانى عليها اى على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير
احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه فى اعجبنى زيد
وجهه لدخول الثانى فى الاول لان ما تعلمون يشتمل على الانعام وغيرها و
الثانى اعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا
والا فكن فى السر والجهر مسلما فان المراد به اى بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة
لاقامته اى المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته لدلالته اى لا
لا تقيمن عليه اى على كمال اظهار الكراهة بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من
النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفى حيث يقال لا تقم عندى ولا يقصد
كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره فوزانه اى وزان لا تقيمن عندنا
وزان حسنها فى اعجبنى الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا
يكون تاكيدا وغير داخل فيه فلا يكون بدل البعض ولم يعتد ببدل الكل لانه انما

يتميز عن التاكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهذا لا يتحقق
في الجمل لا سيما التي ليس لها محل من الاعراب مع ما بينهما اي بين عدم الاقامة
والارتحال من الملابسة اللزومية فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة
الاولى اعني ارحل ذات محل من الاعراب مثل ما مر في ارسوا نزاولها وانما قال
في المثالين ان الثانية اوفى لان الاولى وافية بتمام المراد مع ضرب من القصور
باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية او لكون الثانية
بيانا لها اي للاولى لخفائها اي الاولى نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم
هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قال يا ادم وزان عمر
في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر حيث جعل الثاني
بيانا للاول وظاهر ان ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون
هذا من باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة واما كونها اي الجملة
الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف
الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود وشبه هذا
بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف الا انه لما كان خارجيا
يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع ويسمى الفصل
لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فبين الجملتين

هنام

مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى اراها اظنها وكون المسند اليه
في الاولى محبوبا وفي الثانية محبا لكن ترك العطف لئلا يتوهم انه عطف على
ابغي فيكون من مظنونات سلمى ويحتمل الاستئناف كانه قيل كيف تراها في
هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال واما كونها اي الثانية
كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى
فتنزل الاولى منزلته اي السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل
الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال
قال السكاكي فينزل ذلك اي ذلك السؤال الذي تقتضيه الاولى وتدل عليه
بالفحوى منزلة السؤال الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له
فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة السؤال الواقع انما يكون
لنكتة كاغناء السامع عن ان يسال او مثل ان لا يسمع منه اي من السامع
شيء تحقيرا له وكراهة لكلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل
القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف
او غير ذلك وليس في كلام السكاكي ان الاولى تنزل منزلة السؤال فكان للمصنف
نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون
على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به والاظهر انه لا حاجة

الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشأ للسؤال كاف فى ذلك واليه اشير فى
الكشاف ويسمى الفصل لذلك اى لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته
الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها يسمى استينافا ومستانفة
وهو اى الاستيناف على ثلثة اضرب لان السؤال الذى تضمنته الاولى
اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لى كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن
طويل اى ما بالك عليلا او ما سبب علتك بقرينة العرف والعادة لانه
اذا قيل فلان مريض فانما يسئل عن سببه مطلقا لا ان يقال هل سبب علته
كذا وكذا لاسيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص
واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو قوله تعالى وما ابرئ نفسى ان النفس
لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء بقرينة التاكيد وهذا الضرب
يقتضى تاكيد الحكم كما مر فى احوال الاسناد من ان المخاطب اذا كان طالبا مترددا
حسن تقوية الحكم بمؤكد ولا يخفى ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء استحسانا
لا وجوبا والمستحسن فى باب البلاغة بمنزلة الواجب واما عن غيرهما
اى غير السبب المطلق والخاص نحو قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام
اى فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام اى حياهم
بتحية احسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت

قوله

وقوله زعم العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة انني فى غمرة اى
فى شدة صدقوا اى الجماعات العواذل التى فى زعمهم اننى فى غمرة
ولكن غمرتى لا تنجلى ولا تنكشف بخلاف اكثر الغمرات والشدائد
كانه قيل صدقوا ام كذبوا فقيل صدقوا وايضا منه اى من الاستيناف
وهذا اشارة الى تقسيم اخر له ما ياتى باعادة اسم ما استونف عنه
اى وقع عنه الاستيناف واصل الكلام استونف عنه الحديث فحذف
المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم نحو احسنت انت الى زيد زيد
حقيق بالاحسان باعادة اسم زيد ومنه ما يبنى على صفته اى صفة
ما استونف عنه دون اسمه والمراد بالصفة صفة تصلح لترتب
الحديث عليه نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك و
السؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان
وهذا اى الاستيناف المبنى على الصفة ابلغ لاشتماله على بيان السبب
الموجب للحكم كالصداقة القديمة فى المثال المذكور لما يسبق الى الفهم
من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية انه علة له وههنا بحث
وهو ان السؤال ان كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة
والا فلا وجه لاشتماله عليه كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام

وقوله زعم العواذل و وجه التفصى عن ذلك مذكور فى الشرح
وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو قوله تعالى يسبح له
فيها بالغدو والاصال رجال فيمن قرأ مفتوح البا كانه قيل من يسبحه
فقيل رجال اى يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيدا ونعم رجلا زيد
على قول اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هو زيد
ويجعل الجملة استينافا جوابا للسوال عن تفسير الفاعل المبهم وقد يحذف
الاستيناف كله مع قيام شئ مقامه نحو زعمتم ان اخوتكم قريش لهم
الف اى ايلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجارة رحلة فى الشتا
الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام وليس لكم الاف اى موالفة فى
الرحلتين المعروفتين كانه قيل اصدقنا ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف
هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالة
عليه او بدون ذلك اى قيام شئ مقامه اكتفاء بمجرد القرينة نحو فنعم
الماهدون اى نحن على قول اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء
اى هم نحن ولما فرغ عن بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل
شرع فى بيان الحالين المقتضيين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام
فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد للكلام السابق كما اذا قيل هل الامر

كذلك فقالوا لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله
جملة انشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت عليها لان ترك
العطف يوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد مع ان المقصود الدعاء
له بالتاييد فاينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم
لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه فى هذا الكلام نقل عن الثعالبى
حكاية مشتملة على قوله قلت لا وايدك الله وزعم ان قوله وايدك الله
عطف على قوله قلت ولم يعرف انه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء
تحت القول وانه لو لم يحك الحكاية فحين ما قال للمخاطب لا وايدك الله
فلا بد له من معطوف عليه واما للتوسط عطف على قوله اما الوصل
لدفع الايهام اى واما للتوسط للجملتين بين كمال الانقطاع وكمال
الاتصال وقد صحفه بعضهم اما بكسر الهمزة فركب متن عمياء وخبط خبط
عشواء فاذا اتفقتا اى الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى
فقط ويكون بينهما جامع بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع
فبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى
قسمان لانهما اما انشائيتان او خبريتان والمتفقتان معنى فقط
ستة اقسام لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران او الاول

خبر والثانية انشاء او بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما
انشائيتان او الاولى انشاء والثانية خبرا وبالعكس فالمجموع ثمانية اقسام
والمصنف اورد للقسمين الاولين مثاليهما كقوله تعالى يخادعون الله
وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين
لفظا ومعنى وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين لفظا
ومعنى واورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا واشار الى انه يمكن تطبيقه
على قسمين من الاقسام الستة واعاد لفظ الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق
معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون
الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا
للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما
انشائيين معنى لان قوله تعالى لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا
تعبدوا وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في
معنى الطلب اي وتحسنون بمعنى احسنوا فيكون الجملتان خبرا لفظا انشاء
معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء اما لفظا فالملايمة
مع قوله تعالى لا تعبدون واما معنى فالمبالغة باعتبار ان المخاطب كأنه
سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد

الامر

الامر او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين
احسانا فيكونا انشائيين معنى مع ان لفظ الاولى اخبار ولفظ الثانية
انشاء والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما
والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في
الجملة الثانية وكذا المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب
للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي
زيد ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند
تغايرهما فلا بد من تناسبهما كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب
وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بين زيد وعمرو كالاخوة او الصداقة
او العداوة او نحو ذلك وبالجملة يجب ان يكون احدهما مناسبا للآخر وملابسا
له ملابسة لها نوع اختصاص بخلاف زيد كاتب وعمرو شاعر بدونها اي
بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا
حكموا بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل
مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن لعدم تناسب الشعر
وطول القامة السكاكي ذكر انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة
المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلي او من جهة الوهم وهو الجامع

الوهمي او من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد بالعقل القوة العاقلة
المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة
في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة
معنى في الذئب وبالخيال القوة التي يجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى
فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة القوة التي من شانها التفصيل
والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة
بالوهم بعضها مع بعض ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس
الخمس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن فقال السكاكي الجامع بين الجملتين
اما عقلي وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في
المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وهذا ظاهر في ان المراد
بالتصور الامر المتصور ولما كان مقررا انه لا يكفي في عطف الجملتين
وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي ايضا غير المص
عبارة السكاكي وقال الجامع بين الشيئين اما عقلي وهو امر بسببه يقتضي
العقل اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بينهما اتحاد في التصور
او تماثل فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما

فيصيران متحدين وذلك لان العقل يجرد الجزئي عن عوارضه المشخصة
الخارجية وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقرر في موضعه وانما
قال في الخارج لانه لا يجرده عن المشخصات العقلية لان كل ما هو موجود
في العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن ساير المعقولات وههنا
بحث وهو ان التماثل هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا
في الانسانية واذا كان التماثل جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب
وعمرو شاعر على اخوة زيد وعمرو او صداقتهما او نحو ذلك لانهما متماثلان
لكونهما من افراد الانسان والجواب ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما
في وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيتضح في باب التشبيه او تضايف
وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر
كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر اخر بالاستقلال او بواسطة
انضمام الغير اليه فهو علة والاخر معلول والاقل والاكثر فان كل عدد
يصير عند العد فانيا قبل عدد اخر فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه او وهمي
وهو امر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه
اذا خلي ونفسه لم يحكم بذلك وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة

انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد فى احدهما عارض بخلاف العقل
فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون
ولذلك اى ولان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين حسن الجمع بين الثلاثة
التى فى قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر
فان الوهم يتوهم ان الثلثة من نوع واحد وانما اختلف بالعوارض والعقل
يعرف انها امور متباينة او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل
بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد كالسواد والبياض فى
المحسوسات والايمان والكفر فى المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم
والملكة لان الايمان هو تصديق النبى فى جميع ما علم مجيئه به بالضرورة
اعنى قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق فى المنطق
عند المحققين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه
وقد يقال الكفر انكار شىء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين
وما يتصف بها اى بالمذكورات كالاسود والابيض والمومن والكافر
وامثال ذلك فانه قد يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين
المتضادين او شبه تضادهما كالسماء والارض فى المحسوسات فانهما وجوديان
احدهما فى غاية الارتفاع والاخر فى غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد

[illegible]

وليسا متضادين لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض
ولا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين
فى مفهومى السماء والارض والاول والثانى فيما يعم المحسوسات والمعقولات
فان الاول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثانى
هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما
على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين كالاسود والابيض لانه
قد يشترط فى المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة
الثالث والرابع وغيرهما للاول اكثر من مخالفة الثانى له مع ان العدم معتبر
فى مفهوم الاول فلا يكون وجوديا فانه اى انما جعل التضاد وشبهه جامعا
وهميا لان الوهم ينزلهما منزلة التضايف فى انه لا يحضره احد المتضادين
او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا
بالبال مع الضد من المغايرات الغير المتضادة يعنى ان ذلك مبنى على الوهم
والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر او خيالى وهو امر بسببه يقتضى
الخيال اجتماعهما فى المفكرة وذلك بان يكون بين تصوريهما تقارن فى
الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اى واسباب
التقارن فى الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصورة الثابتة فى الخيالات

لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع

تزيد تزيدا وضوحا وخفاء فكم من صور لا انفكاك بينهما في خيال وهي في خيال
آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا يغيب عن خيال وهي في خيال آخر
مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لا سيما
الجامع الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب
في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان الاسباب مما يفوته الحصر فظهر
ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم
وبالخيالي ما يدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي
يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال
بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا
بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات واجابوا
بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه
الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان ارادوا ان تضاد هذا السواد
لهذا البياض معنى جزئي فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه ايضا معنى
جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما في انها ان اضيفت
الى الكليات كانت كليات وان اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات
فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي

هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه ليس بصورة ترتسم في الخيال بل هو من المعاني
فان قلت كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار
من مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق
ونحو الشمس ومرارة الارنب والف باذنجانة محدثة قلت كلامه هنا ليس الا في بيان
الجامع بين الجملتين واما ان اي قدر من الجامع يجب لصحة العطف ففوض الى موضع آخر
وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند اليهما جميعا والمص لما اعتقد ان كلامه
في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان
قوله اتحاد تماثل اتحاد في التصور فوقع الخلل في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
او تضاد او شبه تضاد والخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو
بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو
بين نفس الصور فلا بد من تاويل كلام المص وحمله على ما ذكره السكاكي بان يراد بالشيئين الجملتين
وبالتصور مفرد من مفردات الجملة مع ان ظاهر عبارته يابى ذلك وللبحث الجامع زيادة تفصيل
وتحقيق اوردناها في الشرح وانه من المباحث التي ما وجدنا احدا حام حول تحقيقها ومن
محسنات الوصل بعد وجود المصحح تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية وتناسب الفعليتين في المضي
والمضارعة فاذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى
قلت قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد الا لمانع مثل ان يراد في احديهما التجدد

وفي الاخرى الثبوت فيقال قام زيد وعمرو قاعدا ويراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة
فيقال زيد قام وعمرو يقعد اويراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط
كقوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ومنه قوله تعالى فاذا جاء
اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فعندي ان قوله ولا يستقدمون عطف على
الشرط قبلها لا على الجزاء اعني قوله لا يستاخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستقدمون

تنبيه هو جعل الشيء في نباهة شبه المصر به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها تارة بالواو
وبدونها اخرى عقيب بحث الفصل والوصل للشيخ لمكان التناسب اصل الحال المنتقلة اي
الكثير الراجح فيها كما يقال الاصل في الكلام هو الحقيقة ان تكون بغير واو احترز بالمنتقلة
عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانها يجب ان تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها
بما قبلها وانما كان في الاصل في المنتقلة الخلو عن الواو لانها في المعنى حكم على صاحبها
كالخبر بالنسبة الى المبتدا فان قولك جاء زيد راكبا اثبات الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب
الا انه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات المجيء وجئت بالحال لتزيد في الاخبار
عن المجيء هذا المعنى ووصف له اي ولانها في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة
الى المنعوت الا ان المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل
فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف
المنعوت به واذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما انهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال

واما ما اورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر في باب كان
والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي يسمى واو تاكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل
التشبيه والالحاق بالحال لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة فانها اي الجملة
الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها
وانما قال من حيث هي جملة لانها من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق
بكلام سابق قصد تقييده بها فتحتاج الجملة الواقعة حالا الى ما يربطها بصاحبها الذي
جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الذي لا يعدل عنه ما لم يمس
حاجة الى زيادة ارتباط هو الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت
فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي هي تقع حالا عنه وجب فيها الواو
ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر ان كل جملة خلت عن الضمير وجبت
فيها الواو واراد ان يبين ان اي جملة يجوز ذلك فيها واي جملة لا يجوز فقال وكل جملة حالية
عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او
مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا نكرة محضة او مبتدا او خبرا فانه لا يجوز ان ينتصب
عنه حال على الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدا خبره
قوله يصح ان يقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو وما
لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه الا مجازا

وانما قال يجوز ان ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة
الحالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة
بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد
لما سياتى من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد بقوله كل
جملة الجملة الصالحة للحالية فى الجملة بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا البته
لا مع الواو ولا بدونها والا عطف على قوله ان خلت اى وان لم تخل الجملة الحالية
عن ضمير صاحبها فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اى الواو
نحو ولا تمنن تستكثر اى لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا الا ان الاصل فى الحال
هى الحال المفردة لعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجملة عليه لوقوعها موقعه وهى
اى المفردة تدل على حصول صفة اى معنى قايم بالغير لانها لبيان الهيئة التى عليها الفاعل
او المفعول والهيئة معنى قايم بالغير غير ثابتة لان الكلام فى الحال المنتقلة مقارن
ذلك الحصول لما جعلت اى الحال قيدا له يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع
مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو اى المضارع المثبت
كذلك اى دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع الواو
فيه كما فى المفردة اما الحصول اى اما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة
فلكونه فعلا فيدل على التجدد وعدم الثبوت مثبتا فيدل على الحصول واما المقارنة

فلكونه

فلكونه مضارعا فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر لان الحال التى
يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر
الماضى واوايل المستقبل والحال التى نحن بصددها يجب ان يكون مقارنا
لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان او حالا او استقبالا
فلا دخل للمضارعة فى المقارنة فالاولى ان يعلل امتناع الواو فى المضارع المثبت
بانه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى واما ما جاء من نحو قول
بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم اى اسلحتهم
نجوت وارهنهم مالكا فقيل انما جاز الواو فى المضارع المثبت الواقع حالا
على اعتبار حذف المبتدا ليكون الجملة اسمية اى وانا اصك وانا ارهنهم
كما فى قوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله اى وانتم قد
تعلمون وقيل الاول اى قمت واصك وجهه شاذ والثانى اى نجوت
وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هى اى الواو فيهما اى فى قوله قمت
واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه
ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضى والاصل قمت وصككت
ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضى الى المضارع حكاية للحال الماضية
ومعناها ان يفرض ما فى الزمان الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه

بلفظ المضارع وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جايزان الواو وتركه كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اى بتخفيف النون فيكون لا للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فيكون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعانّ بالتشديد فانه نهى مؤكد معطوف على الامر قبله ونحو وما لنا اى اى شئ ثبت لنا لا نؤمن بالله اى حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفى حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفى انما يدل مطابقة على عدم الحصول وكذا يجوز الواو وتركه ان كان الفعل ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر بالواو وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو هذا فى الماضى لفظا واما الماضى معنى فالمراد به المضارع المنفى بلم او لما فانهما تقلبان معنى المضارع الى المضى فاورد للمنفى بلم مثالين احدهما مع الواو والاخر بدونه واقتصر فى المنفى بلما على ما هو بالواو وكانه لم يطلع على مثال ترك الواو والا فانه مقتضى القياس فقال وقوله تعالى انى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم اما المثبت

اى اما جواز الامرين فى الماضى المثبت فلدلالته على الحصول يعنى حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنه لكونه ماضيا فلا يقارن الحال ولهذا اى لعدم دلالته على المقارنة شرط ان يكون مع قد ظاهرة كما فى قوله تعالى وقد بلغنى الكبر او مقدرة كما فى قوله تعالى حصرت صدورهم لان قد يقرب الماضى من الحال والاشكال المذكور وارد ههنا وهو ان الحال التى نحن بصددها غير الحال التى تقابل الماضى ويقرب قد الماضى منها فيجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين ولفظة قد انما تقرب الماضى الى الحال التى هى زمان التكلم وربما يبعده عن الحال التى نحن بصددها كما فى قولنا جاءنى زيد فى السنة الماضية وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور فى الشرح واما المنفى اى اما جواز الامرين فى الماضى المنفى فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اى دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اى لامتداد النفى من حين الانتفاء الى زمان التكلم وغيرها اى غير لما مثل لم وما لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الانتفاء لما سيجئ حتى يظهر قرينة على الانقطاع كما فى قولنا لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فتحصل به اى بالنفى او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اى

على المقارنة عند الاطلاق وترك التقييد بما يدل على ذلك الانتفاء بخلاف
المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمرار
فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء
الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي
لكن لا قطعيا بخلاف لما وذلك لانهم قصدوا ان يكون الاثبات و
النفي في طرفي نقيض ولا يخفى ان الاثبات في الجملة انما ينافيه النفي دايما
وتحقيقه اى وتحقيق هذا الكلام ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب
بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده
يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولا بد لوجود الحادث
من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب
بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم حتى يوجد
عللها ففي الجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة
على المقارنة واما الثاني اى عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا
اذا كانت الجملة فعلية وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها اى الواو
والعكس مامر في الماضي المثبت اى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها
مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات

نحو كلمته فوه الى فيّ بمعنى مشافها وايضا المشهور ان دخولها اى الواو
اولى من تركها لعدم دلالتها اى الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور
الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم
تعلمون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينهما
من التفاوت وقال الشيخ عبد القاهر ان كان المبتدا في الجملة الاسمية
الحالية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء
زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك
فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر
تقدير المفرد في ان لا يستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد
وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل
المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل
يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره صريحا لا يكون
حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدا بمضيعة
وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم
تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتد للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس
ان لا يجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج
عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه هذا كلامه في دلائل الاعجاز
معنى التاويل بالمفرد بتقدير شافها كلا

وهو مشعر بوجوب الواو في نحو جاء زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع
او مسرع امامه بالطريق الاولى ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا
كثر فيها اى في تلك الحال تركها اى ترك الواو ونحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او
نكرتها خرجت مع البازي على سواد اى بقية من الليل يعني اذا لم يعرف قدرى اهل بلدة
او لم اعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازي الذى هو ابكر الطيور مشتملا على شيء
من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ
الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا وينبغي ان
يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعل
فعل ماض مع قد هذا كلامه وفيه بحث والظاهر ان مثل على كتفه سيف يحتمل ان يكون في تقدير
المفرد وان يكون جملة اسمية قدم خبرها وان يكون فعلية مقدرة بالماضي او
المضارع فعلى تقديرين يمتنع الواو وعلى تقديرين لا يجب الواو فمن اجل هذا كثر تركها
ثم قال الشيخ ايضا ويحسن الترك اى ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا
يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود
الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني
ولولا دخول كانما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اى في اكنافي وجوانبي حال
من بني حال كقوله والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك
تبجيل حال لو تقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو الباب الخامس

لما في حرف التشبيه من معنى الفعل و
يحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة
الاسمية الواقعة حالا بعقب مفرد

الايجاز

الايجاز والاطناب والمساوات قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما
نسبيين اى من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس
الى تعقل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى
كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالنسبة الى ما هو
انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين
اى لا يمكن التنصيص على ان هذا المقدار من الكلام ايجاز و
ذلك اطناب اذ رب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام اخر
وبالعكس والبناء على امر عرفي اى والا بالبناء على امر عرفي
يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليسوا في
مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة اى كلامهم في مجرى عرفهم
في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اى هذا الكلام
لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال
ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية
والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز
اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها
ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اى الى كون
عبارة المتعارف اكثر منه تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط
جديرا

بما ذكر اى من الكلام الذى ذكره المتكلم وتوهم بعضهم ان المراد
بما ذكر متعارف الاوساط وهو غلط لا يخفى على من له قلب او القى
السمع وهو شهيد يعنى كما ان الكلام يوصف بالايجاز لكونه اقل
من المتعارف كذلك يوصف به لكونه اقل مما يقتضيه المقام بحسب
الظاهر لانه لو كان اقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن
في شيء من البلاغة مثاله قوله تعالى رب انى وهن العظم منى
واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف اعنى
يا رب شخت وايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام
بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغى ان يبسط فيه الكلام
غاية البسط فللايجاز معنيان بينهما عموم من وجه وفيه نظر
لان كون الشيء نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه اذ كثيرا
ما تحقق معانى الامور النسبية وتعرف تعريفات تليق بها
كالابوة والاخوة وغيرهما والجواب انه لم يرد السكاكى تعسر بيان
معناها لان ما ذكره بيان لمعناها بل اراد تعسر التحقيق والتعيين
فى ان هذا القدر ايجاز وذاك اطناب ثم البناء على المتعارف
والبسط الموصوف بان يقال الايجاز هو الاداء باقل من المتعارف
او مما يليق بالمقام من كلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة

اذ لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم
ولا يعرف ان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس
عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ قوالب المعانى والاوساط
الذين لا يقدرون فى تادية المعانى على اختلاف العبارات
والتصرف فى لطايف الاعتبارات لهم حد معلوم من الكلام يجرى
بينهم فى المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم
فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط
الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما
يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط
والاقرب الى الصواب ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد
تادية اصله بلفظ مساوله اى لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه
واف او بلفظ زايد عليه لفايدة فالمساوات ان يكون اللفظ بقدر
اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب
ان يكون زايدا عليه لفايدة واحترز بواف عن الاخلال وهو
ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف به كقوله والعيش
خير فى ظلال النوك اى الحمق والجهالة ممن عاش كدا اى مكدودا
متعوبا اى لناعم فى ظلال العقل يعنى ان اصل المراد ان العيش

تعب كفرح ضد استراح واتعبه ... وهو تعب ومتعب لا متعوب
ق

الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل و
لفظه غير واف بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا واحترز
بفايدة عن التطويل وهو ان يزيد اللفظ على اصل المراد لا لفايدة
ولا يكون اللفظ الزايد متعينا نحو قوله وقددت الاديم لراهشيه
والفى اى وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين واحد فقوله
قددت اى قطعت والراهشان العرقان في باطن الذراعين
والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة الابرش وفي قددت وفي
قولها للزباء والبيت في قصة قتل الجذيمة وهي معروفة واحترز
ايضا بفايدة عن الحشو وهو زيادة معينة لا لفايدة المفسد للمعنى
كالندى في قوله ولا فضل فيها اى في الدنيا للشجاعة والندى
وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي علم المنية صرفها للضرورة
وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر في الشجاعة والصبر
لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه
بخلاف الباذل ماله اذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه الى المال
دايما فان بذله حينئذ افضل مما اذا تيقن الموت وتخلف المال وغاية
اعتذاره ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال
فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس

ويسهل

ويسهل البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وعن الحشو
غير المفسد للمعنى كقوله واعلم علم اليوم والامس قبله
ولكنني عن علم ما في غد عمي فلفظ قبله حشو غير مفسد وهذا
بخلاف ما يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وذكرته بلساني
وكتبته بيدي في مقام يفتقر الى التاكيد المساوات قدمها
لانها الاصل المقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله
وقوله فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتاى
عنك واسع اى موضع البعد عنك ذو سعة شبهه في حال
سخطه وهوله بالليل قيل في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت
حذف جواب الشرط فيكون كل منهما ايجازا لا مساوات
وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي لا يفتقر
اليه تادية اصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا
وبالجملة لا نسلم ان لفظ الاية والبيت ناقص عن اصل المراد
والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم
في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير وذلك
لان معناه ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا
اله ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير

من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم
ولا حذف فيه اى ليس فيه حذف شىء مما يؤدى به اصل المراد
واعتبار الفعل الذى يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظى
حتى لو ذكر كان تطويلا وفضلة اى ورجحان قوله ولكم فى القصاص
حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام فى هذا المعنى وهو قولهم القتل
انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اى اللفظ الذى يناظر قولهم
القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم فى القصاص حيوة وما
يناظره منه هو قوله فى القصاص حيوة لان قوله ولكم زايد على
معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف فى القصاص حيوة مع التنوين
احد عشر وحروف انفى للقتل اربعة عشر اعنى الحروف الملفوظة القتل
اذ بالعبارة يتعلق الايجاز لا بالكتابة والنص اى وبالنص على
المطلوب بعنى الحيوة وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه
اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فحصل
لهم فى هذا الجنس من الحكم اعنى القصاص حيوة عظيمة او من النوعية
اى لكم فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة للمقتول
اى الذى يقصد قتله والقاتل اى الذى يقصد القتل بالـ
الارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص واطراده اى وبكون

قوله ولكم فى القصاص حيوة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب
للحيوة بخلاف القتل فانه قد يكون انفى للقتل كالذى على وجه القصاص
وقد يكون ادعى له كالقتل ظلما وخلوه عن التكرار بخلاف قولهم
فانه يشتمل على تكرار القتل ولا يخفى ان الخالى عن التكرار افضل
من المشتمل عليه وان لم يكن مخلا بالفصاحة واستغنائه
عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فان تقديره القتل انفى
للقتل من تركه والمطابقة اى وباشتماله على صنعة المطابقة
وهى الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة كالقصاص والحيوة
وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر والمحذوف اما جزء جملة
عمدة كان او فضلة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية
اى اهل القرية او موصوف نحو انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى
اضع العمامة تعرفونى اى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى
ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جملة وقعت صفة لمحذوف
اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف الامور وقيل جلا هنا
علم وحذف التنوين باعتبار انه منقول عن الجملة اعنى الفعل مع
الضمير لا عن الفعل وحده او صفة نحو قوله تعالى وكان وراءهم
ملك ياخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسليمة

اوغير معيبة بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها الدلالة
على ان الملك كان لا يأخذ المعيبة او شرط كما مر فى اخر باب
الانشاء او جواب شرط وحذفه يكون اما لمجرد الاختصار
نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون
فهذا شرط حذف جوابه اى اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى
وما تأتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة
على انه اى جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن مثالهما ولو ترى اذ وقفوا على النار فحذف
جواب الشرط للدلالة على انه لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن او غير ذلك اى المذكور كالمسند اليه
والمسند والمفعول كما مر فى الابواب السابقة وكالمعطوف مع
حرف العطف نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل
اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده يعنى قوله اولئك
اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف
على قوله اما جزء جملة فان قلت ماذا اراد بالجملة ههنا حيث
لم يعد الشرط والجزاء جملة قلت اراد الكلام المستقل الذى
لا يكون جزءا من كلام اخر مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق

الحق ويبطل الباطل فهذا سبب مذكور حذف مسببه
اى فعل ما فعل وسبب لمذكور نحو فقلنا اضرب بعصاك
الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها
جملة محذوفة هى سبب لقوله فانفجرت ويجوز ان يقدر
فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جملة هو الشرط
ومثل هذا الفاء يسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الاول
وقيل على التقدير الثانى وقيل على التقديرين او غيرهما اى
غير السبب والمسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر فبحث
الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر على قول من
يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اكثر عطف على
اما جملة اى اكثر من جملة واحدة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون
يوسف اى فارسلونى الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا
فاتاه وقال له يا يوسف والحذف على وجهين ان لا يقام شيء
مقام المحذوف بل يكتفى بالقرينة كما مر فى الامثلة السابقة
وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
فقوله فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان تكذيب الرسل
متقدم على تكذيبه بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف

واقيم مقامه اى فلا تحزن واصبر ثم الحذف لابد له من
دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى على الحذف
والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم
الميتة والدم فالعقل دل على ان ههنا حذفا اذ الاحكام
الشرعية انما يتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصود
الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الاية تناولها الشامل
للاكل وشرب الالبان فدل على تعيين المحذوف وفي قوله
منها ان يدل ادنى تسامح وكانه على حذف مضاف ومنها
ان يدل العقل عليهما اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو
وجاء ربك اى امره وعذابه فالعقل يدل على امتناع مجى الرب
تعالى وتقدس ويدل على تعيين المراد ايضا اى امره او عذابه
فالامر المعين الذي دل عليه العقل هو احد الامرين ~~لا احدهما~~
لا احدهما على التعيين ومنها ان يدل العقل عليه والعادة
على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه
حذفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص واما تعيين
المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا
وفي مراودته لقوله تراود فتيها عن نفسه وفي شانه حتى

يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت على الثانى اى مراودته
لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره اى الحب
المفرط اياه اى صاحبه فلا يجوز ان يقدر فى حبه ولا فى شانه
لكونه شاملا له فتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة
ومنها الشروع فى الفعل يعنى من ادلة تعيين المحذوف لا من
ادلة الحذف لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار والمجرور لا بد
ان يتعلق بشئ والشروع فى الفعل دل على انه ذلك الفعل الذي
شرع فيه نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدا له ففى
القراءة يقدر بسم الله اقرأ وعلى هذا القياس ومنها اى من ادلة
تعيين المحذوف الاقتران كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين فان
مقارنة هذا الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف
اى اعرست او مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به
دل على ذلك والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة
والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى
فى صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة
وعلمان خير من علم واحد وليتمكن فى النفس فضل تمكن لما جبل النفوس
عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها

اولتكمل لذة العلم به اى بالمعنى لما لا يخفى من ان نيل الشيئ بعد الشوق
والطلب الذ نحو رب اشرح لى صدري فان اشرح لى يفيد طلب
شرح لشيئ ماله اى للطالب وصدري يفيد تفسيره اى تفسير
ذلك الشيئ ومنه اى من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد
القولين اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد
الاختصار قد يطلق اى ترك الاطناب كفى نعم زيد و فى هذا
اشعار بان الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساوات ايض
ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح
بعد الابهام ابراز الكلام والايجاز بحذف المبتدا وايهام الجمع
بين المتنافيين اى الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل
ولا شك ان ايهام الجمع بين المتنافيين من الامور المستغربة التى
تستلذ بها النفس وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين
ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيئ واحد
فى زمان واحد من جهة واحدة وهو مح ومنه اى من الايضاح
بعد الابهام التوشيع وهو فى اللغة لف القطن المندوف وفى
الاصطلاح ان يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف
على الاول نحو يشيب ابن ادم وتشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل

وأما

واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد
الابهام والمراد الذكر على سبيل العطف للتنبيه على فضله اى مزية
الخاص حتى كانه ليس من جنسه اى من جنس العام تنزيلا للتغاير
فى الوصف منزلة التغاير فى الذات يعنى انه لما امتاز عن ساير
افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيئ اخر
مغاير للعام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه نحو حافظوا على الصلوات
والصلوة الوسطى اى الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم
للافضل الاوسط وهى صلوة العصر عند الاكثر واما بالتكرير لنكتة
ليكون اطنابا لا تطويلا وتلك النكتة كتاكيد الانذار فى كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع عن الانهماك فى الدنيا
وتنبيه وسوف تعلمون انذار وتخويف اى سوف تعلمون الخطاء
فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول القيامة وفى تكريره
تاكيد للردع والانذار وفى ثم دلالة على ان الانذار الثانى
ابلغ من الاول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا
للفظ ثم فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء واما بالايغال
من اوغل فى البلاد اذا ابعد فيها واختلف فى تفسيره فقيل
هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة

المحشر

فی قولها ای فی قول الخنساء فی مرثیة اخیها صخر وان صخرا لتأتم
ای تقتدی الهداة به کانه علم ای جبل مرتفع فی راسه نار فقولها
کانه علم واف بالمقصود اعنی التشبیه بما یهتدی به الا ان فی قولها
فی راسه نار زیادة مبالغة وتحقیق ای ولتحقیق التشبیه فی
قوله کان عیون الوحش حول خبائنا ای خیامنا وارحلنا الجزع
الذی لم یثقب الجزع بالفتح الخرز الیمانی الذی فیه سواد وبیاض
شبه به عیون الوحش واتی بقوله لم یثقب تحقیقا للتشبیه لانه اذا
کان غیر مثقوب کان اشبه بالعین قال الاصمعی الظبی والبقرة
اذا کانا حیین فعیونها کلها سود فاذا ماتا بدا بیاضها وانما
شبهها بالجزع وفیه سواد وبیاض بعدما موتت والمراد کثرة
الصید یعنی مما اکلنا کثرت العیون عندنا کذا فی شرح دیوان
امرئ القیس فعلی هذا التفسیر یختص الایغال بالشعر وقیل
لا یختص بالشعر بل هو ختم الکلام بما یفید نکتة یتم المعنی بدونها
ومثل لذلک فی غیر الشعر بقوله تعالی قال یا قوم اتبعوا المرسلین
اتبعوا من لا یسئلکم اجرا وهم مهتدون فقوله وهم مهتدون
مما یتم المعنی بدونه لان الرسول مهتد لا محالة الا ان فیه
زیادة حث علی الاتباع وترغیب فی الرسل واما بالتذییل وهو تعقیب الجملة

بجملة تشتمل علی معناها ای معنی الجملة الاولی للتوکید فهو
اعم من الایغال من جهة انه یکون فی ختم الکلام وغیره واخص
من جهة ان الایغال قد یکون بغیر الجملة ولغیر التاکید و
هو ای التذییل ضربان ضرب لم یخرج مخرج المثل بان لم
یستقل بافادة المراد بل توقف علی ما قبله نحو ذلک جزیناهم
بما کفروا وهل نجازی الا الکفور علی وجه وهو ان یراد
وهل نجازی ذلک الجزاء المخصوص فیتعلق بما قبله واما علی
الوجه الاخر وهو ان یراد وهل نعاقب الا الکفور بناء علی ان
المجازات هی المکافات ان خیرا فخیر وان شرا فشر فهو
من الضرب الثانی وضرب اخرج مخرج المثل بان یقصد
بالجملة الثانیة حکم کلی منفصل عما قبله جار مجری الامثال
فی الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل
ان الباطل کان زهوقا وهو ایض ای التذییل ینقسم قسمة اخری ای تقسیما آخر
واتی بلفظ ایض تنبیها علی ان هذا التقسیم للتذییل مطلقا لا للضرب
الثانی منه اما ان یکون لتاکید منطوق کهذه الایة فان زهوق
الباطل منطوق فی قوله وزهق الباطل واما لتاکید مفهوم کقوله
ولست علی لفظ المخاطب بمستبق اخا لا تلمه حال عن اخا لعمومه

من الاستبقاء ای لا تصلحه

فیصح وقوعه ذا حال

او عن ضمير المخاطب فى لست على شعث اى تفرق حال وذميم
خصال فهذا الكلام دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال وقد اكده
بقوله اى الرجال المهذب الخصال استفهام انكار اى ليس فى الرجال
منقح الفعال مرضى الخصال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا
لان فيه التوقى والاحتراز عن توهم خلاف المقصود وهو ان يؤتى
فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اى يدفع ايهام خلاف
المقصود وذلك الدافع قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى اخره
فالاول كقوله فسقى ديارك غير مفسدها نصب على الحال من فاعل
سقى وهو صوب الربيع اى نزول المطر ووقوعه فى الربيع وديمة
تهمى اى تسيل فلما كان المطر قد يؤل الى خراب الديار وفسادها
اتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك والثانى نحو اذلة على المومنين
فانه لما كان مما يوهم ان يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله اعزة
على الكافرين تنبيها على ان ذلك تواضع منهم للمومنين ولهذا عدى
الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ويجوز ان يقصد بالتعدية بعلى
الدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المومنين
خافضون لهم اجنحتهم واما بالتتميم وهو ان يؤتى فى كلام لا يوهم
خلاف المقصود بفضلة مثل مفعول او حال ونحو ذلك مما ليس بجملة

مستقلة

مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم انه اراد بالفضلة ما يتم اصل المعنى
بدونه فقد كذبه كلام المص فى الايضاح وانه لا تخصيص لذلك
بالتتميم لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه
وهو ان يكون الضمير فى حبه للطعام اى يطعمونه مع حبه والاحتياج
اليه وان جعل الضمير لله تعالى اى يطعمونه على حب الله فهو لتادية
اصل المراد واما بالاعتراض وهو ان يؤتى فى اثناء الكلام او
بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سوى دفع الايهام لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند
فقط بل جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال
الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول وتاكيدا له او بدلا منه
كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم
ما يشتهون فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت
فى اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله
البنات والدعاء فى قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى
ترجمان اى مفسر ومكرر فقوله وبلغتها اعتراض فى اثناء الكلام
لقصد الدعاء والواو فى مثله تسمى اعتراضية ليست بعاطفة ولا
حالية والتنبيه فى قوله واعلم فعلم المرء ينفعه هذا اعتراض

بين اعلم ومفعوله وهو ان سوف يأتي كل ما قدر ان هي المخففة من
المثقلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدرات آتية البتة
وان وقع فيه تأخير ما وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فالاعتراض
يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من
اعراب ويباين التكميل لانه انما يكون لدفع ايهام خلاف المقصود
ويباين الايغال لانه لا يكون الا في اخر الكلام لكنه يشمل بعض صور
التذييل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين
جملتين متصلتين معنى لانه كما لم يشترط فيه ان لا يكون بين كلامين
فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل انه يباين التذييل بناء على انه لم
يشترط فيه ان يكون في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى
ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من
جملة ايضا اي كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة نحو قوله تعالى فأتوهن
من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فهذا
الاعتراض اكثر من جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين
اولهما قوله فأتوهن من حيث امركم الله وثانيهما قوله نساؤكم
حرث لكم والكلامان متصلان معنى فان قوله نساؤكم حرث لكم
بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله وهو مكان الحرث فان الغرض

الاصلي

الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة والنكتة في هذا الاعتراض
الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه وقال قوم قد يكون النكتة
فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون
لدفع ايهام خلاف المقصود ثم القايلون بان النكتة فيه قد يكون
دفع الايهام افترقوا فرقتين جوز بعضهم وقوعه اي الاعتراض
في اخر جملة لا يليها جملة متصلة بها وذلك بان لا يلي الجملة جملة اخرى
اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام او يليها جملة اخرى غير متصلة
بها معنى وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع من الكشاف فالاعتراض
عند هؤلاء ان تؤتى في اثناء الكلام او في اخره او بين كلامين
متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت
دفع الايهام او غيره فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل مطلقا
لانه يجب ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان لم يذكره المص
وبعض صور التكميل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان
التكميل قد يكون ذات اعراب وقد لا تكون لكنه يباين التتميم لان الفضلة
لابد لها من الاعراب وقيل لانه لا يشترط في التتميم ان يكون جملة
كما اشترط في الاعتراض وهو غلط كما يقال ان الانسان يباين الحيوان
لانه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم وبعضهم اي جوز بعض القائلين

بانّ نكتة الاعتراض قد يكون دفع الايهام كونه اى كون الاعتراض
غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى فى اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة مّا فيشمل الاعتراض بهذا التفسير
بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا فى اثناء
الكلام او بين الكلامين المتصلين واما بغير ذلك عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا كقوله تعالى الذين يحملون
العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر
اى ترك الاطناب فان الاختصار قد يطلق على ما يعم الايجاز و
المساوات كما مرّ لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره اى لا يجهله
من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسّن ذكره اى ذكر
قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه وكون هذا الاطناب
بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتامل فيها واعلم انّه
قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها
بالنسبة الى كلام آخر مساو له اى لذلك الكلام فى اصل المعنى فيقال للاكثر
حروفا انه مطنب وللاقل انه موجز كقوله يصدّ اى يعرض عن الدنيا
اذا عنّ اى ظهر سودد اى سيادة ولو برزت فى زيّ عذراء ناهد الزيّ
الهيئة والعذراء البكر والهود ارتفاع الثدي وقوله ولست بالضم

والنهود م

انه فعل المتكلم بدليل ما قبله وهو قوله وانى لصبّار على ما ينوبنى
وحسبك ان الله اثنى على الصبر بنظار الى جانب الغنى اذا كانت
العلياء فى جانب الفقر يصفه بالميل الى المعالى يعنى ان السيادة
مع التعب احبّ اليه من الراحة مع الخمول فهذا البيت اطناب بالنسبة
الى المصراع السابق ويقرب منه اى من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل
عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسى وننكر ان شئنا على الناس
قولهم ولا ينكرون القول حين نقول يصف رياستهم ونفاذ حكمهم
اى نحن نغيّر ما نريد من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا
فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال ويقرب منه لان ما فى
الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول فالكلامان لا يتساويان
فى اصل المعنى بل كلام الله سبحانه وتعالى اجلّ واعلى وكيف لا والله اعلم

تم الفن الاول بعون الله وتوفيقه

وانا اسال فى اتمام الفنين الاخيرين

هداية طريقه م م

الفن الثانى علم البيان قدمه على البديع للاحتياج اليه فى نفس البلاغة
وتعلق البديع بالتوابع وهو علم اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية

او اصول وقواعد معلومة يعرف به ايراد المعنى الواحد اى المدلول
عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق وتراكيب مختلفة فى وضوح
الدلالة عليه اى على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه
وبعضها اوضح والواضح خفى بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر
الخفاء وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة فى اللفظ والعبارة واللام فى المعنى الواحد للاستغراق
العرفى اى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته فلو عرف
احد ايراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما
بالبيان ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء اراد ان يشير الى
تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود ههنا فقال ودلالة اللفظ
يعنى دلالته الوضعية وذلك لان الدلالة هى كون الشيء بحيث يلزم
من العلم به العلم بشىء اخر والاول هو الدال والثانى هو المدلول ثم
الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية صح كدلالة الخطوط والعقود والاشارات
والنصب ثم الدلالة اللفظية اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فا
الاولى هى المقصود بالنظر ههنا وهى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه وهذه الدلالة اما على تمام
ما وضع اللفظ له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه

كدلالة

كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالته على الضاحك
ويسمى الاولى اى الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما
وضع اللفظ لتمام المعنى ويسمى كل من الاخيرين اى الدلالة على الجزء
والخارج عقلية لان دلالة اللفظ على الجزء او الخارج انما هى من جهة
حكم العقل بان حصول الكل او الملزوم يستلزم حصول الجزء او اللازم
والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار ان للوضع مدخلا فيها
ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبعية كدلالة الدخان
على النار ويختص الاولى من الدلالات الثلث بالمطابقة لتطابق
اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له
والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا
فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك
مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا اطلق على المجموع مطابقة
واعتبر دلالته على الجرم تضمنا والشعاع التزاما فقد صدق على هذا
التضمن والالتزام انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذا اطلق
على الجرم او الشعاع مطابقة صدق عليها انها دلالة اللفظ على
جزء الموضوع له او لازمه وح ينتقض تعريف كل من الدلالات
الثلث بالاخرين فالجواب ان قيد الحيثية مأخوذ فى تعريف الامور

التي تختلف باعتبار الاضافات حتى ان المطابقة هي الدلالة على
تمام ما وضع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن الدلالة على
جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له والالتزام الدلالة على
خارجه لازمه من حيث انه لازم ما وضع له وكثيرا ما يتركون هذا القيد
اعتمادا على شهرة ذلك وانسياقا الذهن اليه وشرطه اى الالتزام
اللزوم الذهني اى كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول المعنى
الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في
القراين والامارات وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول
الالتزامي عن تعقل المسمى في الذهن اصلا اعني اللزوم البين المعتبر
عند المنطقيين والا لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات
عن ان يكون مدلولات التزامية ولما تاتى الاختلاف بالوضوح
في دلالة الالتزام ايضا وتقييد اللزوم بالذهني اشارة الى انه لا
يشترط اللزوم الخارجي كالعمى فانه يدل على البصر التزاما لانه عدم
البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع التنافي بينهما في الخارج
ومن نازع في اشتراط اللزوم الذهني فكانه اراد باللزوم اللزوم
البين بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى والمص اشار
الى ان ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين

بقوله

بقوله ولو لاعتقاد المخاطب بعرف اى ولو كان ذلك اللزوم الذهني
مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام اذ هو المفهوم من
الاطلاق العرف او غيره يعني العرف الخاص كالشرع واصطلاحات
ارباب الصناعات وغير ذلك والايراد المذكور اى ايراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اى بالدلالات
الوضعية المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ
لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اى وان لم
يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه
لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فا
السامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون
كلام يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة اوضح او اخفى لانه اذا
اقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم الوضع فلا تفاوت في
الفهم والا لم يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل واحد لان قولنا هو
عالم بوضع الالفاظ معناه انه عالم بوضع كل لفظ فنقيضه المشار
اليه بقوله والا يكون سلبا جزئيا اى ان لم يكن عالما بوضع كل لفظ
فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ويحتمل ان يكون البعض منها
دالا لاحتمال ان يكون عالما بوضع البعض ولقايل ان يقول لا نسلم

عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز ان يحضر في
العقل معاني بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بادنى التفات لكثرة
الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج
الى التفات اكثر ومراجعة اطول مع كون الالفاظ مترادفة والسامع
عالما بالوضع وهذا مما نجده من انفسنا والجواب ان التوقف انما هو
من جهة تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فا
الفهم ضروري ويتاتى اي المذكور بالعقلية من الدلالات لجواز ان
يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن
ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام وهذا في الالتزام ظاهر
فانه يجوز ان يكون للشيء لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض
واسرع انتقالا منه اليه لقلة الوسائط فيمكن تادية الملزوم بالالفاظ
الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا
يجوز ان يكون للازم ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض
الاخر فيمكن تادية اللازم بالالفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة
وضوحا وخفاء واما في التضمن فلانه يجوز ان يكون المعنى جزءا
من شيء وجزء الجزء من شيء اخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء
منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء

من دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة
الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قلت بل الامر بالعكس
فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قلت نعم ولكن المراد ههنا انتقال
الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير
التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفا انه يجوز ان يخطر
النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع
له سواء كان اللازم داخلا فيه كما في التضمن او خارجا كما في الالتزام
ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا فكناية
فعند المص الانتقال في المجاز والكناية كليهما من الملزوم الى اللازم
اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم الا ان ارادة الموضوع له
جايزة في الكناية دون المجاز وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه
اي المجاز كجزء معناها اي الكناية لان معنى المجاز هو اللازم فقط و
معنى الكناية يجوز ان يكون هو اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم
على الكل طبعا فيقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا وانما قال
كجزء معناها لظهور انه ليس جزء معناها حقيقة فان معنى الكناية
ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم
ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها

التشبيه فتعين التعرض له اى للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذى احد
اقسامه الاستعارة المبتنية على التشبيه ولما كان فى التشبيه مباحث
كثيرة وفوايد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل مقصدا
براسه فانحصر المقصود من علم البيان فى الثلثة التشبيه والمجاز
والكناية التشبيه اى هذا باب التشبيه الاصطلاحى المبتنى عليه
الاستعارة التشبيه اى مطلق التشبيه اعم من ان يكون على وجه الاستعارة
او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك فلم يات بالضمير لئلا يعود
الى التشبيه المذكور الذى هو اخص منه وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت
كانت عين الاولى فليس على اطلاقه يعنى ان معنى التشبيه فى اللغة
الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له على مشاركة
امر لامر فى معنى وهذا شامل لمثل قاتل زيد عمروا وجاءنى زيد و
عمرو والمراد بالتشبيه المصطلح عليه ههنا اى فى علم البيان ما لم يكن
اى الدلالة على مشاركة امر لامر فى معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة
التحقيقية نحو رايت اسدا فى الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية
نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد الذى يذكر فى علم
البديع من نحو لقيت بزيد اسدا ولقينى منه اسد فان فى هذه الثلثة
دلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها

اصطلاحا

اصطلاحيا وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة
التخييلية كاثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فيه شيء من
الدلالة على مشاركة امر لامر على راى المص اذ المراد بالاظفار معناها
الحقيقى على ما سيجيء فالتشبيه الاصطلاحى هو الدلالة على مشاركة امر
لامر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية
والتجريد فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد بحذف اداة التشبيه ونحو قوله
تعالى صم بكم عمى بحذف الاداة والمشبه جميعا اى هم صم فان المحققين
على انه تشبيه بليغ لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى
ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول
عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال وفحوى الكلام والنظر ههنا
فى اركانه اى البحث فى هذا المقصد عن اركان التشبيه المصطلح وهى اربعة
طرفاه اى المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفى الغرض منه وفى اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة فى
تعريفه اعنى الدلالة على مشاركة امر لامر فى معنى بالكاف ونحوه و
اما باعتبار ان التشبيه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة
المذكورة كقولنا زيد كالاسد فى الشجاعة ولما كان الطرفان هما
الاصل والعمدة فى التشبيه لكون الوجه معنى قايما بهما والاداة آلة